جامعـــة امحمد بوقرة ـ بومـــــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكـرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر أكاديمي

تخصص : مالية وتأمينات

الموضوع

إدارة المخاطر في شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa

من إعداد الطالبين :

- أسامة بوبطة
- سفيان حوشين

تحت إشراف الأستاذ:

- أوس ملوكي

195

السنة الجامعية: 2023/2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى
صلى

شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي

والذي الهمنة الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

و نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ المشرف الدكتور أوس ملوكي

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في اثراء

موضوع دراستنا من جوانبها المختلفة كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة

ولا ننسى تقديم الشكل الجزيل لكل الأساتذة المحترمين والأستاذات الكريمات

والطاقم الإداري بجامعة امحمد بوقرة بومرداس

بالإضافة إلى عمال وإطارات الشركة الوطنية للتأمين على تعاونهم ولطفهم معنا

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم.

إهداء

إلى من أفضلها على نفسي إلى أمي الحبيبة.

إلى صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، والدي العزيز.

إلى روح جدتي الغالية والتي كانت سندا لي

إلى أخواتي وعماتي

إلى عائلتي الكريمة وأخص بالذكر عمي

الذي كان نعم العون ونعم السند في كل وقت

إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري

إلى أساتذتي والذين كان لهم الفضل في تعليمي

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى التطرق إدارة المخاطر في شركات التأمين مستعرضين إلى التعريف بالتأمين وبيان مدى أهمية وجود نظام لإدارة المخاطر في شركات التأمين والذي يعتبر بمثابة الدرع الواقي لها و لي باقي مكونات المجتمع من هيئات وأفراد, حيث تعد وظيفة إدارة المخاطر آلية إنذار مبكر في مواجهة مختلف المخاطر والأزمات المالية التي يمكن أن تواجهها الشركة.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج و من اهما أن إدارة المخاطر في شركات التأمين هي الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية الشركة من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن ، و من بين ما أوصت به الدراسة , إيلاء المزيد من الجهد و الإهتمام لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر, و محاولة تأسيس قسم خاص بإدارة المخاطر على مستوى الشركة ككل و على مستوى كل وكالة أيضا .

الكلمات المفتاحية : تأمين . خطر , إدارة مخاطر , شركات تأمين .

Résumé

L'objectif de cette étude, intitulée « La gestion des risques dans les compagnies d'assurance », était de présenter l'assurance. Et une indication de l'importance d'avoir un système de gestion des risques dans les compagnies d'assurance, qui est considéré comme un bouclier protecteur pour elles et pour le reste des composantes de la société, y compris les organismes et les individus, car la fonction de gestion des risques est un mécanisme d'alerte précoce face aux différents risques et crises financières auxquels l'entreprise peut être confrontée

L'approche analytique descriptive a été utilisée et l'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont le plus important est que la gestion des risques dans les compagnies d'assurance est les dispositions administratives qui visent à protéger l'entreprise en réduisant au minimum les risques de pertes attendues. , et parmi ce que l'étude recommandait, accorder plus d'efforts et d'attention à la question de la gestion de tous les types de risques, et essayer d'établir un département spécial pour la gestion des risques au niveau de l'entreprise dans son ensemble et au niveau de chaque agence comme Bien.

Mots clés : assurance. Risque, gestion des risques, compagnies d'assurance,

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	**I**
إهداء	**II**
ملخص	**III**
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
مقدمة	أ
الفصل الأول : مدخل عام للتأمين	
تمهيد	**1**
المبحث الأول : مفاهيم عامة للتأمين	**2**
المطلب الأول : ظهور ونشأة التأمين	**2**
المطلب الثاني : تعريف التأمين وأهميته	**5**
المطلب الثالث : تصنيفات التأمين	**9**
المبحث الثاني : عموميات حول شركات التأمين	**13**
المطلب الأول : تعريف شركات التأمين ووظائفها	**13**
المطلب الثاني : أهداف شركات اللتأمين وخصائصها	**15**
المطلب الثالث : أنواع شركات التأمين	**16**
المبحث الثالث : التأمين في الجزائر	**18**
المطلب الأول : التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر	**18**
المطلب الثاني : الشركات المقدمة لخدمات التأمين في الجزائر	**21**
المطلب الثالث – هيئات الرقابة على قطاع التأمين في الجزائر	**24**

خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر	
تمهيد	**28**
المبحث الأول : ماهية الخطر	**29**
المطلب الأول : التعريف بالخطر	**29**
المطلب الثاني : مصطلحات لها علاقة بالخطر	**30**
المطلب الثالث : أنواع المخاطر	**33**
المبحث الثاني : المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر	**36**
المطلب الأول : نشأة إدارة المخاطر وتعريفها	**37**
المطلب الثاني : خصائص إدارة المخاطر وأهدافها	**40**
المبحث الثالث : إدارة المخاطر في شركات التأمين و الخطوات المتبعة في ذالك	**43**
المطلب الأول : المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وكيفية إدارتها	**43**
المطلب الثاني : أدوات وأسس إدارة المخاطر	**53**
المطلب الثالث : الخطوات المتبعة في عملية إدارة المخاطر	**56**
خلاصة الفصل الثاني	**62**
الفصل الثالث : دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa	
تمهيد	**63**
المبحث الأول : التعريف بمكان التربص	**64**
المطلب الأول : تقديم عام للشركة الوطنية للتأمينsaa	**64**
المطلب الثاني : منتجات شركةsaa	**69**
المطلب الثالث : مجتمع وعينة الدراسة	**70**
المبحث الثاني : خصائص عينة الدراسة و أدوات تحليل الإستبيان	**71**
المطلب الأول: مجال وحدود الدراسة	**71**
المطلب الثاني : خصائص عينة الراسة	**71**

المطلب الثالث : أساليب ومصادر جمع المعلومات	**75**
المبحث الثالث : دراسة وتحليل عناصر الاستبيان	**78**
المطلب الأول : الإرتباط بين فقرات الإستبيان	**78**
المطلب الثاني : قياس ثباث فقارات الإستبيان	**79**
المطلب الثالث : تحليل اتجاهات الأفراد نحو متغيرات الدراسة	**80**
المطلب الرابع : مناقشة الفرضيات	**84**
خلاصة الفصل الثالث	**88**
خاتمة	**91**
قائمة المراجع	**94**
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصفوفة إدارة الخطر	48
02	**الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان**	72
03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	73
04	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	74
05	توزيع أفراد العينة حسب متغير الأقدمية	75
06	أطوال الفقرات حسب مقياس ليكرت الخماسي	78
07	معامل الإرتباط لفقرات المحور الأول	80
08	معامل الإرتباط لفقرات المحور الثاني	80
09	معامل الثبات ألفا كرونباخ	81
10	إتجاهات أفراد العينة نحوى فقرات المحور الأول	82
11	إتجاهات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني	84
12	ملخص نتائج المحور الأول	86
13	ملخص نتائج المحور الثاني	88

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيفات التأمين	**09**
02	سلسلة الخطر	**33**
03	**تقسيمات الخطر و أنواعه**	**36**
04	يوضح عملية إعادة التأمين	**51**
05	مصفوفة تحليل نشاطات المؤسسة	**58**
06	تشخيص تسيير محفظات المنتجات	**59**
07	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس	**74**
08	توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر	**75**
09	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الأقدمية	**76**

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الصفحة الرئيسة للتعريف بالإستبيان	
02	المحور الأول من الإستبيان	
03	المحور الثاني من الإستبيان	

مقدمة

مقدمة

لقد عرف الإنسان نشاط التأمين مند القدم ، لكنه تطور وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالتأمين يعتبر بمثابة الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكات الأفراد والهيئات المختلفة ضد المخاطر المتوقعة. ونظرا لهذه الأهمية فقد كان موضوع التأمين محل اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي والمالي .

كما تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الاقتصاديين في الدولة، فهي نوع من المؤسسات المالية، التي تمارس دورا مزدوجا يتمثل في تقديم الخدمة التأمينية لمن يطلبها مقابل تحصيل مبالغ الأقساط المقدمة من طرف المؤمن لهم، وأيضا تمثل احدى صور المنشآت المالية التي تقوم بإعادة استثمار هذه الأموال وتحقيق عوائد. كما تتميز شركات التأمين بخصوصيتها وكثرة العوامل المؤثرة فيها، حيث يوجد العديد من عوامل الخطر وعدم التأكد في كل من البيئة الداخلية والخارجية من لحظة البدء بالترويج للمنتج التأميني، مرورا بتوقيع عقد التأمين، وانتهاء بتحمل عبء التأمين في حالة تحقق الخطر، وطبيعة هذه الشركات تعد خاضعة للمخاطر حيث أن كل عقد تأميني يعد فريدا من ناحية البيئة المحيطة به مما يجعلها عرضة للمخاطر وعدم التأكد.

ومن خلال ما سبق نجد أن شركات التأمين تحتاج إلى ما يسمى بإدارة المخاطر حيث تسهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة في التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له من مخاطر وصعوبات في المستقبل يمكن أن تعرقل مسارها الإستراتيجي. كما أنها تسهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها ومن ثم الاستخدام الفعال والكفء للموارد التي تسهم في تحقيق أهداف الشركة .

و يمكن أن نقول أن إدارة المخاطر هي جزء أساسي من الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، وتعتبر شركات التأمين وسيلة من وسائل إدارة المخاطر بالنسبة للأفراد والمؤسسات. هذا لا يمنع أن تكون شركات التأمين نفسها معرضة لمجموعة من المخاطر وتحتاج لاستراتيجية فعالة لإدارتها. وعلى هذا الأساس هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وطرق مواجهتها ومدى أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للشركات التأمين.

أولا- إشكالية الدراسة

للوقوف على حقيقة موضوع هذه الدراسة وتحديد معانيه والإلمام به، ومن خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي :

كيف تتم إدارة المخاطر في شركات التأمين ؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث، ولتوضيح التساؤل أكثر نقوم بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

- إلى أي مدى تقوم الشركة الوطنية للتأمين بتطبيق خطوات إدارة المخاطر ؟
- هل تتبع الشركة الوطنية للتأمين القواعد والأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر؟
- هل يعتبر وجود وظيفة إدارة المخاطر مهم داخل الشركة الوطنية للتأمين ؟

ثانيا- فرضيات الدراسة :

- لا تقوم الشركة الوطنية للتأمين بأي خطوة من خطوات إدارة المخاطر ؛
- تتبع الشركة الوطنية للتأمين القواعد والأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر ؛
- لا توجد أهمية لوجود وظيفة إدارة المخاطر داخل شركة الشركة الوطنية للتأمين ,

ثالثا- أسباب اختيار موضوع الدراسة

هناك عدت أسباب دفعتنا لإختيار هذا الموضوع وهي تتمثل فيما يلي:

- الأهمية الكبيرة التي تمتلكها شركات التأمين في القطاع الاقتصادي .

- تزايد تعرض شركات التأمين الجزائرية لمخاطر متعددة ،وهو فرض إيجاد طريقة مناسبة و ذات تأثير فعال ، تمكنها من تخطي مختلف العقبات التي أنشأتها هاته المخاطر.

- محاولة تقديم طريقة مبنية على أسس علمية ومنهجية في التعامل مع المخاطر التي تفرضها تغيرات البيئة المختلفة.

رابعا- أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الأساسية من بحثنا هذا فيما يلي :

- محاولة توضيح لأهم المخاطر المختلفة التي تواجه شركات التأمين.

- التعرف على أهم الطرق لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين .

- التعرف على مكونات سوق التأمين في الجزائر .

- إبراز الدور الكبير الذي تلعبه إدارة المخاطر في شركات التأمين عامة وفي الشركة الوطنية للتأمين بصفة خاصة .

خامسا- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد أهم مكونات القطاع الاقتصادي والمالي والمتمثل في شركات التأمين ،والتي يقوم عملها الأساسي على تأمين مختلف المؤسسات والأفراد من كل أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها ، لذلك وجب على شركة التأمين إتباع إستراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر وذالك من أجل حماية أنشطتها من أي خطر قد يؤثر عليها أو يعيق استمراريتها ,وهذا ما سيؤثر بالسلب على نشاط التأمين ومنه على القطاع الاقتصادي ,

كما حاولنا من خلال هذه الدراسة, البحث عن أهم الأساليب الفعالة في معالجة المخاطر أو تجنبها للحفاظ على بقاء شركات التأمين وتطويرها أكثر فأكثر مما يزيد من استقرارها و الرفع من كفاءتها الإنتاجية وقدراتها التنافسية ،ومنه المساهمة في الناتج الوطني وكذا في استقرار المجتمع .

سادسا- حدود الدراسة

1 - الحدود المكانية: الشركة الوطنية للتأمين حيث قمنا زيارة المديرية الجهوية تيزي وزو بالإضافة إلى وكالة 2014 يسر , و وكالة برج منايل .

2- الحدود الزمانية: يشمل بحثنا الفترة (2022- 2023).

سابعا- صعوبات الدراسة

- قلة المراجع في مكتبة الجامعة حول مواضيع إدارة المخاطر.

- منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد اتبعنا في دراستنا هذه منهجين رئيسين هما, المنهج الوصفي و التحليلي , وهذا لكي نستطيع الإحاطة بكل جوانب الموضوع ,اللذان يعتمدان على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على وصف المشكلة المدروسة وتحليلها قصد الوصول إلى نتائج محددة وفق الفرضيات المطروحة , وتم إعتماد المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين و إجراء مقابلات شخصية ،و تحليل استبيانات أجريت للعاملين بالوكالة ،من أجل استخلاص بعض التوصيات .

ثامنا – الدراسات السابقة

لقد تم تناول هذا الموضوع من قبل العديد من الكتاب والباحثين نذكر منهم :

- دراسة أمين زيد، الطاهر العامودي: إدارة المخاطر في شركات التأمين، دراسة تطبيقية على شركة التأمين الجزائرية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية والمخاطر التي تواجهها، والمنهج المتبع في الدراسة تم الإعتماد على الدراسات النظرية لتحليل واقع إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية ونماذج العمل فيها. وقد خلصت الدراسة إلى تقديم نموذج لإدارة مخاطر التشغيل في شركات التأمين.

- بالي مصعب, مذكرة ماجستير تحت عنوان " التأمين كأداة لإدارة المخاطر " دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين .

كان موضوع هذه الدراسة حول البحث عن أليات ووسائل مواجهة الأخطار التي يتعرض لها الفرد والمؤسسات , وكانت دراسة الحالة في الشركة الجزائرية للتأمين , ودورها في تغطية الأخطار وإدارتها, معتمدا في ذالك على مجموعة من التقنيات والأسس والتي كانت الغاية منها التقدير الجيد للخطر ومنح التعويض المناسب جراء تحقق الأخطار المؤمن عليها .

ويمكن أن نقول في الأخير أن ما يميز دراستنا عن الدراسات التي ذكرناها هو أننا ,درسنا إدارة المخاطر داخل الشركة الوطنية للتأمين فقط ,بالإضافة إلى هذا أننا لم نقم بتخصيص نوع محدد من المخاطر بل قمنا بدراسة وظيفة إدارة المخاطر بصفة عامة .

تاسعا- هيكل الدراسة

من أجل فهم الموضوع والإحاطة بجوانبه المختلفة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول , فصلين نظريين وفصل تطبيقي وقد جاء فيها ما يلي :

- الفصل الأول كان عنوانه " مدخل عام للتأمين " حيث كان بمثابة مدخل لموضوع بحثنا وهو مكون من ثلاث مباحث . حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة للتأمين حيث قمنا بتحديد مفهوم التأمين وأهميته كما تطرقنا إلى نشأة التأمين وأقسامه , أما في لمبحث الثاني فقد تطرقنا إلى شركات التأمين وذالك من خلال تعريفها وذكر وظائفها بالإضافة إلى خصائصها وأهدافها , كما تعرضنا في المبحث الثالث إلى التأمين في الجزائر وذالك بذكر نشأته وتطوره والشركات المقدمة لخدمات التأمين في الجزائر بالإضافة إلى الهيئات التي تمارس الرقابة على سوق التأمين في الجزائر .

- الفصل الثاني تناولنا فيه دراسة نظرية عن إدارة المخاطر ، مفهوم إدارة المخاطر ، نشأتها و أهدافها القواعد التي تحكمها، خطواتها ،وسائلها.

- الفصل الثالث والذي تطرقنا فيه إلى تقديم عام لشركة الوطنية للتأمين و أهم المنتجات التي تقدمها , ثم التعرف على عينة الدراسة وتحليل أرائهم ، ثم في الأخير تقديم تقييم حول فعالية إدارة المخاطر داخل الشركة محل الدراسة .

الفصل الأول

مدخل عام للتأمين

تمهيد

لا نبالغ إذا قلنا بأن التأمين أصبح أحد سمات الحياة العصرية وذلك بسبب تغلغله في مختلف نشاطات الأشخاص , ويعتبر الهدف الأساسي لوجود التأمين هو تقديم الضمان والأمان للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ضد المخاطر التي يمكن أن يتعرضو لها , فالإنسان لا يستطيع في الكثير من الحالات تغطية النتائج الضارة التي تصيبه في شخصه أو ماله أو تلك التي يسببها هو للغير ، وقد تكون آثار هذه المخاطر جسيمة للغاية سواء بفعل الإنسان كالحريق أو السرقة أو الاعتداء الجسماني أو لدو اعي وظروف مختلفة , ومنه يمكن القول أن التأمين أصبح أساسا جوهريا للإقتصاد فهو يسمح بمواجهة الأثار المترتبة عن الخسائر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات .

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في :

- المبحث الأول : مفاهيم عامة للتأمين
- المبحث الثاني : عموميات حول شركات التأمين
- المبحث الثالث : التأمين في الجزائر

المبحث الأول : مفاهيم عامة للتأمين

الإنسان وخلال فترة حياته يمكن أن يتعرض لكثير من الأخطار التي يترتب على تحققها خسائر مادية أو معنوية أو كليهما معا، فهو يسعى منذ القدم إلى استخلاص الحلول والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار والوقاية من نتائجها، ومن هذا المنطلق ظهر التأمين بكافة أشكاله كأحد الأساليب المتطورة لحماية الفرد والمؤسسة من الخسائر المادية التي قد تلحق بهم نتيجة وقوع الأخطار المختلفة.

المطلب الأول : ظهور ونشأة التأمين

لم تكن نشأة التأمين كنتيجة لقوانين تشريعية وضعها الإنسان بهدف حصوله على الأمن والاستقرار والتصدي لمخاطر الحياة، بل اقترنت بظهور التعاون وتطوره منذ أمد بعيد. ولعل أولى صوره تجلّت في تجمع عدد من الأشخاص المعرضين لخطر معين بهدف التخفيف من عبء الكارثة الناجمة عن تحقق الضرر لبعضهم.

حيث أن رغبة الشعور بالأمان والضمان رافقت الإنسان عبر العصور ، وكان أول مجال تجسدت فيه هذه الرغبة ؛ مجال المخاطر البحرية ،وربما يعود ذلك إلى تكثيف التبادل التجاري بين الدول الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ،وقد بدأ هذا النظام في شكل القرض البحري، ويتمثل ذلك في أن يقدم شخص ميسور لمالك السفينة أو الشاحن ما يحتاج إليه من مال مقابل حصوله على فائدة مرتفعة إلى جانب استرداد مبلغ القرض بشرط أن تصل السفينة و البضاعة التي تحملها إلى أماكن سالمة ،ويشبه هذا النظام على حد بعيد التأمين وخاصة بالنسبة للمقترض ،حيث أن هذه العملية توفر له الأمان المطلوب ،إلا أنه يختلف عن نظلم التأمين بالنسبة للمؤمن أو المقرض ،حيث أنه لم يستلم قسط التأمين والذي يعد عنصرا أساسيا في التأمين ولا القرض إلا إذا لم يتحقق الخطر[1].

كما يذكر المؤرخون أن قدماء المصريين هم أول من عرف نظام التأمين التعاوني من خلال تنظيم جمعيات دفن الموتى؛ وهذا لاعتقادهم بوجود حياة أخرى جعلتهم يحرصون للإبقاء على أجسادهم سليمة وذلك حتى[2]

يتسنى للروح العودة للجسد في الحياة الأخرى، مما أدى إلى تأسيس جمعيات تتولى مراسيم الجنائز لأعضائها الذين يعجز ذويهم عن تحمل مصاريف الدفن نظير اشتراك دوري يدفع للجمعية .

[1]–.عبد الله حسن مسلم، ادارة التأمين والمخاطر، دار المعتز، عمان، 2014 ،ص15

[2]– ممدوح حمزة أحمد , إدارة الخطر والتأمين, كلية التجارة جامعة القاهرة مصر ص 307

كما عرف اليونان والرومان جمعيات مماثلة تماما فكان الجندي الروماني يستقطع جزءا من مرتبه للإنفاق على أسرته في حال مقتله، كما شكل الرومان أندية خاصة بتحمل نفقات الوفاة والدفن وملحقاته .[1]

ولقد عرف المجتمع الإسلامي التأمين أيضا، فلقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورة، ففي رحلتي الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة، وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا بنسبة ما حققه من أرباح أو نسبة من رأسماله في الرحلة حسب الأحوال، كما كانوا يتفقون أيضا على تعويض من تبور تجارته منهم نتيجة نفوق جمله بنفس الطريقة السابقة.[2]

ومنه فإن البدايات الأولى للتأمين كانت في صورة التضامن بين أهل الحرفة أو المهنة لتبادل المساعدات بينهم حيث يتحمل الأعضاء الخسارة التي قد تلحق أحدهم باشتراك كل منهم بمبلغ من المال،

وكان أول تطبيق لعقود التأمين يعود إلى سنة 1347 حيث أبرم عقد في مدينة "جنوة" بإيطاليا في مجال تأمين حمولة سفينة تسمى "سانتا كارلا" التي كانت وجهتها من جنوة إلى مدينة مايوركا الاسبانية .وفي سنة 1383 أسس الملك "فرديناند" ملك البرتغال نظام التأمين الإجباري بين ملاك السفن، ثم اتبعه في ذلك كونت برشلونة الاسبانية بإصدار مرسوم تشريعي سنة 1435 والذي ينظم عقد التأمين البحري وقواعده وكذا طريقة تنفيذه والمحاكم المتخصصة في منازعاته. وتم في سنة 1584 تحرير أول وثيقة تأمين بحري" Police" بفرنسا لنقل بضاعة من مرسيليا إلى طرابلس . [3]

ومن الشائع أن التأمين البحري ظهر في شكله الحديث كنظام مستقل في الإمبراطوريات المتناثرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت تشهد حركة تجارية هامة في مدن جنوة وفلورنسا والبندقية الايطالية. وعرف سكان هذه المناطق آنذاك بـ "اللومبارديين" في أواخر القرن 15 ،حيث قاموا بتحويل وجهتهم إلى فرنسا وانجلترا وأماكن أخرى من العالم وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتّهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي، وإزدهرت أعمالهم في مجال صناعة التأمين إلى حد كبير في انجلترا حتى صار احد شوارعها مركزا تأمينيا معروفا في العالم وأسواق التأمين وسمي آنذاك بشارع "اللومبارد" .

---

[1]– جديدي معراج،"مدخل لدراسة القانون الجزائري"،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2000، ص 10.6

[2]– محمد حسين منصور: أحكام التأمين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999 ،ص10

3– سهام رياش: قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2008/2007 ،ص 3.

ولقد تم ترسيخ أركان التأمين البحري أكثر في القرن 17 عن طريق "إدوارد لويدز" بعد الحريق المهول الذي تعرضت له بعض أحياء لندن في 2 سبتمبر 1666 والذي أدى بـ إدوارد لويدز أن يتخذ من مقهى اللويدز الشهير ناديا ومقرا لاجتماعات الأطراف المهتمة بالتأمين، وتطورت هذه العملية حتى أصبحت المعاملات تبرم على شكل عقود تأمين محررة وممضاة إلى غاية سنة 1871 ،حيث اكتسب هذا النادي الصفة الشرعية والشخصية القانونية وأصبح يسمى "جماعة اللويدز"، وأنشئت مقرها على جانب نهر التايمز ومارست التأمين البحري على السفن والبضائع، ومازالت تمارس التأمين إلى غاية اليوم .[1]

أما التأمين البري فقد ظهر حديثا بصدد مخاطر الحريق، حيث أثر الحريق الكبير بلندن سنة 1666م والذي استمر أربعة أيام ودمر أكثر من 13000 منزل ونحو 100 كنيسة، ونظرا للخسائر الكبيرة التي نجمت عن هذا الحريق، فإن الناس أخذوا يفكرون في الطريقة التي تمكنهم من حماية أنفسهم وممتلكاتهم من الكوارث المماثلة في المستقبل، وهذا ما أدى إلى ظهور بعض الشركات المختصة بهذا التأمين .[2]

وبالتالي بدأت فكرة التأمين ضد الحريق في الظهور بشكلها الحديث حيث انتشرت شركات التأمين في فرنسا وبلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة، وأصبحت شركات التأمين البحري تضيف هذا النوع إلى عملياتها إضافة إلى التأمين على حياة قبطان السفينة والبحارة. ولم تظهر شركة التأمين على الحياة في انجلترا إلا في سنة 1699 ،أي بعد الانتهاء من إعداد قوائم الوفيات في بريطانيا سنة 1693.

وفي أواخر القرن الثامن عشر ومع ظهور الثورة الصناعية وازدهار الصناعة وانتشار الآلات والمواصلات وما صحب ذلك من مخاطر إلى ظهور التأمين من المسؤولية، كالتأمين عن المسؤولية عن الحوادث التي تصيب العمال والغير بسبب العمل والسيارات وغيرها ,[3]

تطور نظام التأمين تطورا هائلا خلال القرن العشرين و شمل العديد من المجالات ، التي كانت لا تعرف من قبل كالتأمين على المسؤولية ، وحوادث المرور والنقل بمختلف أنواعه ،البري والبحري والجوي وقد ازداد نطاق مجالات التأمين مع التقدم العلمي والتكنولوجي الأمر الذي أدى إلى التأمين ضد مخاطر استعمال الطاقة الذرية والمنشآت النووية ،والحوادث الناجمة عن إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء وغيرها من المخاطر.[4]

---

[1]- رمضان أبو السعود: أصول التأمين، ط 2 ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ،ص 4

[2]- محمد حسين منصور: أحكام التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 12

[3]- حسين منصور محمد: أحكام التأمين ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999

[4]- رياش سهام: قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة - ص4 .

المطلب الثاني : تعريف التأمين وأهميته

أولا – تعريف التأمين

لم يتم الوصول بعد إلى تعريف شامل ومحدد للتأمين عموما، نظرا لاختلاف أنواع التأمين من ناحية، و إختلاف الفئات القائمة على التعريف وغرضها منه سواء كانوا قانونيين أو اقتصاديين أو رياضيين أو كتاب متخصصين في مجال التأمين من ناحية أخرى ، وبالتالي سنحاول وضع بعض التعاريف المختلفة للتأمين في ما يلي.

- **التأمين لغة:** هو من أَمان و أمن و هو ضد الخوف، فهو يعني سكون القلب واطمئنانه وثقته, وأمنه على الشيء تأمينا جعله في ضمانه [1] .
- **اصطلاحا:** هو نظام اجتماعي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر الغير مؤكدة التي يتعرض لها رأس المال عن طريق نقل عبء الخطر من شخص واحد إلى عدة أشخاص أو مجموعة من الأشخاص، أي أنه نظام يصمم لتخفيض ظاهرة عدم التأكد للخسائر المالية عن طريق نقل عبء الخطر.[2]

1- التعريف القانوني للتأمين :

عرف القانون المدني الجزائري التأمين في مادته 619 على أنه: "" عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى"[3]

[1]- عبد القادر جعفر: نظام التأمين الإسلامي، ط 1 ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006 ،ص 289.
[2]- عمر موساوي: محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري "حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA ،"رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2006 ،ص04.
[3]- مولود ديدان: قانون التأمينات، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2006 ،ص 4

2- التعريف الإقتصادي للتأمين :

هناك الكثير التعاريف الخاصة بالتأمين نذكر منها :

- عرفه سوميان (SUMIEN) : بأنه عقد يلتزم بمقتضاه شخص ويسمى المؤمن بالتبادل مع شخص آخر ويسمى المؤمن له ، بأن يقدم لهذا الأخير الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ من المال يدفعه المستأمن (المؤمن له) إلى المؤمن ليضيفه على رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الأخطار.[1]

- أما "فريدمان" في تعريفه فيقول: " أن الفرد الذي يشتري تأمينا ضد الحريق على منزل يمتلكه، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله) واحتمال كبير بألا يخسر شيئا، وذلك بمعنى أنه يفضل حالة التأكد من عدم التأكد".[2]

- كما عرفه عادل عز عبد الحميد" بقوله: " التأمين يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث، والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا، ولا دخل لإرادة الأفراد والهيئات في حدوثها "[3]

- و عرفه ويليت" Willet" بـ : " التأمين مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبء الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص".

نستنتج من التعاريف السابقة أن التأمين يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والمنشآت من الخسائر المادية المحتملة نتيجة تحقق وقوع الخطر ، حيث يتم تحويل عبء هذا الخطر إلى شركة التأمين والتي تتعهد بتعويض المؤمن له أو المستفيد عن الخسارة المادية المحققة أو جزء منها ،وذلك في مقابل أن يقوم المؤمن له بدفع قسط محدد يحتسب وفقا لأسس إحصائية معينة .

[1]- عز الدين فلاح،"التأمين مبادئه و أنواعه ،" مرجع سابق،ص ص14..15.

[2]- سامي عفيفي حاتم: التأمين الدولي، ط 1 ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1986 ،ص53

[3]- ممدوح حمزة احمد: إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، د.ت، ص 313

ثانيا – أهمية التأمين

الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد والمؤسسات من نتائج الأخطار المختلفة التي يواجهونها، و بذلك فهو يساهم في توفير الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لهم.

1 – الأهمية الاقتصادية للتأمين :

1.1– التأمين وسيلة للاستثمار والادخار: يعتبر التأمين وسيلة للإستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، والتي تدفع منها التعويضات عند وقوع الحوادث، ويحتفظ بجزء منها كاحتياطي بينما يستغل الباقي في تكوين رؤوس أموال كبيرة ينتج عنها عوائد استثمارية تعطي الثقة والطمأنينة للمستأمنين، خاصة فيما يخص حصولهم على مبالغ التأمين المتفق على دفعها عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وبالتالي فإن التأمين يعتبر عنصر هام في تنشيط السوق المالية وتوسيعها.

أما فيما يخص العنصر الادخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة وعقود التأمين المختلط.[1]

2.1– العمل على زيادة الإنتاج : نظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطيات التأمينية من كثير من الأخطار ، وهو ما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، وبالتالي مساعدتهم في زيادة القدرة الإنتاجية والوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير. ومن ناحية أخرى فإن توافر التغطية التأمينية للأفراد العاملين بالمنشآت والمشروعات من الأخطار المختلفة سيساعد على استمرارهم في العمل، وهذا سينعكس على تنمية قدراتهم العملية ويرفع الكفاءة الإنتاجية لديهم.

3.1– تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية : يلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، فكما هو معروف أنه لا يمكن جديدة، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات البطالة والمرض والإصابة لهم ولمستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة، بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات، وهذا ما يساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات.[1]

[1]- أحمد أبو السعود: عقد التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009 ،ص 43.
[1]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: مبادئ التأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 114 ،115.

5.1- الدور الوقائي للتأمين: إن هذا الدور يتجسد بعدة وسائل، وكما نعلم أن شركات التأمين تهدف إلى تخفيض مبالغ التأمين فتعمل على تكوين جمعيات مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب المخاطر؛ ومن ثم اتخاذ الاحتياطات الكافية لتوخي حدوثها مرة أخرى، ومن أجل ذلك تستعين بالخبراء والمختصين بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث والتقليل منها، كما قد تستعين بالنشريات التي تبين فيها الوسائل الفنية والتقنية في مكافحة الحريق كاستعمال المطافئ أو فيما يتعلق بحوادث المرور، فكثيرا ما تشترك شركات التأمين مع غيرها من الهيئات المعنية بالتوعية في مجال المرور وضرورة إتباع التعليمات والإرشادات، كما قد تلجأ شركات التأمين إلى تقديم تشجيعات كمنح إعفاءات من القسط، أو تقوم بتخفيضه للمؤمن له الذي لا يقع له خطر خلال فترة معينة .

6.1- المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة: يعمل التأمين بشقيه التجاري والاجتماعي على امتصاص جزء كبير من العمالة في المجتمع؛ ذلك أن التوسع في عمليات التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية، إدارية ومهنية في فروعه المختلفة من إداريين ومهندسين وعمال .

7.1- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات: يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل فيه أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج، كذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين كذلك العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج .

وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، ويتناسب حجم تدفق الأموال إلى الخارج عكسيا مع نمو صناعة التأمين المحلية.

لصاحب مال أن يقرض ماله ما لم يطمئن إلى أن موضوع ضمان المال؛ سواء أكان موضوع الضمان هذا منقولا أو ثابتا غير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما، ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر، ومن هنا جاءت أهمية التأمين في تسهيل واتساع الائتمان، فالبنوك مثلا لا توافق على إقراض المشاريع ورجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم.

4.1- العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية: عند حدوث الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات

2- الأهمية الاجتماعية للتأمين:

1.2- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وللأسرة : يساهم التأمين في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة؛ بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى من المعيشة له ولأسرته، بتعويضه عن الخسائر التي قد تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة. كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرّض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق أو السرقة .

2.2- تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث : إن المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هنالك له إرادة في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين. إن وجود مثل هذه الشروط والتحفظات في التأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه قدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة يترتب عنه معاش يضمن به حياة كريمة لأسرته بعد مماته، حيث ينم هذا السلوك عن الشعور بالمسؤولية تجاه الأسرة.[1]

المطلب الثالث : تصنيفات التأمين :

يصنف التأمين إلى عدة أقسام وذالك بالاعتماد على عدة معايير ، والتي يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (01) تصنيفات التأمين

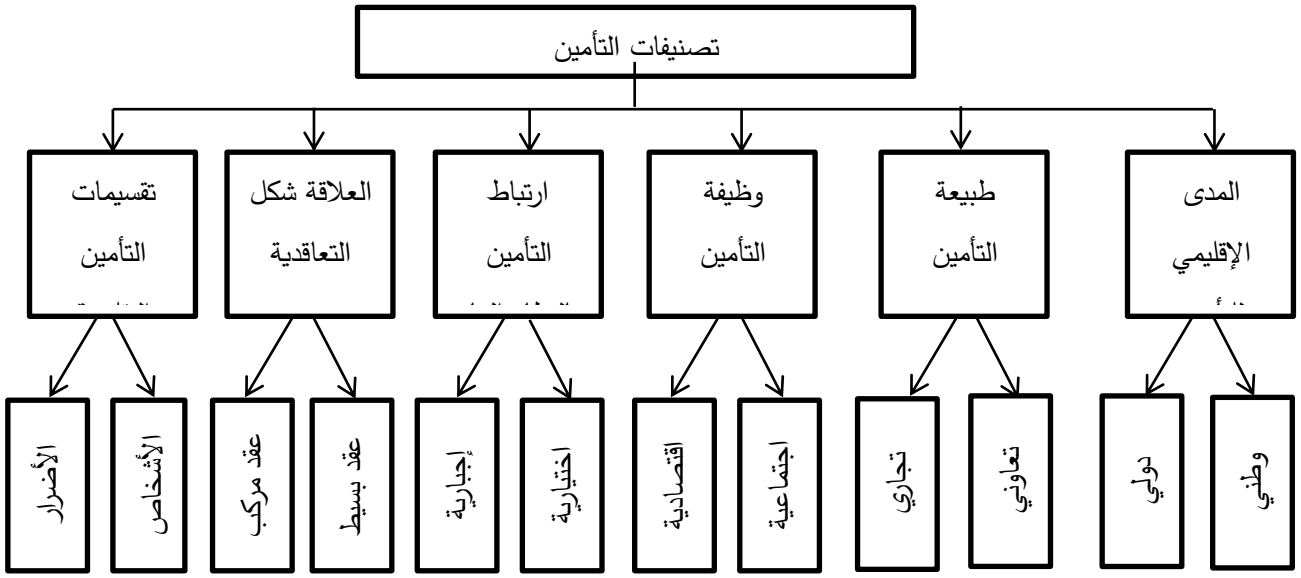

[1]- نور الهدى لعميد: واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010 ،ص 36.

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على جديدي معراج،"مدخل لدراسة القانون الجزائري.ص30

أولا–المدى الإقليمي للتأمين:

يمكن تصنيف التأمين حسب المدى الإقليمي إلى تأمين وطني و تأمين دولي ، ومن بين صوره الأولى التعاون بين الدول وما يقتضيه الأمر من إبرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية لترتيب وتنظيم هذا الموضوع ، كما يتجسد أيضا في عمليات التأمين ضد المخاطر الكبرى التي غالبا ما تتجه فيها الشركات الوطنية إلى مساهمة شركات أجنبية ، و بالأخص في مجال التأمين البحري و الجوي .وثالثا يبرز في عمليات إعادة التأمين، حيث تلجأ بعض شركات التأمين سواء الحكومية أو الخاصة إلى إعاد ة التأمين لبعض المخاطر لدى شركات أجنبية [1] .

ثانيا– تصنيف التأمين بالنظر إلى طبيعته :

1– التأمين التعاوني : يقوم على أساس التعاون ، و يسمى بالتأمين التبادلي ، وهو يقوم على التضامن بين الأفراد والشركات ذات الطابع التعاوني والتي لا تتعامل مع الوسطاء في تقديم منتجاتها إلى الجمهور، ولا تهدف إلى تحقيق الربح، ويلعب العضو دور المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت , حيث يقوم الأعضاء بتقديم إشتراكات على أن يتم تعويض الضرر الذي قد يلحق بأحدهم .

2–التأمين التجاري : يهدف التأمين التجاري إلى تحقيق الربح، لذلك فهو يقوم على أسس تجارية وفنية وجداول رياضية وإحصائية تتنبأ بوقوع الخسارة وحجمها آخذة في الاعتبار الخبرة السابقة والنتائج السابقة للخسائر، وبناءا على هذه المعطيات يتم تحديد سعر التأمين ليغطي احتمالات الخسارة بالإضافة إلى هامش ربح للمؤمن ؛ والتي قد تكون شركة مساهمة أو هيئات حكومية تسعى إلى تحقيق الربح أيضا أو أفراد يعرضون الخدمة التأمينية على المؤمن لهم دون إجبار أو إلزام بالشراء. فقد يرفض المؤمن له تلك الوثائق أو يقبلها، كما أنه لا يوجد هناك رابط بين جمهور المؤمن لهم؛ بمعنى أن شركة التأمين تتعامل مع كل مؤمن له على حدة وبمحض إرادته .[2]

ثالثا – تصنيف التأمين بالنظر إلى الوظيفة التي يقوم بها في المجتمع:

التأمين يقوم بوظيفة اقتصادية هامة في المجتمع ، تتمثل في ضمان الأمن من الأضرار والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها النشاطات بمختلف أنواعها : صناعية ، تجارية ، فلاحية وغيرها ، فقد أصبح منتشرا لدى

[1] .-جديدي معراج،"مدخل لدراسة القانون الجزائري ،" مرجع سابق،ص26

[2]- جديدي معراج،نفس المرجع .،ص28

المؤسسات الاقتصادية قيامها بالتأمين ضد الكثير من المخاطر ، بل أصبح هذا الأمر في العديد من الدول إجباريا .

كما أن للتأمين وظيفة إجتماعية وهي تكمن في التغطيات التي يقدمها نظام التأمينات الاجتماعية عند حدوث أي كارثة كالأمراض المهنية ، حوادث العمل التي تصيب الأشخاص .[1]

رابعا- تصنيف التأمين على أساس ارتباطه بالنظام العام :

في هذا التصنيف يفرق بين التأمينات الاختيارية المعمول بها في أغلب الدول ، وفي كثير من عمليات التأمين ، والتأمين الإجباري وهو الذي تتطلبه مقتضيات النظام العام .

يكون معمول به في الكثير من الدول وذلك لاعتبارات مختلفة منها اجتماعية لحماية حق الغير في المسؤولية المدنية ، و حماية العاملين في حوادث العمل والأمراض ، وقد تكون لاعتبارات وقائية لحماية حياة الإنسان من أضرار حوادث المرور ، وقد تكون لأجل خطورة ممارسة بعض النشاطات أو مهن معينة ، كالتأمين في المؤسسات التعليمية والرياضية والأنشطة الطبية .[2]

خامسا- تصنيف التأمين بحسب العلاقة التعاقدية :

يمكن تصنيف التأمين بحسب العلاقة التعاقدية إلى التأمين الذي يتم بمقتضى عقد بسيط وبين التأمين الذي يتم بمقتضى عقد مركب، ومن أبرز صور هذا الأخير :

1- التأمين ضد مخاطر معينة والتأمين المشترك ، فقد تقوم شركات التأمين بالاتفاق على تغطية مخاطر معينة بالاشتراك بين شركتين أو أكثر لذا سميت بالتأمينات المركبة.

2- التأمين المجزأ وهو أن يتقدم شخصا واحدا إلى التأمين على شيء واحد لدى عدة شركات تأمين ، و كل شركة تتولى الالتزام بتغطية جزء من مخاطر معينة ، كما تعتبر عقود إعادة التأمين من العقود المركبة .

سادسا- تصنيف التأمين حسب تقسيماته التقليدية :

يفرق هذا التصنيف بين التأمين على الأشخاص وتأمينات الأضرار ، ومن بين صور التأمين على الأشخاص هي التأمين على الحياة الذي يأخذ به المشرع الجزائري ، ومن بين صور تأمينات الأضرار هو

[1]- جديدي معراج،"مدخل لدراسة القانون الجزائري ،" مرجع سابق،ص29

[2]– نفس المرجع .ص29

التأمين على الممتلكات والأموال بحسب تنوعها ، ويدخل في هذا الإطار مختلف مخاطر النشاطات الصناعية والتجارية و الفلاحية . كما تشمل تأمينات الأضرار جميع أشكال التأمينات على المسؤوليات مثل المسؤولية المدنية لمالك السيارة تجاه الغير ، والمسؤولية المدنية لرب العمل تجاه العمال.[1]

سابعا– التصنيفات التي اعتمدها المشرع الجزائري :

لقد اعتمد المشرع الجزائري التقسيم التقليدي من جهة ، حيث خصص فصولا خاصة بتأمين الأشخاص وأخرى خاصة بتأمينات الأضرار ، ومن جهة ثانية التصنيف القائم على التفرقة بين المجالات الكبرى للتأمين (المجال البري ،المجال البحري ، والمجال الجوي).[2]

ثامنا – التأمين التكافلي : هو عبارة عن عقد يقوم على مبدأ التعاون الإسلامي , وأساسه عقد تبرع شرعي ما بين مجموعة من الأشخاص, ويجب أن يقوم على تعاون محض , ويقوم في أساسه على الهبة والتبرع ,لكن أمواله تستثمر بطريقة إستثمارية شرعية .[3]

[1]- جديدي معراج، مرجع سابق،ص29

[2]- نفس المرجع ،ص30

[3]- كريمة عبد عمران ,التأمين اللإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية,دار أسامة للنشر والتوزيع,الأردن,2014,ص79

المبحث الثاني : عموميات حول شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي لها أهمية كبيرة ، لذا سنتطرق فيما يلي إلى تعريفها وأنواعها وبيان أهدافها والخصائص التي تتميز بها .

المطلب الأول : تعريف شركات التأمين ووظائفها

أولا- تعريف شركات التأمين

شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية، و تتحصل على الاعتماد الإجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الاعتماد .ويعرفها الكثير من الكتاب في مجال التأمين على أنها شركات خدمية تقدم خدمات تأمينية، وذلك بتجميع عدد كبير من الأفراد الذين يحتمل أن يتعرضوا لخطر معين، اعتمادا على التقديرات الدقيقة لقيمة التعويضات المرتقب دفعها للمؤمن لهم، ولقيم التوظيفات الاستثمارية والمالية قصد تغطية المطالبات المرتقب مواجهتها .[1]

ثانيا- وظائف شركات التأمين

تقوم شركت التأمين بعدة وظائف أساسية نحاول ذكرها في ما يلي[2] :

1- وظيفة الاكتتاب: يمكن تعريفها فى أنها إختيار المخاطر التي يمكن تأمينها و تهتم بتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة من وثائق التأمين المختلفة، وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر، وتقوم إدارة الشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غاياتها.

2- وظيفة التسعير: هذه الوظيفة تهتم بمعرفة القسط الواجب تحصيله من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده؛ وبالتالي وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، ومع مبلغ التأمين والظروف المحيطة بالخطر المؤمن ضده .والشخص الذي يحدد أسعار

[1] – عبد القادر عصماني: إدارة المخاطر في شركات التأمين ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، دفعة 2006/2005 ، ص 77 ،78.

[2]- مصعب بالي ,مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري ,أطروحة دكتورة , كلية العلو الإقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر .سنة 2018.ص82

التأمين هو الإكتواري، ويراعي أن يكون سعر التأمين منافسا من جهة وكافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده، كما أنه يدر بعض الربح.

3- وظيفة الإنتاج : يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين؛ أي عملية بيع الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين. وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة يطلق على الدائرة المختصة بالإنتاج اسم دائرة المبيعات .وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية توجد دوائر للتسويق، ويقوم موظفو هذه الدوائر بشرح البرامج التأمينية لجمهور المؤمن لهم.

4- **وظيفة إعادة التأمين:** يقصد إعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين .

5- وظيفة تسوية المطالبات: يتعلق الأمر هنا بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد مدى التعويض المستحق، من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر .[1]

6- وظيفة الاستثمار: بما أن أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية، فإنه يتجمع لدى شركة التأمين مبالغ مالية ضخمة تستطيع استثمارها. وحسب مبدأ الملائمة في الاستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل؛ وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال التأمينات الممتلكات، فغالبا ما تكون قصيرة الأجل سنة فما أقل، وحسب مبدأ الملائمة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية قصيرة الأجل وشديدة السيولة، كالاستثمار في الأسهم واذونات الخزينة وشهادات الإيداع.[2]

[1]- احمد صلاح عطية: مرجع سبق ذكره، ص ص 25 ،26.

[2]- منير إبراهيم هنيدي: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002 ،ص ص 404-406

المطلب الثاني : أهداف شركات التأمين وخصائصها

أولا– أهداف شركات التأمين

شركات التأمين لها أهداف عديدة نحاول إيجازها فيما يلي :

تختلف أهداف شركات التأمين حسب أشكالها وتنوع ميادين نشاطها والفئات التي تستهدفها، حيث لا تهتم شركات التأمين الخاصة على سبيل المثال بشيء يضاهي اهتمامها بتعظيم الربح، لذا نجد تركيزها الشديد ينصب بشكل كبير على الأخذ بكل وسيلة تعظم الربح وتجنب الخسارة، في حين أن التأمين الاجتماعي كما سبق ذكره ليس هدفه الأساسي الربح، بل يتمثل في مساعدة طبقات المجتمع الضعيفة على مواجهة الأخطار التي تتعرض لها.[1]

ثانيا – خصائص شركات التأمين

تمتاز شركات التأمين بالخصائص التالية: [2]

– تتميز عن باقي المؤسسات المالية بتقديم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية، واستثمار الأموال المحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى؛

– شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال، وذلك بتعيين نسب محددة بها في النصوص واللوائح القانونية مع ضرورة الالتزام بها، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها؛

– تتميز خدماتها المقدمة على أنها آجلة وليست آنية، وبثبوت أسعارها الذي يرجع إلى الاعتماد على الأسس الرياضية والاحتمالات بالإضافة إلى الخبرة السابقة لتحديد سعر هذه الخدمة؛

– التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونيا، وذلك بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة، وهذا لا يمنعها من تمويل بعض المشاريع التي قد تعجز المؤسسات المالية الأخرى على تمويلها ؛

---

[1]- أحمد صلاح عطية: محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003 ، ص 18

[2]- ثناء محمد طعيمة: محاسبة شركات التأمين، ط 1 ،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002 ،ص 5

– انعكاس دورة الإنتاج فيها حيث لا يتسنى لشركة التأمين معرفة مداخليها إلا في المستقبل؛ لأن خاصية طول أجل التزاماتها تجاه العملاء ساري للسنوات القادمة من تاريخ الإكتتاب؛ بمعنى قيمة العائد لا يمكن تحديده إلا بصفة تقديرية لأن مبلغ التأمين متعلق بتحديد حجم الخسائر وقيمتها؛

– صعوبة تحديد نتيجة الدورة والذي يكون بشكل تقديري؛ بسبب تخطي مدة بعض عقود التأمين للسنة المالية، وبالتالي عدم إمكانية تحديد الالتزامات المالية والمصاريف المترتبة عن تلك العقود.[1]

المطلب الثالث : أنواع شركات التأمين

أولا– التصنيف وفق الشكل القانوني

حسب المشرع الجزائري تأخذ شركات التأمين الأشكال التالية :

1– شركات المساهمة : في شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس إدارة يتولى تسيير الشركة ووضع الخطط التأمينية والاستثمارية والإشراف عليها.

2– **شركات ذات شكل تعاوني:** هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار فهي لا تصدر أسهما, إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين[2].

ثانيا– التصنيف وفق النشاط

بحسب هذا المعيار تقسم شركات التأمين إلى :[3]

1– شركات التأمين على الحياة : يتمركز نشاطها على التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع الاثنين (التأمين المختلط).[4]

2– شركات التأمين العام: تختص بالتأمين على الممتلكات وتأمين المسؤولية المدنية اتجاه الغير

3– شركات التأمين الصحي : وتختص بإصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن لهم

---

[1] – ثناء محمد طعيمة: محاسبة شركات التأمين، ط 1 ،مرجع سابق, ،ص 5

[2]– ثناء محمد طعيمة: مرجع سبق ذكره، ص ص 8 ،9.

[3]– مصعب بالي ,مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري .مرجع سابق .ص82

[4]– عبد الغفار حنفي .رسمية زكي قرباقص ,أسواق المال ,الدار الجامعية .الإسكندرية,مصر,2003,ص ص 351 353.

4- الشركات الشاملة : وهي شركات غير متخصصة في نوع معين من التأمين، حيث تصدر كافة أنواع وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع السابقة

5-هيئات التأمين بالاكتتاب : يتمحور دورها حول الرقابة والإشراف على أعمال التأمين التي يقوم بها الأعضاء الذين تم اختيارهم من طرف الهيئة، ومن أشهرها هيئة " لويدز"

6- صناديق التأمين الخاص: تقوم على أساس اتفاق بين الأفراد الذين تربطهم صلة معينة كالمهنة مثلا

7- شركات التأمين التساهمي: وتكون مكونة من طرف مؤسسة صناعية أو تجارية هامة أو من طرف شركة قابضة أو أكثر، وذلك من أجل تأمين الأخطار التي تواجهها والخاصة بها فقط .[1]

[1]- خيرت ضيف: محاسبة شركات التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999 ،ص10

المبحث الثالث : التأمين في الجزائر

شهد قطاع التأمينات في الجزائر عدة تحولات ناجمة بالدرجة الأولى عن تغير النمط الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق والمنافسة الحرة، حيث أنه في البداية كان خاضعا لنظام التأمين الفرنسي وذاك قبل استرجاع السيادة الوطنية ، و بعد ذلك عمل المشرع الجزائري على سن قواعد قانونية جزائرية , مما جعل قطاع التأمين يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية من خلال تهيئة كل الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية.

المطلب الأول : التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر

سنحاول تقسيم المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر إلى مرحلتين , مرحلة الإحتلال أو ما قبل الإستقلال و مرحلة ما بعد الإستقلال :

أولا- مرحلة ما قبل الإستقلال

في هذه المرحلة كانت وضعية الجزائر صعبة فيما يتعلق بمجال التأمين؛ وذالك بسبب التقدم البطيء الذي شهدته خاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن نظام التأمين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي، حيث طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين وأهمها تلك النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930 . [1]

وكان المجال الأساسي لهذا القانون , تنظيم عقد التأمين البري، وهذا ما أكدته مادته الأولى التي تنص على أن هذا القانون لا يتعلق إلا بالتأمينات البرية، وتكمن أهمية القانون الفرنسي لعام 1930 الذي طبق في الجزائر سنة 1933 في تنظيمه المحكّم لعقود التأمين[2] .

هناك عدة نصوص تتعلق بعقود التأمين البري صدرت في وقت لاحق للقانون الفرنسي المؤرخ في 13جويلية 1930 ،ولعل أهم النصوص المكملة القانون المؤرخ في 14 جوان 1938 ،وتتمثل أهميته في تنظيم رقابة الدولة على قطاع التأمين البري وتحديده للمعايير التي ينبغي توافرها في شركات التأمين , والمرسوم المكمل المؤرخ في 30 ديسمبر 1938 المتعلق بطرق إنشاء شركات التأمين والقواعد التي تخضع لها في تسييرها. بالإضافة إلى تلك النصوص كانت هناك نصوص أخرى تنظم عقود التأمين بالجزائر في مجالات معينة، كالتأمين الإلزامي

[1] - نور الهدى لعميد: مرجع سبق ذكره، ص 45
[2] - جديدي معراج: ، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16

على السيارات المحدد بالقانون المؤرخ في 27 فيفري 1958والمرسوم التطبيقي له المؤرخ في جانفي 1959 والتأمين الاجتماعي بمقتضى قانون 10 أوت 1943 ،والتأمين على المؤسسات الإستشفائية العمومية وفق المرسوم 17 أفريل 1943. [1]

ومنه نلاحظ أنه في مرحلة الاحتلال توجد العديد من النصوص التي كانت تحكم عقود التأمين في فرنسا كما في الجزائر، وأن هذه النصوص تعرضت لأكثر من مرة إلى التعديل .

ثانيا- مرحلة ما بعد الإستقلال

هذه المرحلة في حد ذاتها مرت بالعديد من المراحل وذالك إلى إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995

1- المرحلة الأولى: رغم تحقق الإستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962 ،إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدى من طرف مؤسسات أجنبية. وتبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ونجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 ومختلف النصوص المكلمة والمعدلة له . [2]

2- المرحلة الثانية : حيث تبدأ هذه المرحلة من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر بالقانون الصادر في 08 جوان 1963 ، والمتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية لممارسة نشاطها . وفي الواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحولها للخارج عبر قنوات إعادة التأمين[3] .

3- المرحلة الثالثة : وتتمثل في احتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وقد تجسدت بالأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966 ،

[1] .- جديدي معراج, محاضرات في قانون التأمين الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16

[2] .- جديدي معراج , مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 19

[3]- نفس المرجع، ص 19

حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة"، كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1996 . [1]

إن الهيئات التي مارست عملية الاحتكار في هذا المجال هي الشركة الجزائرية للتأمين SAA" ،"الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين" CAAR" بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التبادلي (التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي .(وتطور احتكار الدولة بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين" CCR" عام 1973 بموجب الأمر رقم 73/1954 المؤرخ في 01 جانفي 1973 من نفس السنة ، وهذه الشركة تقوم بعمليات إعادة تأمين المخاطر التي تفوق قدرة الشركات الوطنية.[2]

رابعا- المرحلة الرابعة : أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين، والذي جسد ذلك هو المرسوم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار. ولأول مرة يفتح المجال من خلال هذا المرسوم للشركات الخاصة والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كذلك أهم ما جاء به مرسوم 95 – 07 هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات CNA" .[3]

كذلك في هذه المرحلة وخلال سنة 2005 جرت أعمال مناقشة مشروع مراجعة الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 [4]المتعلق بالتأمينات؛ أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى إصدار القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات ويشتمل هذا النص على ثلاث محاور للإصلاح هي[5] :

- تشجيع النشاط عن طريق وضع مقاييس تدعيم و تطور التأمينات بصفة عامة وتأمينات الأشخاص بصفة خاصة، وهذه المقاييس تخص العقد وأشكال تنويع المنتجات وكذا إطار الإنتاج.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: الأمر رقم 66 -127 المؤرخ في 27 ماي 1966 والمتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين، ، العدد 43 ،1966 ،ص3

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: الأمر رقم 73 – 54 المؤرخ في 1973/10/01 المتضمن إحداث الشركة المركزية لإعادة التأمين، العدد 83 ،1973 ،ص 2

3 .- جديدي معراج: مدخل لدراسة قانون التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 19

4 --الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، ، العدد 13 ،1995 ،ص36

5 مصعب بالي ,مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري مرجع سبق ذكره , 2018,ص97

- الأمان المالي لشركات التأمين من خلال مراجعة وإدخال قواعد جديدة كالتحرير الكلي لرأسمال شركة التأمين، حق الاطلاع على مصدر الأموال المخصصة لتمويل الرأسمال وإنشاء صندوق ضمان ممول من قبل المتعاملين على مستوى السوق في حدود 1 %على الأكثر من الأقساط الصافية، يتكفل بتعويض المؤمنين لدى شركات التأمين العاجزة عن الوفاء.
- إعادة تنظيم الرقابة من خلال إنشاء لجنة مراقبة التأمين . [1]

المطلب الثاني : الشركات المقدمة لخدمات التأمين في الجزائر

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية وأحد أهم مصادر الادخار الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي، ولهذا كان لا بد من الإشارة إلى الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر، والجهات المخول لها بممارسة الرقابة عليه , وسنحاول فيما يلي ذكر بعض أهم شركات التأمين الناشطة في السوق الجزئرية

و يتكون قطاع التأمين في الجزائر من عدة مؤسسات أهمها :

.أولا – شركات التأمين العمومية

1- الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمينCAAR :

تم تأسيس هذه الشركة في 08 جوان 1963، حيث أوكلت إليها عمليات إعادة التأمين بتنازل شركات التأمين الأخرى بـ 10 %من نشاطاتها ،في 1964 عادة التأمين ِ أصبحت تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين ،وهي تعتبر أقدم شركة حيث تملك خبرة 47 سنة تنازلت على عدة فروع من محفظة نشاطاتها واحتفظت بفرع الأخطار الصناعية إلى غاية 1990 سنة إلغاء التخصص ،وبعدها انتقلت إلى ممارسة كل عمليات التأمين ، حيث بلغ رأسمالها 500 مليون دينار سنة 1990، ليرتفع إلى 2 مليار دج سنة1997 إلى 7.2 مليار دج سنة 1998، ليصل إلى 8 مليار دج سنة 2010، وحققت رقم أعمال يقدر بـ 6.7 مليار دج سنة 2006، ويقدر بـ 13 مليار دج سنة 2010.[2]

2- الشركة الوطنية للتأمين SAA

سيتم تناولها و التفصيل فيها في الجانب التطبيقي

---

[1]- مصعب بالي ,مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري ,مرجع سبق ذكره , ص97 ,

[2]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ط، 1 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ،ص 69

3- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT : تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين، شركة عمومية اقتصادية "EPE"تم إنشاءها في 30 أفريل 1985 طبقا للمرسوم 82/85 للتأمين من أخطار النقل . [1]

ثانيا – شركات التأمين الخاصة

1- شركة ترست الجزائر(TRUST- ALGERIA) : تعتبر أول شركة تأمين ذات رأسمال أجنبي ملك للخواص تم منحها الاعتماد بتاريخ 18 نوفمبر 1997 ،في حين بدأت في النشاط سنة 1998 ،يقدر رأسمالها الاجتماعي بـ 8,1 مليار دينار جزائري، وهي شركة ذات أسهم) SPA) تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، مساهميها هم: شركة ترست البحرينية للتأمين وإعادة التأمين بـ 60 %والشركة المركزية لإعادة التأمين الجزائرية) CCR) بـ 5,17 %والشركة الجزائرية للتأمين بـ 5,17 %والشركة القطرية العامة للتأمين بـ 5% .[2]

2- الشركة الدولية للتأمين واعادة التأمين CIAR : تأسست هذه الشركة سنة1998 ، تتشكل من مستثمرين خواص وطنيين و أجانب، تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، يقدر رقم أعمالها 9.5 مليار دينار في عام 2010 بلغ رأس مالها 13.1 دينار جزائري في نفس السنة.

3- الجزائرية للتأمينات 2A : أنشئت الشركة في إطار التعليمة رقم 07-95 بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلقة بفتح السوق التأمينية، منح لها الاعتماد بتاريخ 05 أوت 1998 من أجل ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم ملك للخواص 100 % يقدر رأسمالها بمليار دينار جزائري.

4- مجموعة التأمينات المتوسطة GAM : تم إعتمادها سنة 2001 برأسمال خاص جزائري، وذلك لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، تستعين في نشاطها على وكيلين عامين. عرفت الشركة عدة مشاكل مالية مما جعل الوزارة الوصية تتحفظ على قدرتها على الوفاء ودفعها لتسحب منها الاعتماد جزئيا فيما يخص فرع تأمين القروض، ليتم في سنة 2007 شراؤها من طرف صندوق استثمار من جنوب إفريقيا .[3]

---

[1]- www.caat.dz, 04/04/2023

[2]- مصعب بالي ,مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري ,مرجع سبق ذكره ,ص 105

[3]- www.gam-assurances-dz.com 04/04/2023

5- شركة أليانس للتأمين (ALLIANCE) : هي شركة ذات أسهم اعتمدت سنة 2005 وبدأت النشاط في 2006 تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، بلغ رأس مالها الاجتماعي 800 مليون دينار جزائري في سنة 2009 .[1]

6- شركة تأمينات الأشخاص (كارديف الجزائر CARDIF) : تم منحها الاعتماد سنة 2007 وهي أحد فروع البنك الوطني الباريسي(PARIBAS BNP) ، حيث أبرمت الشركة اتفاق شراكة مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في مجال التأمينات، يتكفل بموجبه الصندوق بتسويق برامج الشركة على مستوى وكالاته الوطنية 206 ، فيما تلتزم شركة التأمين الفرنسية بتوفير صيغ تأمين خاصة لزبائن الصندوق .[2]

ثالثا- شركات التأمين التعاونية (التعاضديات)

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA : تم إنشاء هذا الصندوق بموجب التعليمة 64-72 المؤرخة في 02 ديسمبر 1972 بهدف حماية الممتلكات والأشخاص، ويرتبط نشاطه بالفلاحة كالتأمين الزراعي كما يمكنه منح القروض وذلك بفضل الترخيص الذي منحه البنك المركزي لهذا الصندوق من خلال المرسوم رقم 97-95 بتاريخ 01 أفريل 1995 ، يتضح من اسم الصندوق أنه يعتمد على التعاون بين الشركاء.[3]

2- التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC): تم اعتماد هذه التعاضدية في 29 ديسمبر 1964 بمقتضى القانون الصادر في سنة 1963 المتضمن إلزامية مراقبة جميع الشركات الوطنية والأجنبية من طرف وزارة المالية، وكذلك منح لها الاعتماد أيضا من طرف وزارة المالية. وفي سنة 1992 تم السماح لهذه التعاضدية بالتأمين على السيارات والتأمين الشامل .[4]

3- الصندوق الوطني للتقاعد CNR : تأسس الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 233-85 المؤرخ في 1985/08/20 المتمم والمعدل للمرسوم رقم 07-92 المؤرخ في 1992/01/04 المتعلق بالقانون الأساسي لصناديق الضمان الإجتماعي والتنظيم الإداري والمالي لها .

---

[1] - www.allianceassurances.com 04/04/2023 -

[2] - http://www.cardifeldjazair.dz/fr 04/04/2023 -

[3] - http:// www.CNMA .dz 2023/04/04 -

[4] - مصعب بالي , ,مرجع سبق ذكره ,ص 106

رابعا – شركات التأمين المتخصصة (المهنية)

1- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) : أنشأت هذه الشركة من طرف السلطة الجزائرية في سنة 1973 بموجب الأمر 73-54 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 وبدأت نشاطها في سنة 1975 ،حيث أسندت إليها جميع العمليات الجزائرية الخاصة بإعادة التأمين, وهي مؤسسة عمومية إقتصادية لها رأسمال مملوك للدولة، تم تحويلها بفضل الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة ذات أسهم مملوكة للدولة .[1]

2- شركة تأمين المحروقاتCASH : تأسست شركة التأمين CASH سنة 1999 بشراكة بين الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين و الشركة المركزية لإعادة التأمين، حيث شارك الطرف الأول بنسبة 12 % أما الطرف الثاني فبنسبة 6 % أما الباقي فكان يتعلق بشركة سوناطراك و نفطال بنسبة 64 % و 18 %على التوالي .

ونظرا لأهمية قطاع المحروقات إضافة إلى مساهمة شركة سوناطراك بنسبة معتبرة , فإن رقم أعمال الشركة أخذ بالنمو إلى أن احتل المرتبة الرابعة في القطاع برقم أعمال يقدر بـ 2.6 مليار عام 2006 بمعدل نمو 44% عن سنة2005 , كما أنها حققت رقم أعمال تجاوز 16 مليار دج خلال سنة 2021 وهو ما يمثل زيادة قدرها 15 بالمائة عن السنة التي سبقتها، حسبما أفادت به الرئيسة المديرة العام للشركة. [2]

المطلب الثالث – هيئات الرقابة على قطاع التأمين في الجزائر

أولا- مديرية التأمينات : هيئة تابعة لوزارة المالية تم إنشاؤها بموجب المادة 209 من الأمر رقم 07 – 95 المتعلق بالتأمينات، لمراقبة نشاط التأمينات لدى وزارة المالية، تنتمي هذه المديرية إلى المديرية العامة للخزينة التي تعتبر أحد هياكل الإدارة المركزية.، وتعد هذه الأخيرة الهيكل المنفذ لعملية الرقابة التي تديرها لجنة الإشراف على التأمينات وتكلف بمجموعة من المهام بواسطة مديرياتها الفرعية.

تنقسم مديرية التأمينات إلى مديريات فرعية، أوكلت لكل مديرية مهام تختلف عن المديريات الفرعية الأخرى، وهي كالتالي: المديرية الفرعية للتنظيم، المديرية الفرعية للمراقبة،المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل.[3]

[1] -www.ccr.dz- 2023/04/04
[2] -www.cash-assur.com 2023/04/04-
[3] - مصعب بالي, مرجع سابق , ص,105

ثانيا– المجلس الوطني للتأمينات (CNA) : أنشأ المجلس الوطني للتأمينات من خلال التنظيم . 95 07 في . 10 . 04 1997 و الذي يضطلع بتنظيم و تطوير السوق التأمينية من خلال القيام بالمهام و الأدوار

المخولة , وهو يتكون من أربعة لجان (لجنة الإعتماد , لجنة حماية مصالح المؤمن لهم وتحديد التسعيرة , لجنة تنظيم السوق , اللجنة القانونية).

كما أنه يقوم بمجموعة من المهام نذكر منها :

- تسيير مختلف شركات التأمين بطرق حسنة ؛
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية ؛
- مراقبة مدى تطبيق شركات التأمين للتنظيمات و المراسم القانونية؛
- تحسين ظروف التوظيف و التسيير داخل شركات التأمين و إعادة التأمين و الغرض منها هو ضمان السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المستفيدين من العقود المختلفة للتأمين ؛
- وضع تسعيرات التأمين التي تطابق سوق التأمين الجزائري، و ذلك على أساس قاعدة إحصائية وطنية ؛.[1]

ثالثا– الاتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين : أنشأ في 22 فيفري 1994 بموجب قانون 90 . 31 المؤرخ في /04/ 12 1994 , فهو يهتم بمشاكل المؤمنين حيث تشمل عضويته؛ شركات التأمين و إعادة التأمين و بذلك فهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمينات الذي يهتم بمشاكل السوق بصفة عامة وله عدت أهداف يسعى لتحقيقها من ببنها :[2]

- المساهمة في تحسين مستوى التأهيل و التكوين لعمال القطاع من خلال تطوير التقنيات الحديثة للمهنة؛
- المبادرة بكل عمل يرمي إلى ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة و المؤسسات المهنية؛
- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين و إعادة التأمين ؛
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة .

[1]- تم الإطلاع على الموقع يوم 04/02 / 2023 على الساعة .15:30 www.cna.dz

[2]– يوم 2023/05/04 , www-uar-dz/Liens_19854_1643_0_1.html

خلاصة الفصل الأول

شركات التأمين تعتبر مؤسسات خدمية ومؤسسات وساطة مالية ، فهي تقوم بتغطية أخطار مجموعة من المؤمن لهم مقابل قسط يدفعونه إلى هذه الشركات، وفي نفس الوقت لا بد على هذه الشركات أن تقوم باستثمار هذه الأقساط في أوجه إستثمارية مضمونة بهدف مواجهة إلتزاماتها المستقبلية إتجاه المؤمن لهم وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب .

وعليه فقد حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز مختلف المفاهيم التي يستند عليها نشاط التأمين ، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى ، وكذا أهميته الاجتماعية والاقتصادية ،كما تطرقنا إلى نظام التأمين في الجزائر الذي يعتبر نقطة قوة بالنسبة للإقتصاد في حال قامت السلطات المشرفة عليه ببذل الجهد اللازم لتطويره وانتعاشه بالنظر لأهميته , وبالإضافة إلى ذلك فقد قمنا بحصر جميع مؤسسات التأمين المزاولة للنشاط التأميني في الجزائر وذكر مختلف الهيئات التي تمارس الرقابة على عمل شركات التأمين في الجزائر .

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر

تمهيد

منذ القدم و الخطر يلازم البشرية، لذلك فإن الإنسان سواء بشكل فردي أو في مجموعات أو على مستوى المجتمع ككل قد ابتكر وطور عدة طرق لمواجهة هذا الخطر، وطالما أنه لا يمكن للفرد أن يتنبأ بالمستقبل بدقة وأنه لابد أن يتخذ قراره حسب رؤيته وخبرته الخاصة، فإن كل فرد يصبح مدير خطر ليس برغبته ولكن رغما عنه.

إن معرفة الأخطار وتحديدها وقياسها وتقييمها يساعد على اتخاذ الوسائل المناسبة لتقليلها أو القضاء عليها أو تحويلها، وذلك بأقل قدر ممكن من التكلفة، إن هذا التعامل مع الأخطار يطلق عليه إدارة الخطر؛ وهي عبارة عن مدخل علمي للتعامل مع الأخطار التي تواجه الفرد أو المنشأة.

إدن و من خلال هذا الفصل سوف نحاول انطلاقا من المباحث المدرجة التطرق إلى مفهوم الخطر و بعض المصطلحات التي لها علاقة بالخطر وبيان أنواع المخاطر ,ومفهوم إدارة المخاطر وكذالك أهداف إدارة المخاطر سواءا الكمية أو النوعية كما سنتطرق إلى وسائل وخطوات إدارة المخاطر و المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر.

المبحث الأول : ماهية الخطر

إن عدم التأكد لا يمكن إبعاده أو إلغاؤه وحيثما يوجد تكون هناك مخاطر، لذالك حاول رواد علم الإقصاد حصر ظاهرة الخطر , لكنهم إلى الأن لم يتوصلوا إلي وضع نظرية عامة للأخطار , ولكن قاموا بتحليل ظاهرة الخطر ومعرفة مبادئها ولقد حققوا نجاحا محدودا في ذالك نظرا لإختلاف طبيعة الأخطار .

المطلب الأول : التعريف بالخطر

تناول العديد من الكتاب والباحثون تعريف الخطر, كل بحسب وجهة نظره وغالبا ما كانت وجهات النظر هذه مختلفة , بإختلاف طبيعة دراستهم والمدارس التي ينتمون لها , لذالك لم يتم وضع مفهوم شامل للخطر , وسنعرض فيما يلي بعض من التعاريف الخاصة بالخطر .

– عرفه "طارق عبد العال حماد" بأنه: « الحالة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس للنتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة ».[1]

– وعرفه "ناشد محمود عبد السلام" بأنه: « عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماض ».[2]

– بينما يعرفه" Madura" بأنه: « احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات»[4].

– في حين يعرفه "جون داونز" بأنه: « إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها، وتختلف عن عدم التأكد الذي لا يمكن قياسه».

– ويعرف الخطر أيضا على أنه : الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين

– كذلك يمكن تعريف الخطر على أنه ": الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع حادث معين حيث يضيف هذا التعريف عبارة " الدخل أو الثروة ،" دلالة على أن الخسارة المحتملة تشمل أكثر الأشخاص أو الممتلكات أو أي شكل من أشكال الثروة . [4]

[1] -طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003,ص16

[2] - ناشد محمود عبد السلام: إدارة الأخطار، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2003 ، ص6

[4] - سمير عبد المجيد رضوان: المشتقات المالية، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005 ، ص 51

[4] -أسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى،"إدارة الخطر والتأمين"،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص22

نستنتج من كل التعاريف السابقة أن الخطر يمكن تعريفه بأنه :حالة عدم التأكد والتي تلازم الشخص صاحب القرار أو متخذ القرار نتيجة صعوبة التنبؤ وعدم التأكد من نتيجة قراراته والتي قد ينتج عنها خسائر مادية أو معنوية أو الإثنين معا .

المطلب الثاني : مصطلحات لها علاقة بالخطر

حتى يتضح لنا مفهوم الخطر بشكل جيد هناك مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الخطر حيث سنحاول ذكر البعض منها فيما يلي :

أولا : مفهوم مسبب الخطر

مسببات الخطر أو العوامل المساعدة على تحقق الخطر هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة ويمكن أن تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة

عن تحقق الخطر أو الاثنين معا، ويعرفها الدكتور سلامة عبد الله سلامة بأنها: «مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص أثناء حياتهم .«فمثلا التدخين يعتبر عاملا مساعدا يزيد من احتمال وقوع حادث الوفاة، إقامة بناء أو مصنع بجنب محطة وقود يزيد من احتمال تحقق خطر الحريق.[1]

ويمكن تقسيم مسببات الخطر إلى:

1: مسببات الخطر الشخصية

وهي تلك العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد، وعادة ما يكون السبب الرئيسي من تدخل الإنسان في تحقق بعض الظواهر الطبيعية هو النفع الذي يعود عليه أو على طرف معين. ويمكن تقسيم مسببات الخطر الشخصية إلى قسمين هي:

– مسببات شخصية لاإرادية :

ويقصد بها مجموعة العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي وبدون قصد إلى زيادة تحقيق الخطر أو زيادة شدة الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر؛ ومثال ذلك الإهمال من بعض الأشخاص الذين يعتادون على التدخين

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: مرجع سبق ذكره، ص 31

في بعض الأماكن يعتبر عاملا مساعدا لظاهرة الحريق ويزيد من درجة خطورتها، كذلك رمي السجائر ولا تزال مشتعلة يعتبر عاملا مساعدا لخطر الحريق، وبصفة عامة فإن الإهمال هو مسبب خطر شخصي لا إرادي. [1]

- مسببات شخصية إرادية :

وهي مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل مساعدة تؤدي إلى زيادة درجة الخطورة أو زيادة حجم الخسارة المترتبة عن تحقق الخطر نتيجة فعل إرادي متعمد؛ المقصود منه إحداث الضرر أو زيادة حجمه، مثل الانتحار الذي يعتبر من المسببات التي تزيد من درجة خطورة الوفاة، أيضا قيادة السيارة بسرعة كبيرة وجنونية تزيد من حوادث المرور، حالات الغش والاحتيال للحصول على أكبر تعويض ممكن من شركات التأمين . [2]

وقد قام بعض كتاب التأمين باستنتاج تفرقة دقيقة بين مسببات الخطر الإرادية ومسببات الخطر اللاإرادية . فتشير مسببات الخطر الإرادية إلى عدم الأمانة من جانب المؤمن له والتي تسبب زيادة تكرار وحدة الخسارة، ومن مسببات الخطر اللاإرادية عدم الحذر أو اللامبالات بالخسارة بسبب وجود التأمين، فبعض المؤمن لهم لا يهتمون ولا يبالون بالخسارة لأن لديهم تأمين . [3]

2 - مسببات الخطر الطبيعية

وتتمثل في تلك العوامل التي تنتج عن وجود الظواهر الطبيعية التي تحيط بالشخص و التي لا شأن للإنسان في وجودها

بحيث تزيد من احتمال وقوع الخطر بأنواعه المختلفة، وذلك نتيجة لوقوع كوارث طبيعية كالفيضانات، البراكين، الزلازل و الأعاصير وغيرها من الكوارث.[4]

ثانيا – مفهوم الحادث

الحادث هو التحقق المادي الملموس لمسبب الخطر ، فحادث الحريق مثلا يشير إلى تحقق الحريق فعلا ومعني ذلك أن لفظ "الحريق" ؛ يعني أنه مسبب خطر ،أما لفظ "حادث الحريق ؛" يعني تحقق الحريق فعلا ومعنى ذلك أن "الحريق" قبل الوقوع هو: مسبب الخطر و بعد الوقوع هو "حادث" و ناتج الحادث هو الخسارة . [5]

---

[1]- بوزيدي لمجد، مرجع سابق، ص86

[2]- مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة: مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسسكندرية ,سنة2022,ص18

[3]- إبراهيم عبد النبي حمودة, مختار محمود الهانسي،: مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة2001، ص 14.

[4]- -نيل كروكفورد: مدخل إلى إدارة الخطر، ترجمة: تيسير حمد التريكي، مصباح كمال، ط3 ،د ن، 2007 ،ص 87

[5]- محمد توفيق البلقيني ،جمال عبد الباقي واصف،" مبادئ إدارة الخطر والتأمين" ،دار الكتاب اكاديمية،مصر،2004،.ص21

و يمكن تقسيم الحوادث إلى:

1 – حوادث شخصية

هي الحوادث التي يكون فيها موضوع الخطر هو الشخص الطبيعي أي الإنسان في حد ذاته ، مثل المرض العجز، والإصابات البدنية .[1]

2 – حودث الممتلكات و المسؤولية

وهي الحوادث التي يكون فيها موضوع الخطر هي ممتلكات الشخص أو مسؤوليته المدنية تجاه الآخرين في ممتلكاتهم أو في أنفسهم ،ومن أمثلتها حوادث السرقة أو الحريق ,

ومن حوادث المسؤولية المدنية مسؤولية رب العمل تجاه العمال العاملين تحت إمرته عما قد يلحق بهم من إصابات عمل أثناء تأدية العمل ، فهو المسئول عنهم بما يقضي به القانون وأيضا مسؤولية الطبيب إتجاه مرضاه . [2]

ثالثا – مفهوم الخسارة

غالبا ما ينتج عن تحقق الخطر في شكل حادث خسائر فعلية في الدخل أو الممتلكات أو كلاهما ، فعلى سبيل المثال إذا تحقق حادث الحريق في أحد المصانع ، فإنه يترتب على ذلك زوال المصنع أو نقص في قيمته وهذا النقص أو الزوال يطلق عليه لفظ "الخسارة" ،ومنه فإن مفهوم الخسارة هو: النقص الكلي أو الجزئي في قيمة الممتلكات أو الأشياء نتيجة لوقوع حادث معين للأشخاص أو الممتلكات. [3]

ويمكن تقسيم الخسارة إلى خسارة كلية خسارة جزئية.

1 – الخسارة الكلية :

ويقصد بها الفقد أو الضياع أو الهلاك التام لما هو معرض للخطر وتعتبر كلية أيضا إذا ترتب على تحقق الخطر في صورة حادث فناء الشيء تماما أو زوال الدخل. على سبيل المثال: وفاة رب الأسرة، غرق سفينة، احتراق أصل من الأصول بالكامل، كل ذلك يمثل خسارة كلية .[4]

---

[1]- محمد توفيق البلقيني ،جمال عبد الباقي واصف،" مبادئ إدارة الخطر والتأمين, مرجع سابق ,ص22

[2]- بوزيدي لمجد،,مرجع سبق ذكره ص87

[3]- حمد توفيق البلقيني ، جمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق, ص23

[4]- حربي محمد عريقات,سعيد جعة عقل, التأمين وإدارة الخطر,الطبعة الأولى ,دار وائل للنشر,عمان ,2008,ص13

2 – الخسارة الجزئية :

ويقصد بها الفقد أو الضياع أو الهلاك الجزئي لما هو معرض للخطر. علي سبيل المثال: الإصابة البدنية لشخص ما نتيجة وقوع حادث تصادم للسيارات، جنوح سفينة مما أدى إلى وقوع بعض الخسائر المادية بها، حدوث حريق أدى إلى هلاك جزء من أصل من الأصول.[1]

الشكل رقم (02) سلسلة الخطر

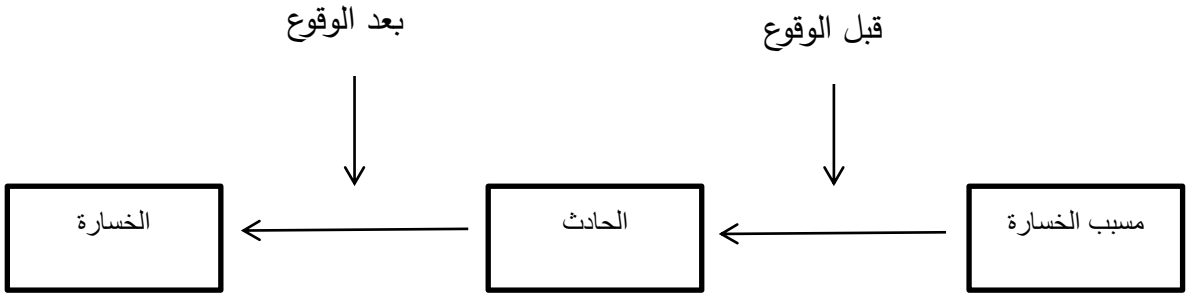

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على كتاب أسامة عزمي سلامة,ص31

المطلب الثالث : أنواع المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر إلى عدة أقسام مختلفة نحاول ذكرها فيما يلي :

أولا– المخاطر المعنوية (الغير إقتصادية)

هي الأخطار التي ينصب تأثيرها على الحالة النفسية للشخص ولكن لا تتعداها إلى التأثير على النواحي الاقتصادية. ومثل الأخطار المعنوية، الخوف من وفاة صديق أو زعيم سياسي أو ديني أو مصلح اجتماعي خلال فترة معينة، وهذه المجموعة من الأخطار يختص بدراستها علم النفس وعلم الاجتماع.[2]

وكما سبق ذكره فإنه لا يمكن قياسها إلا إذا وجدت مقاييس كتلك الموجودة في علم الاقتصاد والمستخدمة في قياس المنفعة.

[1]– أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: مرجع سبق ذكره، ص 30

[2]– عيد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو: مرجع سبق ذكره، ص 62

ثانيا– المخاطر المادية (الإقتصادية)

هي تلك المخاطر التي يتولد عنها خسائر مادية و مالية و اقتصادية تصيب الأشخاص في مركزهم المالي نتيجة تحقق أو حدوث خطر و تشمل هذه الأخطار:

- أخطار مباشرة تمثل قيمة الخطر الفعلية
- أخطار غير مباشرة: وهي التي تنشأ و تتأثر بحجم الخسارة الفعلية و تسمى أحيانا الأخطار الإضافية و من الخسائر الغير المباشرة ، التلف الذي يلحق بأشياء المؤمن له نتيجة تدخل رجال الإطفاء عند قيامهم بواجبهم و اضطرارهم إلى هدم حواجز للوصول إلى مكان الحريق و أيضا خسائر تكون جراء نقل البضائع من مكان لأخر لإنقاذها .[1]

و تنقسم المخاطر المادية إلى نوعين هما :

أولا– مخاطر المضاربة : و هي المخاطر التي يتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان بنفسه و لنفسه بغرض الربح أو الخسارة ، أو تحقيق مكاسب مالية أو اقتصادية و إن كان لا يعلم بنتائج تحققها مقدما و تشمل هذه المخاطر تلك التي تترتب على جميع الأعمال التجار ية و الصناعية والخدمات التي تنشأ بقصد تحقيق الربح من التعامل فيها ، مثل أخطار المضاربة على الأسهم في سوق الأوراق المالية.[2]

ثانيا– المخاطر البحتة(الصافية): وهي المخاطر التي تتسبب فيها ظواهر طبيعية و ظواهر عامة لا دخل بالإنسان في وجودها و لا يمكنه تجنبها و يترتب على تحققها خسارة مالية مؤكدة للإنسان، و لا ينطوي مثل هذا التحقق على أي فرصة للربح بأي حال من الأحوال مثل ظواهر :

الزلازل ،الفيضانات ،البراكين . [3]

و يمكن تقسيم المخاطر البحتة إلى ثلاث مجموعات من المخاطر هي :

1 – مخاطر الأشخاص : وهي تلك المخاطر التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضوع التأكيد هو الشخص الطبيعي ، سواء كان في دخله أو حياته أو صحته ، مثل : أخطار الوفاة و المرض ،

[1]– حمزة احمد ممدوح: إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر،ص.27

[2]– نفس المرجع ,ص.ص.28.27

[3]– أسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص27

الإصابات البدنية وغيرها . مما يترتب على تحققها في صورة حادث خسارة كلية أو جزئية ، مباشرة و غير مباشرة لكل من تعرض لمثل هذه المخاطر.[1]

2- أخطار الممتلكات : وهي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضوع التأثير هو الممتلكات سواء كانت في صورتها الثابتة أو المنقولة مثل الحريق ، الضياع السطو و السرقة وغيرها من مثل هذه الحوادث التي إذا تحققت أدت إلى فناء الأشياء المملوكة كلية أو بشكل جزئي .[2]

3- أخطار المسؤولية: وهي تلك المخاطر التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث فإنها تصيب مسؤولية الشخص المدنية أمام القانون تجاه الغير عما قد يصيبهم في أشخاصهم أو في ممتلكاتهم ،مما يترتب عليه التزام بتعويض من وقع عليه الضرر وذلك بما يقضي به القانون . ومثال ذلك مسؤولية صاحب العمل تجاه عماله ،ومسؤولية الأطباء تجاه مرضاهم ،ومسؤولية السائق أو مالك المركبة تجاه المشاة و الركاب و ممتلكات الغير.[3]

ثالثا- المخاطر العامة والخاصة

يهدف هذا التقسيم إلى بيان ما إذا كان الخطر المحقق في صورة حادث يصيب أفرادا أم جماعات

1 – المخاطر العامة :

هي أخطار لا يتسبب فيها الفرد بحد ذاته، كما أن أثر تحققها يصيب مجموعة كبيرة من الأفراد والمنشآت في وقت واحد، وتتعلق مثل هذه الأخطار عادة بالظروف السياسية والاجتماعية مثل: الحروب والثورات والأزمات الاقتصادية كالكساد , أو الظروف الطبيعية كالزلازل، البراكين، العواصف والفيضانات

وغالبا ما تتحمل الحكومة مسؤولية مثل هذه الأخطار ذلك أن الخسارة الناتجة عن تحققها عادة ما تكون شاملة وكارثية، مما يؤدي إلى عزوف شركات التأمين عن تغطية هذا النوع من الأخطار. وإن كانت بعض شركات التأمين تتولاه تحت ظروف قهرية وفي نطاق محدود .

[1]- بن دخان رتيبة ,التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر ,رسالة دكتورة ,كلية الحقوق,جامعة الإخوة منتوري ,قسنطينة ,2017ص39

[2]– نفس المرجع ,ص39.

[3]- حمزة احمد ممدوح: إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر،.ص28.

2 – المخاطر الخاصة:

وهي تلك المخطار التي يترتب على حدوثها خسارة مالية محدودة سواء لشخص واحد أو لعدد من الأشخاص، فهي تصيب فردا معينًا أو مجموعة معينة من الأفراد وليس لها أثر على المجتمع كله. ومن أمثلتها : الوفاة، المرض، السرقة وأخطار المسؤولية المدنية... ، والتي يتحمل نتائجها المعرض للخطر بمفرده .ولأن خسائر هذه الأخطار محدودة فإنه يمكن مجابهتها بصورة فردية، كما يمكن التنبؤ بها وقياسها لذلك فإن شركات التأمين تقوم بالتأمين عليها .[1]

الشكل رقم (03) تقسيمات الخطر و أنواعه

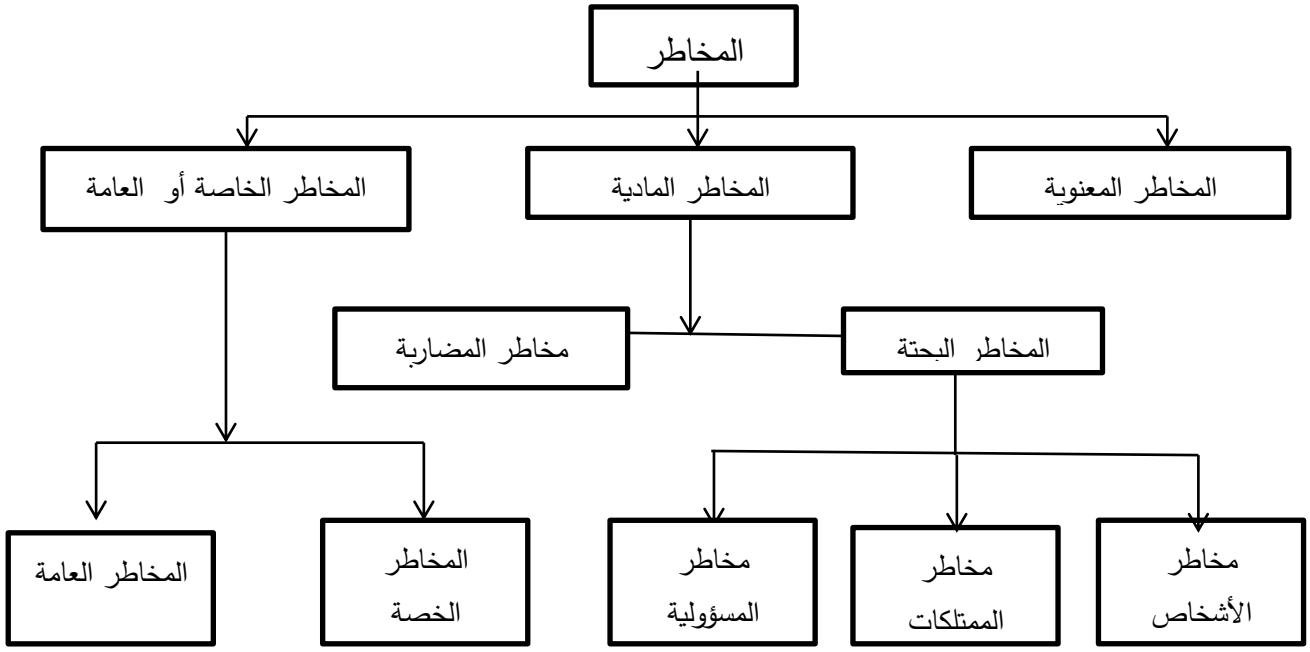

المصدر : مختار محمد الهانسي مبادئ الخطر و التأمين,ص62

المبحث الثاني : المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر

إن الاهتمام بدراسة الخطر وكيفية وسبل التعامل معه ومعالجة آثاره في تزايد وذالك لإنتشار الخطر وإلتزامه بحياتنا , ويأتي هذا الإهتمام بدراسته ودراسة مسبباته , بهدف محاولة التقليل من الخسائر التي تترتب عن تحقق الخطر ومحاولة التحكم فيه , قصد ضمان الاستمرارية و الأمان لذلك ظهرت إدارة المخاطر كمدخل علمي لمو اجهة مشكلة التعامل مع المخاطر التي يواجهها الأفراد و المنشآت بل والحكومات , وذالك باستخدام

[1]- مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة: مبادئ الخطر والتأمين، مرجع سابق,ص19

أفضل الأساليب والسبل لمنع تحققها ،بهدف مواكبة التطورات و التغيرات المستقبلية و تحقيق أعلى مستويات السلامة.

المطلب الأول : نشأة إدارة المخاطر وتعريفها

أولا : تاريخ ونشأة إدارة المخاطر

لقد عرف الإنسان الخطر منذ القدم و توصل إلى وسائل عديدة لمواجهته، كما، وفي القرآن الكريم دلائل كاملة على ذلك فنجد مثلا في قصة سيدنا يوسف عليه السلام ,

يقول الله تعالى في محكّم التنزيل بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: **[قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ] يوسف: 43 – 49**

من خلال هذه الآيات نلاحظ كيف تعامل سيدنا يوسف عليه السلام مع خطر المجاعة وإدارته .

الإنسان كان دائم السعي إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة لمواجهة الأخطارو إدارتها ، كما أن البحوث دائمة ومستمرة في سبيل البحث عن سبل ووسائل لمواجهة الأخطار الجديدة التي يواجهها الإنسان بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي ومنه يمكننا القول ,[1]

أن أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر بدا في أوائل الخمسينيات ، و كان من بين المطبوعات الأولى التي أشير فيها للمصطلح مجلة "هارفد بيزنس ريفيو سنة 1956،" حيث طرح المؤلف ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية، وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة أخطار المنظمة البحت .كما كان أول ظهور لإدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والقضائية ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها و ممارسة إدارة المخاطر هي : البنوك التي ركزت على إدارة الأصول

و الخصوم وتبين أن هناك طرق أنجع لإدارة المخاطر تمنع حدوث الخسائر و الحد من نتائجها عند استحالة تفاديها. [2]

[1] - عبد المنعم عاطف وآخرون: تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث –كلية الهندسة ، جامعة القاهرة .2008. ص3

[2]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ،ص46

وفي ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم "مدير التأمين" وكانت هذه التسمية ملائمة لأن المنصب كان يستلزم عادة شراء ومسك و دفع مقابل الحصول على وثائق التأمين من أجل مصلحة الشركة ،وتم توظيف مديري التأمين الأوائل على يد المؤسسات العملاقة آنذاك وهي شركات السكك الحديدية و الصلب ،ومع تنامي الاستثمار الرأسمالي في الصناعات الأخرى أصبح التأمين بندا متزايد الأهمية في ميزانيات الشركات ،وفي عام 1929 عقد مدراء التأمين لكبرى الشركات العملاقة اجتماعا في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك وخلصوا إلى ضرورة إيجاد طرق فعالة أكثر للتعامل مع المخاطر الناتجة عن المحيط ،وفي عام 1931 قامت "رابطة الإدارة الأمريكية " بتأسيس قسم تابع لها بهدف تبادل المعومات بين الأعضاء و نشر الأخبار و المعلومات موضع الاهتمام لكي يتطلع عليها مسئولو التأمين في الشركات ،بحيث تعطى لهم و لو صورة بسيطة عن جملة المخاطر الموجودة في البيئة الخارجية ،ولقد كان التأمين دائما هو المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين كالاحتفاظ ومنع الخسارة و السيطرة عليها ،إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل للتأمين ،وكان مدير التأمين ينظر إلى التأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي أمثل للتعامل مع المخاطر .لقد كان التغير في الاتجاه حيال التأمين و التحول إلى فلسفة إدارة المخاطر أن ينتظر علم الإدارة لما له من تركيز على تحليل التكلفة و العائد و القيمة المتوقعة و المنهج العلمي في اتخاذ قرار في ظل ظروف عدم التأكد ،وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الزمن وسار بشكل مواز لتطور علم الإدارة ,[1]

ويدأت إدارة المخاطر في الإنتشار من مؤسسة لأخرى وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى "جمعية إدارة المخاطر و التأمين " في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري ،حيث بدأت "جمعية إدارة المخاطر و التأمين بـ " نشر مجلة تحت اسم "إدارة المخاطر"كما كان يقوم قسم التأمين في "رابطة الإدارة الأمريكية " بنشر مجموعة عريضة من التقارير و الدراسات لمساعدة مديري المخاطر, بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر و يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على شهادة في إدارة المخاطر ،وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 و أصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر" لأنه في الواقع كثير من المفاهيم التي نشأت في قاعدة الدراسات الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه .[2]

[1]- طارق عبد العال حماد،"إدارة المخاطر (أفراد،إدارات،شركات،بنوك)"،مرجع سابق ,ص49

[2]- عبد ربه إبراهيم, علي إبراهيم: التأمين ورياضياته، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.ص ص 39.38.

و لقد أصبحت السيطرة على المخاطر و التقليل من حدتها ،من العوامل الرئيسية في إدارة المخاطر و أدت إلى زيادة التركيز على التحكم أو السيطرة التي تتجاوز تغيير احتمال حدوث الخسارة مبدأ أساسيا في سيرورة أغلب المؤسسات و الشركات وقد كان الاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو أن الخطر يمكن أن يدار و يحصر في أضيق الحدود الممكنة ولكن دون التحكم فيه كليا .

ثانيا – تعريف إدارة المخاطر

تعرض الكثير من كتاب التأمين لتعريف إدارة الخطر وسندك بعض من هذه التعاريف فيما يلي :

1- تعريف ممدوح حمزة حيث يرى أن: «إدارة الخطر تعني الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وتصنيفها وقياسها، ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة .[1]

2- و يرى " هاينز " أن إدارة المخاطر هي " : الوظيفة الرئيسية التي تهتم باكتشاف الخطر و تقييمه و التأمين عليه. [2]

3- تعريف سلامة عبد الله حيث يرى أن: «إدارة الخطر يقصد بها إمكانية التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر أو مديره وذلك بأقل تكلفة ممكنة.[3]

4- مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر أو مديره وذلك بأقل تكلفة ممكنة.[4]

5- ويعرف طارق عبد العال حماد إدارة المخاطر بأنها: «مدخل علمي إلى مشكلة التعامل مع الأخطار البحتة التي يواجهها الأفراد والمنشآت .[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف إدارة المخاطر على أنها : عبارة عن منهج علمي يعالج المخاطر عن طريق التوقع و الرقابة والسيطرة على الخسائر المتوقعة وكذا تصميم وتنفيذ إجراءات وحلول من شأنها ان تجنبنا الخسارة والتقليل من حدتها.

[1]- حمزة احمد ممدوح: إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، ص 186.

[2]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ،مرجع سابق، ص 41.

[3]- طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 46

[4]- نفس المرجع ,ص46

[5]- طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 51

المطلب الثاني : خصائص إدارة المخاطر و أهدافها

أولا- خصائص إدارة المخاطر

هناك عدة خصائص تتميز بها إدارة المخاطر في مؤسسات التأمين , سنحاول ذكرها في ما يلي:

- معظم المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات هي بالدرجة الأولى مخاطر مالية وبالأخص المخاطر التشغيلية أكثر من المخاطر الأخرى مثل مخاطر الإفلاس .
- تختلف وتتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة من هذه المؤسسات لكن المؤسسات المالية تشترك عموما في ثلاث مخاطر هامة هي: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة , تعتبر كنظام يساعد من خلاله مراقبة المخاطر وتقييمها على إعطاء رؤية ممتازة لما هي عليه وكذلك بالنسبة للسوق و للمحيط وبالتالي إعطائها مركزا تنافسيا جيدا بين منافسيها.
- القدرة التنبئية التي تتميز بها إدارة المخاطر خاصة في مجال تحديد الخسائر التي تجعل مؤسسات التأمين في بحث دائم على البديل الأمثل للتخلص أو التخفيض من الخسائر وأثارها الى أدنى حد ممكن.
- إيجاد الحلول في ما يخص كيفية مواجهة المخاطر والتعامل معها أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة أو بخلق أدوات جديدة.
- المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات في مختلف مجالات نشاطها تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها سلبا أو إيجابا وبالتالي وجود ارتباط قوي بين إدارة المخاطر وباقي الوظائف والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسات .[1]

ثانيا – أهداف إدارة المخاطر:

لإدارة الأخطار العديد من الأهداف الهامة . وهي لا تقل أهمية عن أهداف القطاعات والأقسام الأخرى في المؤسسة , و يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر والأهداف التي تلي تحقق الخسائر, ويمكن إعتبار الغالبية العظمى من الحالات ترتبط فيها أهداف ما قبل الخسارة بالتوفير وتحاشي التوتر والقلق ، في حين تتصل أهداف ما بعد الخسارة بالاكتمال وسرعة التعافي وتنتج هذه الأهداف معا هدف إدارة المخاطر المسطر أو المنشود .

ويمكن تقسيم أهداف إدارة المخاطر إلى الأهداف التالية :[1]

[1]- طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 147

[1]– نفس المرجع، ص ص 149 ،150

1- الأهداف النوعية

وتتمثل في ما يلي :

- **بقاء الشركة** : إن الهدف الأول لإدارة المخاطر والأهم بعد تحقق الخسارة هو بقاء الشركة مثل قانون الطبيعة الأول، وضمان استمرارية وجود الشركة ككيان عامل في الاقتصاد؛ وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة

.إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف الشركة الأخرى مهما تكن بل ضمان بلوغها؛ ويعني هذا أن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح الشركة ، بل الحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة حتى يتسنى الشركة على الأقل أن تعيد جزء من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة من تحقق الخسارة .[1]

- **تقليل القلق** : يقصد بهدف تقليل التوتر والقلق والذي يشير له" Mehr" و" Hedges"بأنه هدف النوم الهادئ ليلا وراحة البال التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة، وعندما يظل تعرض كارثي دون حماية أو عندما لا تعرف الإدارة ما إذا كان قد تم التصدي لهذه التعرضات أم لا، فإن عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى، وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون للقلق والانزعاج الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء المنظمة تأثير ضار على صحة ورفاهة إدارة المنظمة[2] .

إن القلق يستنزف الطاقة التي كان من الممكن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية وجدوى، وراحة البال التي تأتي من الأمان الذي تمنحه إستراتجية إدارة الأخطار الجيدة التصميم والتنفيذ يسمح للمديرين بتوجيه طاقاتهم نحو النمو والربحية.

- **استمرارية النمو**: لا يكون في أغلب الأحيان تعظيم الربح هو هدف المؤسسة ،حيث أنه من بين الأهداف الأخرى التي كثيرا ما تذكر في مقدمة أهداف المؤسسة هو النمو ،وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهداف إدارة المخاطر الهامة

[1] - ممدوح حمزة احمد: مرجع سبق ذكره، ص 201
[2] - طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 149 ،150

– **المسؤولية الاجتماعية** : كما رأينا سابقا في الجدول فأننا نجد أن هدف المسؤولية الاجتماعية يكون سابقا للخسارة ولاحقا لها باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مجموعة من الالتزامات الاجتماعية التي تحكم المؤسسة بسبب علاقتها بموظفيها وبالمنظمات الأخرى وبالمجتمع عموما وتنتج تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر وبقدر ما تمنع هذه التدابير تدمير الأصول أو حدوث إصابات للأفراد بالإضافة إلى أن المجتمع سيستفيد من ذلك .[1]

2– الأهداف الكمية

من الأفضل أن تكون الأهداف قابلة للحصر الكمي كلما أمكن ذلك ،ورغم أن أيا من الأهداف السابقة قابلة للقياس الكمي ، إلا نه كثير من إدارات إدارة المخاطر في المؤسسات قد وضعت أهداف قابلة للقياس الكمي ، ويمكن دراسة عدة أهداف من بينها إجمالي المبالغ المنفقة على أقساط التأمين وكذا عدد الإصابات أو الحوادث الواقعة في النواحي الموجهة تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها حيث تقوم إدارة السلامة والصحة المهنية بنشر إحصائيات لمعدلات الإصابة حسب الصناعة وتوفر هذه الإحصائيات إلى جانب خسائر المؤسسة السابقة معايير مفاضلة تفيد في وضع أهداف كمية في مجال إصابات وحوادث العمل الخاص بالعاملين ، وهناك مقياس أخر للأداء استخدمته بعض المؤسسات كمعيار كمي وهو تكلفة المخاطرة والذي هو عبارة عن مجموع مصروفات إدارة المخاطر بما في ذلك خسائر التأمين والخسائر المختزنة ، معبرا عنها بنسبة مئوية من الإدارات ،هذه الأخيرة التي تقع تحت تأثير التغيرات والتباينات الواسعة في المكاسب على الملاك والأطراف الأخرى .[2]

3– أهداف تعظيم القيمة

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو المحافظة على قيم المؤسسة وتطويرها وجعلها ذات إنتاجية و مردودية دائمة ،من خلال تحديد جملة المخاطر المؤثرة في مختلف الاستراتيجيات المرسومة قصد التحكم والمحافظة على أدني مستوى معين للخسارة المحتملة ،وهذا من خلال البحث عن كل العوامل والمسببات التي قد تؤدي إلى التأثير السلبي على قيم ودعائم المؤسسة وكذا التعرف على درجة تأثيرها على سيرورة العمل داخل المؤسسة ،فالمسير اليوم أصبح يتعامل مع اتجاهين هما : الاتجاه التقليدي المتعلق بتجنب 3المخاطر والاتجاه الحديث المتعلق بإدارة المخاطر وهذا ما يتوجب عليه بناء إستراتيجية بعيدة المدى في كيفية التعامل مع

[1]- عيد احمد ابو بكر، وليد إسماعيل السيفو : مرجع سبق ذكره، ص 53
[2]- بوزيدي لمجد، مرجع سابق، ص ص111 -112

الأخطار وكذا تفعيل نظم اتخاذ القرارات التي تتخذها المؤسسة في مواجهتها لأغلب المخاطر ،والذي من شأنه أن يخلق قيمة مضاعفة للمؤسسة تمكنها من التعامل بطريقة فعالة مع بيئتها الخارجية والداخلية ،لذا نجد أن الإدارة تعمل على أن لا يحال بين المؤسسة وتحقيق هدف تعظيم القيمة أي شيء .[1]

كما نه يمكن حصر بعض الأهداف الأخر ى لإدارة المخاطر فيما يلي :

- تحقيق التعاون والتنسيق بين المستوى الاستراتيجي والعملي فما يخص إدارة المخاطر.
- بناء الو عي الثقافي للخطر داخل المؤسسة .
- إعداد سياسة وهيكل واضح لإدارة المخاطر داخل وحدات العمل المختلفة.
- التطوير المستمر والدائم لبرامج إدارة المخاطر ، والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط.

المبحث الثالث : إدارة المخاطر في شركات التأمين و الخطوات المتبعة في ذالك

في ظل التغيرات المعاصرة التي تتميز بزيادة الإنفتاح على الأسواق وحدة المنافسة ,تتزايد المخاطر التي تعرض لها شركات التأمين , ومن بين هذه المخاطر وأهمها مخاطر الملاءة المالية , ولقد زاد اهتمام هيئات الإشراف والرقابة للتأمين على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية بالملاءة المالية, وذلك بوضع المقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين,وعليه فلقد حاولنا في هذا الفصل ذكر بعض أهم هذه المخاطر وبيان الخطوات والأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر .

المطلب الأول : المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وكيفية إدارتها

هناك العديد من المخاطر التي تتعر لها شركات التأمين , وبالأخص تلك التي تمس ملاءتها المالية بحيث تصبح الشركة غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها في الأجال المحددة , وتعتبر أخطار الإكتتاب و أخطار الإستثمار من أهم المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين , لذا وجب على شركات التأمين العمل على الحد من هذه المخاطر من أجل حماية ملاءتها المالية.

أولا– الملاءة المالية لشركات التأمين والأخطار المؤثرة عليها

1 – تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين

هناك العديد التعاريف التي تخص الملاءة المالية وسنحاول التطرق إلى بعض هذه التعاريف فيما يلي :

[1]- حفاي عبد القادر، "تسيير المخطر الجبائي في المؤسسة"، جامعة عمار ثليجي،الأغواط،2003-2004،ص10

– يقصد بالملاءة (la solvabilité) بصفة عامة قدرة إيرادات الشركة بما في ذلك عائد االإستثمار على تغطية التكاليف المختلفة، وفي شركات التأمين تعبر الملاءة المالية عن : القدرة المالية لشركة التأمين على سداد التزاماتيا تجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة ، ويتم قياسيا عن طريق إيجاد الفرق بين الأصول والخصوم الواردين في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التقييم .[1]

– وعرفت بأنها "قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين و إعادة التأمين. [2]

2– الأخطار المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين

تواجه شركات التأمين عدة مخاطر منها تقنية راجعة لنشاطها التأميني وأخرى مالية لقيامها بدور الوسيط المالي وهناك مخاطر أخرى، وهذه المخاطر يمكن أن تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين من أهمها ما يلي :

1.2– مخاطر الإكتتاب

تسمى كذلك بأخطار التأمين أو أخطار الإكتواريين، و تحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين .وبالتالي فإذا قام الإكتواري بتقييم جيد للأقساط والعوامل الكارثية (التردد، وشدة الخطر) مع مراعات الأخطار التي تؤثر على الكارثة , وكان عدد العقود كاف يكون خطر الإكتتاب قليل الأهمية أو ينعدم . [3]

كما أن مخاطر الإكتتاب تختلف بإختلاف نوع التأمين وسنوضحها فيما يلي :

– **مخاطر الإكتتاب في تأمينات الأضرار**: وهي راجعة إلى :

– الظواهر الكارثية: إن الكوارث تؤثر على احتياطات شركات التأمين عن طريق التكاليف المتأتية من خسائر جسيمة والواقعة نتيجة للكوارث الطبيعية والتكنولوجية، أو للتكرار الشديد للكارثية,

1– عيد أحمد أبوبكر ، إدارة أخطار شركات التأمين , أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزّيع، عمان,2011.ص29،

2– عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية,المجلد 27 ,العدد الرابع ,قسم المحاسبة, كلية . الإقتصاد ,جامعة دمشق .سورية,2011,ص 368 .

3– عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 61

– عدم كفاية الأقساط و عدم التقييم الجيد للمخصصات التقنية (أو ما يسمى بخطر التخصيص)، وبالمقابل فإن كل من التسعير وتقدير الإحتياطات بأكثر من اللازم يؤثر على العائد المالي لشركة التأمين. [1]

– **مخاطر الإكتتاب في تأمينات الحياة** : وتضم :

– خطر الوفاة : يكون بسبب عدم التوافق بين معدلات الوفاة في محفظة شركة التأمين وجداول الوفاة المستخدمة في حساب الأقساط، فعلى سبيل المثال إذا كان تحديد معدل الرَّيع بالعلاقة مع توقع الحياة , في هذه الحالة إذا كان هناك تقدير أكثر من اللازم للوفاة فإن شركة التأمين يمكن أن يهددها خطر الإفلاس.

– خطر طول العمر و يرتبط باتجاه المؤمن لهم في العيش بنسبة أقل أو أكثر مقارنة بتوقعاته الإحصائية للحياة، ففي حالة عقود الرَّيع مدى الحياة فإن نتائج شركة التأمين ستتأثر سلبا لو بقي المؤمن له حيا أكثر مما هو متوقع.

– مخاطر التكاليف: وهي الحالة التي تكون فيها تكاليف شركات التأمين كبيرة بحيث تكون الشركة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعة

– خطر فسخ العقد : يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقد التأمين قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معين لحامل الوثيقة. [2]

– **مخاطر الإكتتاب في التأمين الصحي** :

– الأوبئة: إن تأثير الأوبئة على نتائج شركة التأمين واضح وأكيد حيث يتعلق حجم الأضرار بعدد الأشخاص المصابين بهذه الأوبئة والتي يترتب على شركة التأمين تعويضهم.

– أخطار التكاليف، عدم كفاية الأقساط، عدم كفاية المخصصات التقنية . [3]

[1]- كراش حسام , نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية , مذكرة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية ,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر,2014 ,ص.ص 58,.59

[2]– نفس المرجع ص59

[3]- نفس المرجع ص 59

2.2- مخاطر الإستثمار

و يطلق عليها أحيانا أخطار الأصول ، وذلك من منطلق أنه تعكس محفظة الاستثمارات في شركة التأمين مخاطر الاستثمار المختلفة ، بالإضافة على العائد على الاستثمار في كل وجه من الأوجه الاستثمارية ،كما يأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي يجب أن تتوفر في استثمارات شركة التأمين والتي تتمثل في الضمان والربحية والسيولة والتنويع وذلك عند تحديد السياسات الاستثمارية المختلفة لأي من شركات التأمين ، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تحليل وقياس مخاطر الاستثمار عند رسم السياسة الاستثمارية لأموال شركة التأمين ، ومنه يمكن القول أن تركيبة المحفظة الاستثمارية في الشركة يجب أن تراعي العوامل السابقة عند تحقيق أهدافها في مزيج من الأصول الاستثمارية.

وتختلف مخاطر الإستثمار وذالك بإختلاف أنواع الإستثمارات وهي كالأتي :

- **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية** : و تتمثل في قيمة الفرق بين ما يتوقعه المستثمرون وما تحقق لهم بالفعل من عوائد الاستثمار ، متمثلة في الأرباح الموزعة والفرق في قيم الأوراق المالية.

- **مخاطر الاستثمار في العقارات** : **و** تتمثل في درجة الاختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بهذه العقارات ، ويتزايد الخطر بتزايد مقدار الاختلاف بين العوائد الفعلية والمتوقعة.

- **مخاطر الاستثمار في القروض** : تقوم شركات التأمين بتقديم نوعان من القروض هما : القروض بضمان رهانات عقارية ، وتتمثل مخاطر الاستثمار في القروض في مقدار الفرق بين معدلات الفوائد السائدة في السوق ومعدلات الفائدة على القروض ، حيث أن تزايد مخاطر الاستثمار في القروض يمكن أن يؤثر في قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها كاملة وفي الأجال المحددة .[1]

3.2- مخاطر أخرى

شركات التأمين كغيرها من الشركات الأخرى تتعرض للعديد من المخاطر ، والتي تقوم بالتأمين عليها فيما بينها (لدى شركات التأمين) و المخاطر التي تتعرض لها هي نفسها التي يتم بيعها على مستوى شركات التأمين مثل :

[1]- عيد أحمد أبو بكر،مرجع سابق،ص 130

- خطر الحوادث : و يتمثل هذا الخطر في أخطار الحوادث الشخصية والسرقة ، و حوادث المركبات الآلية، والمسؤولية المدنية ، و حوادث العمل ,
- خطر الحريق : قد تتعرض شركات التأمين لأخطار الحريق والانفجار والغاز" كما أنها معرضة لأخطار الطبيعة كالعواصف والزوابع والفيضانات والزلازل ، أو حوادث ذات طبيعة كيمياوية كالانفجار الصناعي أو حوادث ذات طابع اجتماعي كأعمال الشغب والاضطرابات الداخلية . [1]

ثانيا: إدارة مخاطر شركات التأمين

إن تعقيد العميات المالية بالنسبة لشركات التأمين في تسيير أصولها وخصومها , والعمل في بيئة تتسم بالديناميكية وشدة المنافسة , يزيد من أهمية وجود برامج لإدارة المخاطر تسمح بمعرفة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركة التأمين و إدارتها بطرق سليمة من أجل السيطرة على أثارها السلبية ,وهذا ما يسمح بتطور أداء شركات التأمين وتحقيق أهدافها .

1 – إدارة مخاطر الاكتتاب

يقصد بإدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر، عن طريق الحد من تكرار تحقق حدوثه أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، مما يترتب عليه تخفيض درجة المخاطر لدى إدارة شركة التأمين بالنسبة لمحفظة الاكتئاب الموجودة لديها، كل ذلك بأقل تكلفة ممكنة.[2]

ويتم التحكم في الخطر عن طريق : التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد، التنبؤ الدقيق، ورسم برنامج لتصور إمكانية حدوث الخسارة مقدماً، و إتخاذ الوسائل التي تفي بمجابهة الخسائر المتوقعة.

كما تهدف إدارة مخاطر محفظة الاكتتاب في شركات التأمين إلى اختيار السياسة الملائمة التي تؤدي إلى تخفيض المخاطرة أو التخلص منها أو مواجهة الخسائر المتوقعة والحد منها، ويكون ذلك عادة في ضوء العلاقة بين تكلفة السياسة والعائد على الشركة ومركزها المالي.

ومما سبق، يتضح أن إدارة مخاطر محفظة الاكتتاب في شركات التأمين تهدف أساساً إلى الحد من آثار المخاطر التي تهدد نشاط الاكتتاب في شركات التأمين، من خلال وضع سياسة مثلى ذات أهداف محددة لمجابهة الخسائر المتوقعة أو الحد منها بأقل تكاليف ممكنة،

1.1– خطوات إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين : تتمثل خطوات إدارة مخاطر محفظة الاكتتاب في ما يلي: [3]

[1]- بهاء بهيج شكري، إدارة التأمين بين النظرية والتطبيق ،،دار الثقافة للنشر والتوزيع,الأردن،2009،ط1،ص 163
[2]- عيد أحمد أبو بكر،مرجع سابق،ص 252

– **اكتشاف المخاطر الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدة:** يكون من الصعب على شركة التأمين اكتشاف المخاطر في كل عملية تأمينية بدقة، إلا إذا توافر مبدأ منتهى حسن النية لدى المؤمن له، وذلك بالكشف عن جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن منه، والتي تؤثر على قبول أو رفض التأمين على الخطر من ناحية، وعلى حساب القسط الصافي والكافي من ناحية أخرى. وعمليا، يبقى وفي جميع الحالات على شركة التأمين أن تقوم بعمل المعاينة اللازمة على موضوع التأمين قبل قبول الاكتتاب فيه.

– **تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها**

تقوم شركة التأمين عادة من تحليل الأخطار قبل الاكتتاب فيها أو أثناء عملية الاكتئاب، ثم أثناء العام التأميني، وخاصة بعد معاينتها وجمع البيانات الدقيقة عنها، وتحليل كل خطر معروض للتأمين تم قبوله يصبح ضروريا لمعرفة طبيعة الخطر ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى الموجودة بمحفظة الاكتتاب،

–**القياس الكمي للأخطار المقبولة :** يقصد بالقياس الكمي للأخطار المقبولة . بصفة عامة . عدة عمليات فنية من أهمها : . قياس درجة الخطورة , تقدير أقصى خسارة متوقعة , احتمال حدوث الحادث , عمل المقارنات

اللازمة لكل خطر على حدى , ترتيب الأخطار الموجودة لدى شركة التأمين ترتيبا كميا سليما . وكل ذلك يساعد على سهولة اتخاذ قرارا بشأنه ، وخاصة من ناحية اختيار انسب الوسائل لإدارته .

–**اختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة:** تنحصر أهم وسائل إدارة الخطار بصفة عامة فيما يلي:

أ – تجنب الخطر (الاكتتاب في الخطر

ب – التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب

ج – الاحتفاظ بالخطر

د – نقل الخطر إلى جهة أخرى (إعادة التأمين).

حيث يعتمد اختيار السياسة المناسبة لإدار مخاطر الإكتتاب في شركة التأمين على البعدين اللذين يحكمان .[1]

تحقق الخسائر و هما : معدل تكرار الخسارة و شدة الخسارة ,والذي نوضحه في المصفوفة التالية:

[3]- عيد أحمد أبو بكر،مرجع سابق،ص 253-256

[1]– نفس المرجع ,ص -256

الجدول رقم (01) مصفوفة إدارة الخطر

		شدة الخسسارة	
		منخفضة	مرتفع
معدل تكرار	مرتفع	التحكم بالخسارة	تجنب الخطر
الخسارة	منخفض	لإحتفاظ بالخطر	نقل الخطر

المصدر : المحاضرة رقم 5 لإدارة المخاطر للأستاذ بلوناس السنة الأولى ماستر مالية تأمينات

من هده المصفوفة نستنتج :

- إذا كان تكرار الخطر مرتفع ودرجة خطر مرتفعة ، فيجب رفضه تجنب الإكتتاب فيه .

- إذا كان معدل تكرار الخطر مرتفع ودرجة الخطورة منخفضة ، فإنه يجب التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب.

- تكرار الخطر منخفض ودرجة خطورته مرتفعة ، فإنه يجب نقل الخطر عن طريق إعادة التأمين .

- تكرار الخطر منخفض ودرجة خطورته منخفضة ،فإنه يجب الاحتفاظ بالخطر.

2- إدارة مخاطر الاستثمار

بإعتبار المخاطر الإستثمارية أحد المخاطر التي تواجه شركات التأمين وجب العمل على إدارة هذا النوع من المخاطر بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة من النشاط الإستثماري لشركة التأمين ,ومن أجل هذا يجب على شركة التأمين مراعات بعض الإعتبارات وإتباع بعض القواعد الهامة المنظمة لعملية إستثمار أموال شركة التأمين .

1.2- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال شركات التأمين

وتتمثل فيما يلي[1] :

- أن دخل استثمارات أموال تأمينات الممتلكات والمسؤولية في غاية الأهمية لأنه يعوض مصروفات الاكتتاب غير المتوقعة ,

[1] .- عيد أحمد أبو بكر ،مرجع سابق، ص 301

– أن عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية هي عقود قصيرة الأجل بطبيعتها ، بالإضافة إلى أن تعويضاتها تسوى بسرعة ,

– يجب على شركات التأمين أن تراعي في استثمار أموالها ،التشريعات بمختلف أنواعها وأهمها تلك الخاصة بالإشراف والرقابة ,

– طالما أن إلتزامات شركات التأمين التي تمارس تأمينات الممتلكات والمسؤولية ،هي التزامات أو تعهدات قصيرة الأجل فإن هذا يتطلب بالضرورة الاهتمام بالسيولة ،أي الاستثمار في أصول استثمارية تكون سهلة البيع أو التسويق لمقابلة هذه الإلتزامات ,

– ضرورة مراعاة القوة الشرائية للنقود ،لأن حجم الخسائر المستحقة تزيد من التضخم ,

– بما أن إلتزامات شركات تأمين الممتلكات والمسؤولية غير محددة القيمة فإن هذه الشركات تقوم باستثمار أموالها في قنوات استثمارية تدر عليها عائدا أو ربحا مجزيا ، بالإضافة إلى استقرار هذا العائد حتى يمكنها من مواجهة هذه الالتزامات .

2.2– القواعد المنظمة لاستثمار أموال شركات التأمين

– **مبدأ السيولة** : ويقصد بها قدرة شركات التأمين على تحويل الاستثمارات المختلفة الى نقدية سائلة في وقت محدد ،حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها استحقاقها.[1]

– **مبدأ ضمان الأموال المستثمرة** : ويعني المحافظة على الأموال المستثمرة وعدم تعرضها للضياع الكلي أو الجزئي ،حيث يجب على شركات التأمين عدم استثمار أموالها في استثمارات ذات درجة خطورة عالية ،لأن أغلب هذه الأموال تمثل أموال حملة وثائق التأمين ولا يجوز المضاربة بها.[2]

– **مبدأ تحقيق معدل الاستثمار المناسب والمنتظم** : يقصد به قدرة الأموال المستثمرة في الإستثمارات المختلفة على تحقيق عائد استثماري مناسب للشركة .

[1]– عبد الغفار حنفي و رسيمة قرباقص , مرجع سابق ص 363

[2]– عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 304

– **مبدأ التنويع** : ويقصد به عدم التركيز في الاستثمار على نوع معين من الإستثمارات , كالإستثمار في العقارات فقط أو الأوراق المالية فقط مثلا بل يجب التنويع بين الإسستثمارات بما يتناس مع محفظة الشركة، وهذا حتى لا تتعرض استثمارات الشركة للخطر باهتزاز هذا النوع من الاستثمارات .

– **مبدأ الاستقرار** : ويقصد به الثبات النسبي لهيكل محفظة استثمارات أموال الشركة ،وعدم التغير المفاجئ أو السريع أو الكبير لهذا الهيكل

ثالثا – إعادة التأمين كأهم وسيلة لإدارة مخاطر شركات التأمين

إعادة التأمين هي عملية يقصد بها نقل جزء من الخطر الذي يتحمله المؤمن المباشر إلى عاتق آخر معيد التأمين، وذالك من أجل تفادي الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب على تحقق الخطر ، وقد تلجأ شركات التأمين إلى فكرة إعادة التأمين لحماية نفسها من الأخطار الكبيرة ذات درجات الخطورة العالي .[1]

والشكل التالي يبين عملية إعادة التأمين :

الشكل رقم (04) يوضح عملية إعادة التأمين

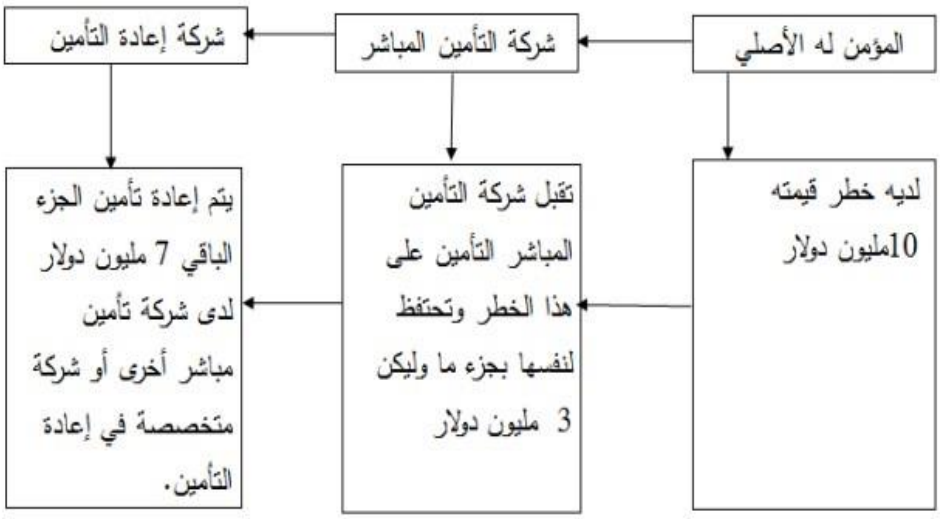

المصدر : حدباوي أسماء ,الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات, ص 26

وعملية إعادة التأمين لها دور مهم حيث أنها تقوم على مجوعة من الوظائف الهامة .

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 170

1- وظائف إعادة التأمين :

تؤدي عملية إعادة التأمين وظائف أساسية لشركة التأمين المباشرة لعلى أهمها مايلي:[2]

- **توفير الحماية لشركات التأمين :** حيث أن الوظيفة الأساسية لإعادة التأمين هي حماية شركات التأمين المباشر من التقلبات الشديدة في نتائج الأعمال السنوية، فمن المعروف أن حجم الخسائر التي تتعرض لها محافظ التأمين تختلف من سنة لأخرى بسبب التفاوت في عدد الخسائر أو أحجامها، و في حالة عدم وجود إعادة التأمين فإن الشركة المباشرة سوف يقع عليها مباشرة عبء الإختلاف في نتائج الأعمال من سنة لأخرى، و لكن إعادة التأمين تعمل على نقل عبء الخسائر الكبيرة إلى معيدي التأمين، و تبقى للشركة المباشرة حصتها عن المبالغ التي احتفظت بها، و أن حجم الخسائر التي تتحملها شركة التأمين تكون متناسبة مع حدود احتفاظها و مع أوضاعها المالية .

- **زيادة الطاقة الإستعابية لشركات التأمين:** ففي حالة الغياب لعمليات إعادة التأمين فإن شركات التأمين لا يمكنها الإكتتاب بأخطار ذات قيمة تفوق طاقتها الإستيعابية الخاصة بكل فرع من النشاط، خاصة إذا كانت شركة حديثة النشأة تفتقر إلى الخبرة وإلى عدد من العقود المهمة، وعليه فإن إعادة التأمين تشجع شركات التأمين بصفة عامة على زيادة قدرتهم الإستيعابية وذلك بالقبول بالإكتتاب بعمليات كثيرة مهما كانت مسؤولياتها المالية والباقي تتم إحالته إلى إعادة التأمين.

- **توفير الحماية ضد الأخطار التي قد يتعرض لها الإقتصاد الداخلي :** يؤدي إعادة التأمين نفس الوظيفة الأساسية للتأمين وهي نشر الأخطار وتوزيعها بين شركات التأمين وإعادة التأمين فتستطيع شركة التأمين مجابهة الأخطار كبيرة الحجم عن طريق إعادة التأمين، وبذلك تساعد إعادة التأمين على توزيع عبء الخسائر التي يتعرض لها الإقتصاد القومي لدولة ما إلى خارج حدود الدولة وتتضح أهمية هذا الدور في حالة الكوارث الطبيعية و كذلك في حالة حوادث الحريق أو الإنفجار التي قد تأتي على أحد المصانع الضخمة أو مصافي النفط[1].

- **الدور التمويلي لإعادة التأمين :** تقوم عملية إعادة التأمين بدور تمويلي هام، وذلك أن هيئات الإشراف و الرقابة على شركات التأمين تفرض على شركات التأمين الإحتفاظ بحد أدنى للملاءة المالية بحيث أن صافي

---

[2]- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان_الأردن،2009 ،ص 260-262

[1]- نفس المرجع ,ص262.

الأقساط يجب أن لا تزيد عن نسبة معينة من قيمة رأس المال و الإحتياطات الحرة، و في هذه الحالة فإن إسناد العمليات إلى معيدي التأمين يخفض من صافي الأقساط و يمكن شركة التأمين من توسيع محفظتها الإجمالية دون الحاجة إلى زيادة أرس المال، وفي حالات أخرى فإن هيئات الإشراف و الرقابة تلزم شركات التأمين بالإحتفاظ بنسبة معينة من صافي الأقساط لتكوين مخصص لمواجهة الأخطار السارية، و في هذه الحالة أيضا فإن الإحتياطي المطلوب تكوينه يحتسب كنسبة مئوية من الأقساط الصافية بالتالي تتمكن شركة التأمين من توسيع عملياتها دون الحاجة إلى زيادة رأس المال.

- **إستقرار معدلات الخسارة:** إن إعادة التأمين تساعد على ثبات أو استقرار النتائج الفنية للعمليات التأمينية، وذلك من خلال الحد من تقلبات المطالبات من فترة لأخرى وذلك بربط محفظة الأخطار للشركات المحلية بتمثيلها في الشركات العالمية لتكون فيما بينها أعدادا ضخمة من وحدات الخطر تكون عادة منتشرة إنتشارا جغرافيا كبيرا، وهذا يؤدي إلى إحداث توازن بين الأقساط المحسوبة مقدما والخسائر المحققة خلال فترة سريان القسط على المستوى العام وفي المدى الطويل.

- **قيام معيدي التأمين بتقديم المعونات الفنية لشركات التأمين المباشرة :** حيث تقوم شركات إعادة التأمين الكبيرة بتقديم العديد من المساعدات الفنية إلى عملائها من شركات التأمين المباشرة في مختلف أنحاء العالم في صور عديدة منها على سبيل المثال :

- المعاونة في عمليات الفحص والمعاينة قبل الإكتتاب
- المعاونة في تسعير الأخطار المستحدثة والكبيرة والخاصة
- وضع الشروط الخاصة بالتأمين المباشر وخاصة من ناحية التغطيات والإستثناءات
- عمل دورات تدريبية للعاملين في شركات التأمين المباشرة وذلك لزيادة الخبرة وخلق جيل جديد متخصص[1].

المطلب الثاني : أدوات وأسس إدارة المخاطر

مثلما ذكرنا فى تعريفنا لإدارة المخاطر فإن الجزء الأساسي الذي تقوم عليه وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في وضع وتنفيذ إجراءات تعمل على التقليل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثار المترتبة على الخسائر إلى أدنى حد ممكن , و سندكر في هذا المطلب أهم التقنيات المستخدمة في ذالك .

[1]- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين،ص262

أولا– أدوات إدارة المخاطر : وتتمثل فيما يلي :

1 – أداة التحكم في المخاطرة

يقصد بالتحكم فى المخاطرة أن تقلل تكاليف تلك المخاطر التى تتعرض لها المنظمة لأدنى حد ممكن, وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة :

– **تجنب المخاطرة** : ويعني منع حدوث الخسائر من خلال مجهودات الرقابة والتحكم التي تمنع التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين أو خفض إمكانية حدوث الخسارة.

مثل تجنب تأمين مبنى يحوي مواد متفجرة وبدون وسائل الأمان الضرورية .

وبالرغم من ذلك فإن لتجنب المخاطرة عيبين هما : قد لا تتجنب المؤسسة كل الخسائر ،فمثلا الإصابات الكثيرة للعاملين ،وأيضا قد لا يمكن تجنب اقتناء وحدات تتعرض للخسارة ، فتجنب إقتناء تلك الوحدات لا يمكن للمؤسسة القيام بعملية الإنتاج .[1]

– **التحكم في الخسائر** : أي المجهودات الرامية إلى تقليل درجة و شدة الخسارة إذا قدر لها أن تحدث ، وتشمل أمثلة تقنيات منع الخسارة إذا قدر لها أن تحدث ، خطوات لخفض عدد إصابات العاملين عن طريق تركيب أجهزة واقية حول الماكينات .

وتهدف تقنيات خفض المخاطرة الأخرى إلى التقليل من حدة أو شدة الخسائر التى تقع فعلاً مثل تركيب أنظمة رش مياه لإطفاء الحرائق ، وهذه تدابير للتحكم في الخسارة ، وتشمل أساليب التحكم في الشدة الأخرى فصل أو تشتيت الأصول وجهود الإنقاذ . ورغم أن تشتيت الأصول لن يقلل عدد الحرائق

أو الانفجارات التي يمكن أن تقع ، إلا أن من شأنه أن يحد من الشدة المحتملة للخسائر التي تحدث .

إن التحكم في الخسارة يكون بالفعل ناجحا بشكل خاص في تقليل الحوادث المرتبطة بالعمل والتي يمكن أن تؤدي إلى المطالبات بتعويضات باهظة في إصابات العمل ، وبالتالي فإن أسلوب التحكم في المخاطرة يؤدي إلى خفض التكاليف.[2]

2– أداة تمويل المخاطر:

يركز تمويل المخاطر على ضمان توفير الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ، ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل . وكل المخاطر التى لا يمكن تفاديها أو حفظها يجب أن تحول ، حيث يتم الاحتفاظ بجزء من المخاطرة ونقل أو تحويل جزء آخر .

والشكل الذي يمكن أن تتخذه تقنيات تمويل المخاطر يمكن أن يتفاوت بدرجة كبيرة ،

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص114

[2]– نفس المرجع، ص114

– **الإحتفاظ** : قد يكون مصحوباً بتخفيضات موازنة محددة لتعويض الخسائر غير المؤمن عليها وقد يتضمن مراكمة مبلغ ما لمقابلة الانحرافات عن الخسائر المتوقعة ، والاحتفاظ قد يكون أيضاً أقل رسمية ودون أي شكل محدد للتمويل ، والشركة الكبيرة قد تستخدم برنامجاً مقدراً بأثر رجعى ، أو أشكال متنوعة لخطط الاحتفاظ ذاتية التأمين أو حتى شركة تأمين احتكارية . captive insurer . أما الشركة الصغيرة فتستخدم الاستقطاعات ، وعدم التأمين ، وأشكالاً أخرى متنوعة لتقنيات الاحتفاظ ، ومع ذلك فإن منهج المنظمتين يكون واحداً .

– **التحويل** : قد يأخذ صورة ترتيبات تعاقدية أو التعاقد مع شركات أخرى من الباطن لأداء أنشطة معينة او مستندات الضمان أو الكفالة ، وتحويلات هذا النوع تكون في جوهرها شكلاً من أشكال التحكم فى المخاطرة ، وبالطبع فإن تحويل المخاطرة من خلال شراء عقود التامين مدخل أساسي لتمويل المخاطر.

وعند تقرير أى التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة ، يجب على مدير المخاطر أن يدرس حجم الخسارة المحتملة ، واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة إذا قدر لها أن تحدث ، كما يجب أيضاً تقييم عوائد أو منافع وتكاليف اتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة

كل هذه الإجراءات تساعد المؤسسة في تأمين ممتلكاتها المادية والبشرية ،وهذا يكون بإتباع جملة من القواعد الأسس ، التي تجعل قرارات إدارة المخاطر أكثر دقة وتميز.[1]

ثانيا – أسس (قواعد) إدارة المخاطر :

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص بالإدارة ،تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بهدف توفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر . وسنذكر بعض من هذه القواعد والأسس فيما يلي :[2]

1– عدم المخاطرة بأكثر من القدرة على تحمل الخسارة

الأساس الأول أو القاعدة الأولى في إدارة المخاطر هو "لا تجازف بأكثر مما تستطيع خسارته أي المخاطر تتطلب عملا محددا اتجاه الخسارة المحتملة القصوى الناتجة عن تلك المخاطر، وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا، حيث تأتي بالكامل على أصول المنشأة في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط. و إذا كانت الخسارة المحتملة

القصوى من التعرض لموقف ما كبيرة لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا بل يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطر. أما إذا تعذر التقليل والتحويل فإنه يجب تفاديها.

[1]- بوزيدي لمجد ،إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مرجع سابق ,ص113

[2]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ،مرجع سابق، ص.ص.50.49

2- التفكير في الاحتمالات

القاعدة الثانية لإدارة المخاطر هي "فكر في الاحتمالات " تشير الى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا مهما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطر معينة.

يكون استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر يقتصر على المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر.

تفرض هذه القاعدة على مدير المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون احتمال حدوثها ضئيل جدا وأن يأخذها في الحسبان. لأنها إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن حدوثها جسمية فيجب على مدير المخاطر آنذاك تحويل الخطر إلى جهة أقدر على مواجهته كالتأمين .

3- لا تخاطر بالكثير من أجل القليل

حسب هذه القاعدة يتوجب على القائمين على إدارة المخاطر عدم المخاطرة بإمكانية تحمل خسارة مالية

نتيجة أخطار يحتمل تحققها، في مقابل توفير تكاليف تحويل هذه الأخطار بمعنى الموازنة بين التكلفة والعائد بطريقة إدارة الخطر التي يجب إتباعها.

ولذلك فإن قاعدة لا تخاطر بالكثير من أجل القليل تتمثل في اتجاهين هما:

- يجب عدم الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة مقارنة مع

تكلفة تحويلة.

- يجب الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة تحويل الخطر التي يحصل عليها المؤمن في حالة التأمين ضد هذا الخطر . [1]

المطلب الثالث : الخطوات المتبعة في عملية إدارة المخاطر

تتم عملية إدارة المخاطر من خلال إتباع بعض الخطوات والتي سنحاول توضيحها في ما يلي :

أولا – تحديد الهدف :

إن أول خطوة في إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المنشأة من برنامج إدارة المخاطر حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج المخاطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء.

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ،مرجع سابق، .ص.50.

فمثلاً قد تكون "التكلفة المتدنية" هدف أساسي لإدارة المخاطر ولكن قد ينتج عن التركيز على عنصر التكلفة اتباع برنامج في إدارة المخاطر غير كافي أو غير ملائم وقد ينتج عن ذلك تحمل تكاليف ضخمة جدا ناتجة عن الخسائر الكبيرة التي من الممكن أن تتحملها المنشأة في ظل برنامج غير كاف أو غير ملائم.

لذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو حماية كفاءة أنشطة المنشأة للتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المنشأة هذا الهدف يتضمن أمرين هما:

أ – تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المنشأة من أداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها إفلاس

ب– حماية العاملين بالمنشأة من أخطار الأشخاص مثل الوفاة أو الإصابة أو المرض

أما إعتبارات التكلفة أو تكوين علاقات عامة جيدة , فيجب النظر إليها على أنها أهداف فرعية لإدارة الخطر وليست أهداف أساسية. [1]

ثانيا – تحديد أو اكتشاف الخطر:

ويتم ذلك من خلال وجود إدارة للمخاطر داخل المشروع " وتقوم هذه الإدارة بدراسة أوجه النشاط المختلفة بالمشروع من إنتاج وتخزين وشراء وبيع وتمويل واختيار العاملين وتدريبهم وذلك بهدف اكتشاف الأخطار التي يتعرض لها المشروع سواءً كانت هذه الأخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين ويمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وجود علاقة وثيقة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى المختلفة بالمشروع بما يضمن تبادل البيانات والمستندات والتوصيات بين إدارة المخاطر و الإدارات الأخرى. ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمشروع تقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي يتوقع أن يواجهها المشروع في مراحل نشاطه المختلفة وقد يتم التبويب السابق على أساس موضوع الخسارة أي الخطر "كأخطار الأشخاص وأخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية" أو نوع الخطر "مباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى تبويب لمسببات الخطر والعوامل المساعدة للخطر وأهمية الخطر والطرق المختلفة لمواجهته ويتم ذلك في المشاريع الكبيرة عن طريق إعداد دليل للخطر Risk Code يتضمن توضيح الأخطار حسب نوعيتها وبيانات تفصيلية أخرى عن مسببات الخطر والعوامل المساعدة للخطر وأنواع الخسائر وأنسب الطرق لمواجهتها، ومن خلال هذا الدليل تختار الإدارة ما يتناسب مع حالتها.[2]

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ،مرجع سابق، ص 45.

[2]–نفس المرجع، ص 46.

ثالثا- تقييم الخطر :

على إدارة المخاطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة، والخسارة المادية المحتملة ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم تبويب الأخطار في مجموعات مثل أخطار" جسيمة، أخطار متوسطة، أخطار قليلة أو مجموعات : خطر مهم جداً, خطر مهم, خطر غير مهم.

الأخطار الجسيمة تشمل الأخطار التي قد تؤدي إلى إفلاس المشروع , الأخطار المتوسطة وتشمل الأخطار التي لا تؤدي إلى الإفلاس ولكن قد تؤدي إلى الاقتراض لغرض الاستمرار في الإنتاج.

الأخطار القليلة : وتشمل الأخطار التي يمكن مواجهة خسائرها بسهولة من الدخل الجاري للمشروع.

وهناك بعض النماذج و الأدلة توضح عملية تقييم الخطر بشكل أدق وسنحاول ذكر بعضها فيما يلي :

1- نموذج BALL ET LORANGE (BL)

حيث يقترح نموذج BL مصفوفة لتحليل محفظة نشاطات المؤسسة حيث يركز على الخطر من عدة زوايا وتتضمن هذه المصفوفة الأبعاد التالية :

- درجة تأثير المحيط الاجتماعي
- قدرة تفاعل المؤسسة مع الذي يحدث لمحيطها .[1]

المصفوفة موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (05): مصفوفة تحليل نشاطات المؤسسة

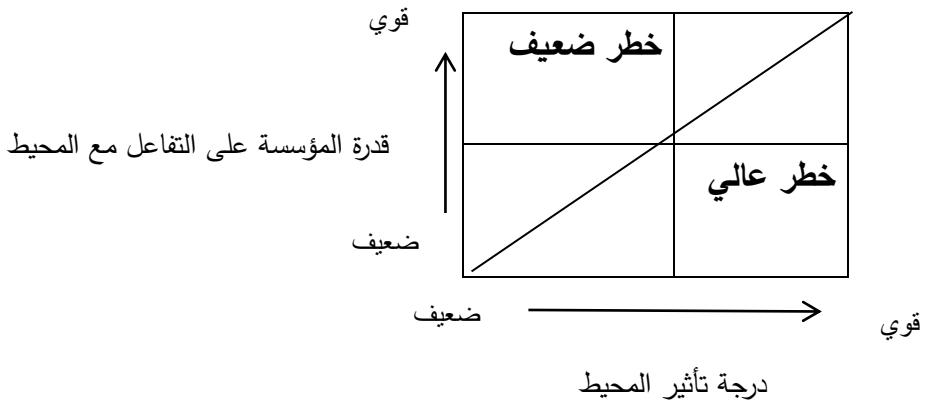

المصدر : بوزيدي لمجد،"إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجستير" ص 124.

[1] .- بوزيدي لمجد، مرجع سابق،ص115

عندما تكون درجة تأثير المحيط ضعيفة و تكون قدرة تفاعل المؤسسة مع المحيط قوية عندها لا يكون هناك أي خطر على المؤسسة

أما في حال كانت درجة تأثير المحيط قوية وقدرة تفاعل المؤسسة مع المحيط ضعيفة ، هنا يمكن أن تتعرض المؤسسة لخطر عالي وذلك للأثر الشديد الذي تولده المتغيرات البيئية على عناصر المؤسسة الداخلية ,

2- نموذج التحليل العاملي

.تقوم هذه الطريقة على اعتبار أن الخطر يمكن أن يجزأ إلى خطر مشترك وخطر نوعي ، فالخطر المشترك يتمثل في تذبذب المردودية ، كنتيجة تغير العوامل المشتركة ، مثل استخدام نفس التجهيزات واستخدام نفس نقاط التوزيع ،أما الخطر النوعي فيتمثل في تقلب العوامل الخاصة بالمنتج .

حيث يمكن توضح ذالك في الشكل التالي :

الشكل رقم(06) : تشخيص تسيير محفظات المنتجات

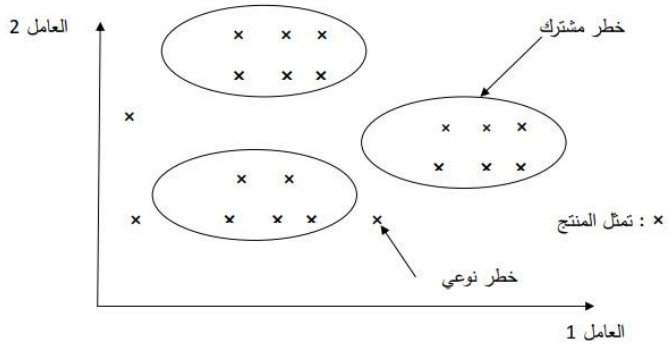

المصدر : , بوزيدي لمجد،"إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجستير" ص125.

يقترح هذا الدليل ثلاث محفظات نشاط وثلاث منتجات غير مرتبطة ببعضها البعض وظاهرة عدم ارتباط المنتجات تكون لها تأثير على تحسين ارتباط العاملين المشتركين ونسبة التغير ترتفع ،أي أن جملة هذه التأثيرات والمتغيرات تساهم في إيجاد تقييم واضح لنوع الخطر المشترك والنوعي بناءا على العوامل المسببة للخطر.[1]

رابعا- تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر(اتخاذ القرار):

بعد تحديد الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدة.

وهناك مدخلان أساسيان للتعامل مع الأخطار التي تواجه الفرد أو المؤسسة هما :

[1]- بوزيدي لمجد، مرجع سابق،ص125

– مدخل التحكم في الخطر "الوقاية والمنع".

– مدخل تحويل الخطر.

أما مدخل التحكم في الخطر فيركز على تدنية الخسائر المتوقعة من وقوع

بينما مدخل تحويل الخطر فيركز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الأخطار بعد تطبيق مدخل التحكم في الخطر.

وتعد هذه المرحلة من مراحل إدارة المخاطر بمثابة مشكلة اتخاذ قرار حيث يجب على مدير المخاطر اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدة، وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشأن ذلك و في بعض قد يوجد خطة مسبقة للتعامل مع الأخطار المختلفة أو معيار يطبق لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين , وفي هذه الحالات يعتبر مدير المخاطر مسؤولاً عن إدارة برنامج إدارة المخاطر أكثر من كونه صانع ، قرار ولإتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين فإن مدير المخاطر يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخسارة، الخسارة المادية المحتملة، والعوامل المساعدة للخطر، والموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة متاحة لمواجهة الخطر، ويمكن اختيار الوسيلة التي تزيد فيها المزايا على التكاليف , أي المنفعة أكبر من التكلفة.[1]

خامسا– تنفيذ القرار :

بعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة الأخطار واختيار الطريقة المناسبة التي تستقر عليها إدارة الخطر فإنه يتم بعد ذلك تنفيذ القرار المتخذ، فإذا استقر الرأي على اختيار وسائل تخفيض الخطر فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الأخطار وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة، أما إذا استقر الرأي على تحويل الخطر إلى شركات التأمين، فإنه يتوجب دراسة جميع الظروف المحيطة بهذه الشركات واختيار الشركة المناسبة بما يكفل الحصول على التغطية الأفضل وبأقل تكلفة ممكنة.[2]

سادسا – التقييم والمراجعة

إن عملية التقييم والمراجعة ضرورية كون إدارة المخاطر لا تعمل في بيئة ساكنة وذلك كون الأخطار تتبدل وتتغير وتختفي بعض الأخطار وتنشأ أخطار أخرى، كما أن عملية التقييم والمراجعة ضرورية لاكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح هذه الأخطاء مكلفة.[3]

و نستطيع القول أنه من الناحية النظرية يمثل التقييم والمراجعة الخطوة الأخيرة في عملية إدارة الأخطار، أما في الواقع العملي فتكون في الغالب الخطوة الأولى، والحقيقة أن المرة الوحيدة التي تحدث فيها خطوات إدارة الخطر

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ،مرجع سابق، ص 48.
[2]- طارق عبد العال حماد،مرجع سابق،ص25
[3]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ،مرجع سابق، ص 49

بالتسلسل المذكور هي حالة المنظمة المنشأة حديثا والتي لا يوجد لديها برنامج لإدارة الأخطار، ونادرا ما يبدأ مدير المخاطر بلوحة نظيفة ففي أحيان كثيرة يواجه مدير المخاطر مسؤولية تقييم ومراجعة برنامج إدارة أخطار قائم، وفي الواقع العملي ينتج نوع معين من برامج إدارة المخاطر من القرارات الماضية بخصوص أهداف البرنامج والأخطار الموجودة وأهميتها، ثم يأتي مدير المخاطر إلى الساحة ليجد برنامجا قائما له مجموعة أساسية من الأهداف وترتيبا ضمنيا للأخطار من حيث أهميتها، وهذا البرنامج القائم هو ما ينشغل به مدير الخطر. وعلى مدى حياته المهنية ينشغل مدير الخطر عموما بالمرحلة الأخيرة من العملية وهي التقييم والمراجعة، حيث يقوم بإعادة تقييم أهداف البرنامج والبحث عن أخطار جديدة قد يكون تم إغفالها وتأكيد حكمة القرارات السابقة .إن التقييم والمراجعة مهمان بالنسبة لعملية إدارة المخاطر لسببين :

. السبب الأول: أن الأشياء تتغير، فحلول إدارة المخاطر التي كانت مناسبة في الماضي ربما لم تعد ملائمة في الحاضر، فهناك أخطار جديدة تظهر وأخرى قديمة قد تختفي أو تنقص أو تزيد درجة خطورتها، وفي بعض الحالات من الممكن أن تنتج أخطار جديدة من حدوث تطورات خارج المنظمة .

. السبب الثاني: أحيانا قد تحدث أخطاء ويتم تجاهل بعض الأخطار، والمقاييس التي استخدمت في التصدي لها ربما لم تكن الأكثر ملائمة أو ربما لم تنفذ بالشكل السليم.[1]

[1]– طارق عبد العال حماد،مرجع سابق،ص25

خلاصة الفصل الثاني

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى مفهوم الخطر، وهو احتمال حدوث خسارة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين. وقد تعددت تقسيمات الخطر وأنواعه والتي أهمها التقسيم حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر، حيث نجد فيه أخطار الأشخاص، أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية .كما أن مواجهة الخطر تكون بواسطة إحدى الطرق التالية: تجنب الخطر، تخفيض الخطر، تحمل الخطر أو تحويله إلى طرف آخر، وذلك حسب معدل تكرار الخطر وشدة وطأته .

تعد إدارة المخاطر حديثة النشأة إذ لم تظهر بشكلها الحالي إلا في خمسينيات القرن الماضي؛ وهي عبارة عن مدخل علمي للتعامل مع الأخطار البحتة التي يواجهها الأفراد والمنشآت، ويوحي هذا التعريف ضمنيا بأن العملية تتضمن سلسلة من الخطوات كما أنها تعتمد على أسس وقواعد علمية وعملية، وتتلخص هذه الخطوات في خمسة مراحل تبدأ بتحديد الأهداف العامة تليها مرحلة اكتشاف وتحديد الأخطار ثم مرحلة تقييم الأخطار، ويكون التقييم من حيث معدل تكرار الخطر وشدته، وتأتي بعدها مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر سواء بتجنبه أو تحمله أو تخفيضه أو تحويله، وبعد اختيار الوسيلة يتم تنفيذ القرار المتخذ، وفي الأخير تأتي مرحلة تقييم ومراجعة برنامج إدارة الخطر ككل.

إذن و من خلال ما رأيناه في هذا الفصل من تعاريف لإدارة المخاطر، وأهم أهدافها وقواعدها والخطوات المبنية عليها يتضح لنا مدى الأهمية الكبرى لإدارة المخاطر وضرورة تواجدها في أي مؤسسة أو مشروع اقتصادي و بالأخص شركات التأمين ، باعتبارها أداة فعالة تضمن للمؤسسة الأمن ومنه البقاء والتطور المستمر .

الفصل التطبيقي :

دراسة حالة الشركة

الوطنية للتأمين saa

تمهيد

حاولنا من خلال الفصلين السابقين تقديم إطار نظري يساعد على فهم الأسس والقواعد الهامة التي يقام عليها مفهوم إدارة المخاطر ، وهذا من أجل توضيح دور هذا المفهوم في ضمان استقرار المؤسسة و استمرارها .

وبما أن الدراسة الميدانية تعتبر إسقاطا لما تطرقنا إليه في الجانب النظري للبحث، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذا المفهوم على الدراسة ميدانية من خلال دراسة حالة "الشركة الوطنية لتأمين , وذالك للتعرف على كيفية إدارتها لمختلف أنواع المخاطر التي قد تواجهها في مسارها الإنتاجي وكذا التعرف على مختلف الأساليب والإجراءات التي تتبعها في إطار سعيها للسيطرة والتحكم في الأخطار التي تتعرض لها ،ومعرفة ما إذا كانت وظيفة "إدارة المخاطر" فعالة ومهمة في خدمة أهداف الشركة المستقبلية .

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث تناولنا في :

المبحث الأول : التعريف بمكان التربص

المبحث الثاني : خصائص عينة الدراسة و أدوات تحليل الإستبيان

المبحث الثاالث : دراسة وتحليل عناصر الإستبيان

المبحث الأول : التعريف بمكان التربص

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين saa من أهم المؤسسات الفاعلة في سوق التأمين الجزائري بإعتبارها من أقدم الشركات من حيث النشأة وكذا من حيث المكانة التي تحتلها في السوق .وفيما يلي سيتم تقديم هذه الشركة من خلال التعرف على نشأتها وعلى هيكلها التنظيمي .بالإضافة إلى المنتجات التي تقدمها وكذا تحليل نشاطها .

المطلب الأول : تقديم عام للشركة الوطنية للتأمين

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى نشأة الشركة، هيكلها التنظيمي و كذا المنتجات التي تقدمها الشركة.

أولا- نشأة و تطور الشركة الأم

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر 1963م على شكل شركة مختلطة، بمساهمة الخبرة التقنية المصرية آنذاك (61%) من رؤوس الأموال الجزائرية و 39% من رؤوس الأموال المصرية)، وهذا نظرا لإفتقار الجزائر عقب الاستقلال للإطارات والهيئات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

بدأت الشركة في ممارسة نشاطها ابتداء من سنة 1964م بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين، لكن هذه الوضعية لم تدم طويلا حيث تم التأميم الكلي للشركة في 27 ماي 1966م، وبدأ بذلك احتكار الدولة لعمليات التأمين.

في جانفي 1976م، وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الدولة الشركة الوطنية للتأمين لإستغلال السوق المحلية للأخطار البسيطة (تأمين السيارات التأمين على الحياة الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين).

و في 27 فيفري 1989م، تحصلت الشركة الوطنية للتأمين على استقلاليتها المالية وتحولت بذلك من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم برأسمال يقدر ب80 مليون دج ليرتفع في سنة 1992م إلى 500 مليون دج وليصل في سنة 2012 م إلى 20 مليار دج, ويواصل الإرتفاع ليبلغ سنة 2018 م 29.2 مليار دج .

في سنة 1991م قامت الدولة برفع تخصص شركات التأمين , عقب هذا استطاعت الشركة الوطنية للتأمين فتح نشاطها لكل عمليات التأمين المتعددة الفروع ماعدا التأمين على الصادرات الذي يقتصر على شركة CAGEX.

سنة 1995م، أصدرت الدولة التعليمية رقم 95-07 التي تقتضي تحرير سوق التأمين من احتكار الدولة، هذا ما فسح المجال لشركات التأمين باعتماد وسطاء تأمين خواص.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين

إن تنظيم الشركة الوطنية للتأمين يكون على ثلاث مستويات:

1- المستوى العام (المقر المركزي): الشركة الوطنية للتأمين هي شركة عمومية ذات أسهم ومستقلة ماليا، أما رأس مالها فهو يعود للخزينة العمومية.

يجتمع مجلس الإدارة في دورات عادية أو استثنائية بالمقر، وهو يتكون من أعضاء يتم تعيينهم من طرف مالكي الشركة كما يهتم المجلس يتحديد السياسة العامة المسطرة والأهداف الواجب تحقيقها حسب تعليمات مالكي الشركة .

يتولى رئاسة المجلس الإدارة الرئيس المدير العام الذي ينتخب من طرف المجلس لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وهو يتمتع بالسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتسيير والإدارة، ويساعد هذا الأخير كذلك في مهامه مديرين عامين هما:

المدير العام المساعد التقني الذي يقوم بإعداد خطة شاملة لتجسيد السياسة العامة التقنية المسطرة لكل أنواع التأمينات بما في ذلك سياسة التسويق، وتسيير الموارد البشرية التي تدخل في نطاق سلطته.

المدير العام المساعد الإداري الذي يسهر على التسيير الإداري والمالي للشركة.

أ- مهام الأقسام و المديريات:

لكل مديرية و قسم من مديريات المؤسسة الوطنية للتأمين مهام يتم عرضها فيما يلي:

- **قسم التسويق:** تتمثل مهامه في :

- الإشهار للتعريف بمنتجات المؤسسة.

- تنشيط شبكة التوزيع.

- التخطيط و القيام بالدراسات الخاصة بالمؤسسة.

- تحديد أهداف كل فرع تأمين موسمي.

- البحث و تطوير منتجات جديدة.

- **مديرية الموارد البشرية: تتكلف بالمهام التالية :**

- إعداد العلاقات الاجتماعية في المؤسسة.

- تكوين الموارد البشرية في المؤسسة من أجل التكيف مع التنسيق بين مختلف المديريات.

- تنظيم المؤسسة.

- **مديريات الممتلكات: تقوم بـ :**

- تقديم الوسائل اللازمة: المادية، المالية و التقنية مراقبة و متابعة تسيير الممتلكات.

- إعداد الدراسات و مراقبة البرامج الجديدة.

- **مديرية الرقابة: تقوم بالوظائف التالية:**

- تقديم التقارير السنوية.

- البحث عن الفروقات المسجلة.

- متابعة الإستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة.

- مديرية الأعمال القانونية وتتمثل مهامها في:

- الأعمال القانونية.

- تحديد الإجراءات التي تسمح بتطبيق القوانين. تحديد وسائل التعويض.

- تطبيق القواعد القانونية في المؤسسة.

- **مديرية المحاسبة و المالية و مهامها هي:**

- تسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبية.

- إعداد الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

- تسيير الخزينة.

- دفع الضرائب.

- متابعة دفع الأجور و تغطية الديون.

- **مديرية التنظيم و المعلومات: تقوم بـ :**

- تحليل المعلومات المحاسبية و الإحصائية.

- إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين المديريات.

- إعداد البرامج المعلوماتية من أجل تسير المؤسسة.

- **المديرية العامة التقنية:** و تحتوي على مديرية إعادة التأمين ومديرية البحث والتطوير و تقوم بالمهام التالية:

- تحديد وسائل إعادة التأمين في المؤسسة.

- مراقبة خزينة المؤسسة.

- تقييم المردودية في المؤسسة من خلال الأموال الموظفة.

2 – المستوى الجهوي : تتكون الشركة من 15 مديرية جهوية، كل مديرية تشرف على مجموعة من الوكالات التابعة لها. بهدف التخفيف من المركزية والسيطرة على المشاكل بفعالية وسرعة أكثر.

وينقسم عمل المديرية إلى وظيفتين هما :

وظيفة إدارية: تتمثل في :

- تطبيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة وهذا من خلال مراقبة تنفيذها على مستوى الوكالات.

– توفير كل وسائل العمل المادية والبشرية للوكالات.

– التسيير الإداري والمالي للمديرية والوكالات التابعة لها.

وظيفة تقنية: تتمثل في:

– متابعة الأنشطة التجارية والتقنية.

– مراقبة صحة التسعيرات والمعايير المطبقة في الوكالات.

– إتمام ومتابعة العقود الضخمة التي تفوق قدرات الوكالات.

3–على مستوى الوكالات :

حيث تملك الشركة 540 وكالة موزعة عبر التراب الوطني ، وهي تمثل قاعدة هرم الهيكل التنظيمي للشركة باعتبارها نقطة البداية لإبرام أي نوع من أنواع عقود التامين، وعمل المستويات التنظيمية الأخرى يعتبر امتدادا لعمل الوكالات.

المطلب الثاني : منتجات الشركة الوطنية للتأمين

تقدم الشركة الوطنية للتأمين حلول تتماشى مع خصوصيات نشاطات الزبائن، وتتميز علاقة الشركة بمؤمنيها بالإصغاء والمتابعة .

يمتد نشاط الشركة إلى العديد من المجالات، ويمس عدة أصناف من العمالاء ,الخواص والمهنيين والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة .

ومن بين المنتجات والخدمات التي تقدمها شركة الوطنية للتأمين ما يلي: [5]

أولا- تغطية تأمين الأضرار على الممتلكات

- ✓ تأمين الأخطار الصناعية
- ✓ تأمين السيارات
- ✓ تأمين التجار والخواص والمهنيين .
- ✓ التأمينات المتعلقة البناء
- ✓ تأمين الأخطار الزراعية .
- ✓ تأمين النقل .تأمين متعدد الأخطار،
- ✓ السكنات والعمارات والأخطار التجارية,
- ✓ .التأمين على القرض.

ثانيا- تأمين المسؤولية المدنية:

- ✓ تأمين المسؤولية المدنية العامة.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية المهنية.
- ✓ تأمين المسؤولية لرب العائلة.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية لخسائر الإستغلال العام.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية لتسليم البضائع.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية للأخطار الصناعية وأخطار التركيب.

[5]- http//www.saa.dz consulte 2023/05/10

- ✓ تأمين المسؤولية المدنية العشرية.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية للمستشفيات والعيادات.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية للأطباء وأطباء الأسنان والقابلات.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية للصيادلة.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية لمخابر التحليل.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية للمحاسبين وخبراء المحاسبة ومدققي الحسابات.

ثالثا– التأمين ضد أخطار النقل

يغطي هذا التأمين نقل البضائع من نقطة البداية إلى نهاية النقل، أي منذ إنطالق البضائع من المصنع حتى التسليم النهائي، وأيا كانت وسيلة النقل المستخدمة: النقل البحري، النقل البري، النقل الجوي .

رابعا–تأمين الأخطار الصناعية

حيث يتمثل في عقد التامين ضد الأخطار المتعددة، و يهدف إلى تأمين جميع المباني المهنية مثل :جميع ورشات العمل أو وحدات التصنيع والمعالجة، وهذا الغرض يجمع العديد من الضمانات.

المطلب الثالث : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من مسؤولين وموظفين في مجموعة من الوكالات التابعة للشركة الوطنية للتأمين saa , فلقد قمنا بزيارة إلى مجموعة من الوكالات من بينها وكالة 2014 يسر , وكالة 2021 برج منايل بالإضافة إلى زيارة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين بتيزي وزو ,

حيث قمنا بتوزيع 40 إستمارة شملت جميع الموظفين في مجموع الوكالات محل الزيارة , وقد قمنا بإسترجاع 36 إستمارة 5 منها لا تتوفر على متطلبات الدراسة تم إلغاءها , ومنه فقد تبق لنا 31 إستمارة صالحة لإجراء الدراسة عليها .

الجدول رقم 02 : الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

طبيعة الإستبيان	العدد	النسبة
عدد الإستمارات الموزعة	40	% 100
عدد الإستمارات المسترجعة	36	% 90
عدد الإستمارت الملغية	05	% 13.8
عدد الإستمارات الصالحة	31	% 86.12

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على استمارات الاستبيان

المبحث الثاني : خصائص عينة الدراسة و أدوات تحليل الإستبيان

سوف نبين في هذا المبحث الخصائص المميزة لعينة الدراسة ، بالإضافة إلى الأدوات المستعملة في تحليل الاستبيان .

المطلب الأول: مجال وحدود الدراسة

أولا- المجال المكاني : يتمثل المجال المكاني الذي تم اختياره وتم قبولنا فيه للقيام بهذه الدراسة الميدانية في الشركة الوطنية للتأمين (saa) , حيث قمنا بزيارة وكالة يسر 2014 , و وكالة برج منايل , بالإضافة إلى زيارة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين (saa) بتيزي وزو .

ثانيا- المجال الزماني : لقد قمنا بتربص دام قرابة الشهر إبتداءا من 2023/04/25 إلى 2023/05/18 ، قمنا خلال هذه الفترة باستيفاء كل المعلومات والإحصائيات الخاصة بالوكالة لاستخدامها في الدراسة . بالإضاف إلى ما تم جمعه من معلومات في الفصلين النظريين خلال الفترة الدراسية .

المطلب الثاني : خصائص عينة الراسة

أولا- تحديد عينة الدراسة : لقد كان حجم العينة التي تم استقصاءها متوسط نوعا ما ,حيث تم توزيع 40 استمارات على موظفين ومسؤولين في الوكالات التي تم زيرتها بالإضافة إلى المديرية الجهوية ,بتيزي وزو تم استرجاع 36 إستمارة, 5 منها لم تكن تتوفر على مقومات الدراسة , ومنه فقد تبقى لنا 31 إستمارة كاملا مع

الإجابة الكاملة لكل استمارة ،أي أن نسبة الإرجاع والإجابة 86.12 ٪ , و بما أن نشاط الوكالة هو بالأساس إدارة المخاطر من خلال نشاط التأمين وهو ما سهل من فهم محتوى الاستبيان.

ثانيا- خصائص أفراد العينة (الخصائص الديموغرافية)

1- حسب متغير الجنس:

جدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	20	% 64.5
	أنثى	11	% 35.5
	المجموع	31	%100

المصدر :من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر مفردات العينة هم من الذكور بنسبة 64.5٪ أما باقي العينة المتمثل في ٪ 35.5 فهي تمثل نسبة الإناث ، ومنه نقول أن أغلب أفراد العينة هم ذكور وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (07) : توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس

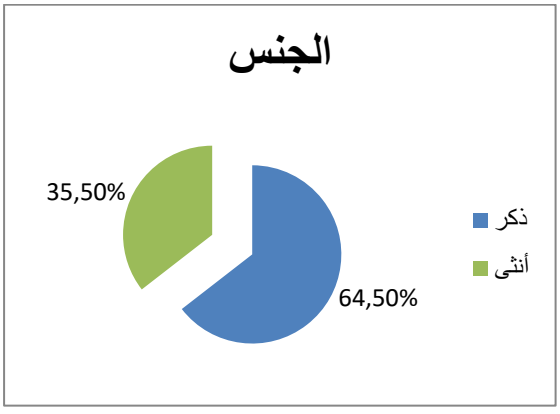

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

2 – حسب متغير السن

جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
السن	أقل من 30 سنة	01	3.2%
	بين 30 و40 سنة	09	29%
	أكثر من 40 سنة	21	67.7%
	المجموع	31	%100

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أن أفراد العينة يتوزعون على الفئتين (بين 30 و40 سنة) و (أكثر من 40 سنة) ،حيث أن أكبر نسبة تكون في الفئة (أكثر من 40 سنة) بنسبة 67.7 ٪ , بينما نسبة 29 ٪ تكون للفئة (بين 30 و40 سنة) , وعليه يمكننا القول أن أغلب عمال الشركة هم من فئة الكهول, وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي.

الشكل رقم (08) : توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

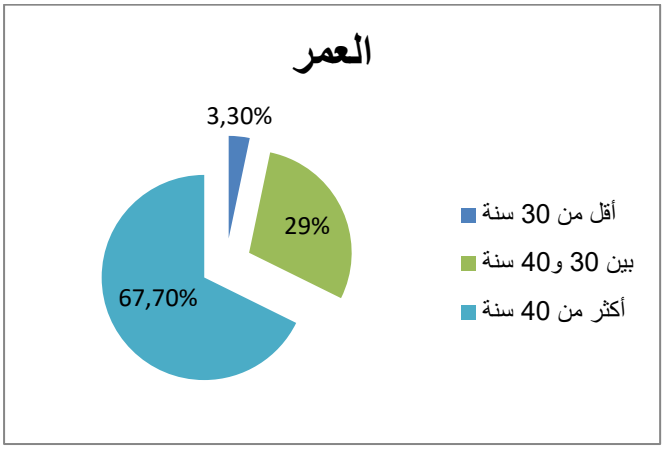

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

3- حسب متغير الأقدمية :

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب متغير الأقدمية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الأقدمية	من 1 إلى 5 سنوات	05	16.1%
	من 6 إلى 10 سنوات	06	19.4%
	أكثر من 10 سنوات	20	64 64.5%
	المجموع	31	%100

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أنه من حيث الخبرة في العمل ، نجد أن مجموع العينة يتوزع على مختلف الفئات كما يلي ,(من 01إلى 05 سنوات) بنسبة 16.1٪ و(من 6 إلى 10 سنوات) بنسبة 19.4 ٪ أما في فئة (أكثر من 10 سنوات) فكانت بنسبة 64.5 % أي أن اغلب أفراد العينة لديهم خبرة عمل تفوق 10 سنوات ، وهو عامل إيجابي للشركة و للوكالات وهو ما يبينه الشكل التالي .

الشكل رقم (09) : توزيع عينة الدراسة وفق متغير الأقدمية

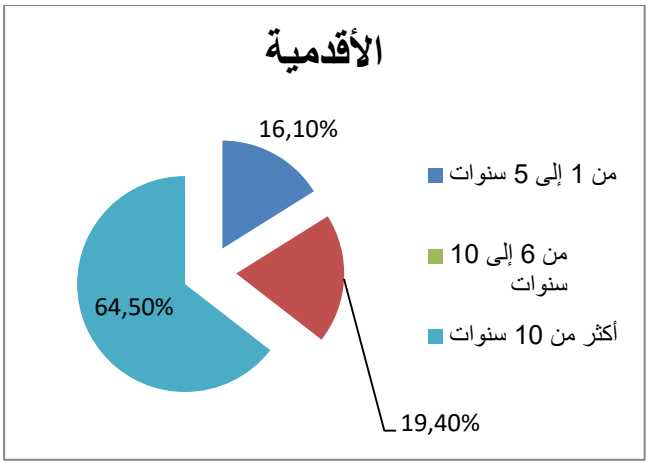

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثالث : أساليب ومصادر جمع المعلومات

قمنا بالإستعانة بنوعين من المصادر لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الدراسة وهي:

أولا– المصادر الثانوية: والمتمثلة في المصادر النظرية من كتب وأطروحات ومذكرات وغيرها ،التي تناولت موضوع "إدارة المخاطر في شركات التأمين" ،والتي أعانتنا على تحديد إشكالية البحث ،ثم تم تحديد العينة التي تخدم موضوع البحث.

ثانيا – المصادر الأولية : تم الحصول على المصادر الأولية من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، حيث تم توزيعها، وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم إستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل بيانات الدراسة.

1– تحضير وثيقة الإستبيان

حيث أننا في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم الاستبيان بصفة بسيطة مع الابتعاد عن التعقيد حتى يكون قابل للفهم من قبل من يقرؤه، ومن أجل الوصول إلى إجابات واضحة ودقيقة اعتمدنا على أسئلة مغلقة تتطلب اختيار إجابات محددة مسبقا للإجابة على السؤال المطروح، وقد تمحورت الأسئلة حول موضوع إدارة المخاطر في شركات التأمين ، كما حاولنا قدر الإمكان خلال فترة الإعداد الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة، والعمل بالمقابل على التسلسل والترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام أفراد العينة والحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية.

هذا فضلا عن الديباجة التي تتصدر هذه الأسئلة، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم للشهادة المراد الحصول عليها وذلك لتبرير القيام بهذا الاستبيان، مع رجائنا لهم الإجابة بكل عناية , وإحاطتهم بأن المعلومات المدلى بها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط، كما أشرنا كذلك إلى الجهة الأكاديمية التي ينتمي إليها الباحث، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف أفراد العينة، وختم الاستبيان بشكر وتقدير أفراد العينة على تعاونهم .

للتعرف على مدى توفر وأهمية إدارة المخاطر والأسس التي تقوم عليها في شركة التأمين saa، استخدمنا استبيانا مكونا من 13 سؤالا مقسما على 3 أجزاء كما يلي :

القسم الأول: إحتوى هذا الجزء على 3 أسئلة خاصة بأفراد عينة الدراسة، حيث شملت البيانات الشخصية كالجنس، الفئة العمرية، و الأقدمية في العمل ، وهي معلومات تمكننا من دراسة خصائص مجتمع الدراسة.

القسم الثاني : خاص بالأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تم تقسيمها على محورين كما يلي :

أ- **المحور الأول** : تناول عبارات المتغير المستقل وهي إدارة الخطر في الوكالة ويظم خمسة فقرات :

- الفقرة الأولى : تهدف الوكالة إلى معالجة خسائر المخاطر التي تواجهها بناء على إمكانياتها

- الفقرة الثانية : تهدف الوكالة إلى تجنب الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها

- الفقرة الثالثة : تعتمد الوكالة على الخبراء في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر

- الفقرة الرابعة : تقوم الوكالة باتخاذ قرار تحويل الخطر إلى شركة إعادة التأمين

- الفقرة الخامسة : تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها باستمرار

ب - **المحور الثاني** : ويضم عبارات المتغير المستقل وهي مدى توفر أسس إدارة المخاطر وهو مقسم إلى خمس فقرات :

- الفقرة الأولى : تقوم وكالة saa بتأمين أخطار كبيرة تفوق قدرتها على تغطيتها

- الفقرة الثانية : وكالة saa تعطي أهمية كبيرة لإحتمال وقوع الخطر عند إتخاد القرارات

- الفقرة الثالثة : تقوم وكالة saa بالإحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة تحويل

- الفقرة الرابعة : تقوم وكالة saa بتحويل الأخطار عندما تكون خسارتها المالية المتوقعة كبيرة

- الفقرة الخامسة : تواجد وظيفة إدارة المخاطر داخل الوكالة مهم جدا.

حيث قمنا بتوزيع 40 استمارة و اعتمدنا على طريقة التسليم المباشر لإستمارة الاستبيان.

2- ترميز البيانات : تم ترميز وادخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكارت الخماسي حيث كانت أوزان الفقرات كما يلي :

- غير موافق بشدة و وزنها النسبي 20 %
- غير موافق و وزنها النسبي 40 %
- محايد و وزنها النسبي 60 %
- موافق و وزنها النسبي 80 %
- موافق بشدة و وزنها النسبي 100 %

والجدول رقم (06)يوضح ذالك وهو كما يلي:

الجدول رقم (06) : أطوال الفقرات حسب مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن %	%100	%80	%60	%40	%20
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : من إعداد الطالبين

3– الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم القيام بتحليل البيانات الأولية باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

– **المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط .

– **تم استخدام الانحراف المعياري** : وذالك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها .

- **معامل الارتباط** : لقياس صدق الفقرات.

- **اختبار ألفا كرونباخ:** لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة .

- المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري

- معامل الإختلاف لقياس درجة تشتت الإجابات

- **برنامج EXCEL** : من أجل استعراض الرسومات البيانية

المبحث الثالث : دراسة وتحليل عناصر الاستبيان

يهتم هذا المبحث بدراسة وتحليل بيانات الإستمارة ، بالإضافة إلى تحليل وتفسير اتجاهات أفراد العينة المبحوثة نحو متغيرات الدراسة .

المطلب الأول : الإرتباط بين فقرات الإستبيان

من اجل قياس الإتساق الداخلي ومدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 10 مفردات، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي :

الجدول رقم(07) : معامل الإرتباط لفقرات المحور الأول

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	تهدف الشركة إلى معالجة خسائر المخاطر التي تواجهها بناء على إمكانياتها	0.317	0.205
02	تهدف الوكالة إلى تجنب الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها	0.482	0.234
03	تعتمد الوكالة على الخبراء في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر	0.529	0.197
04	تقوم الوكالة باتخاذ قرار تحويل الخطر إلى شركة إعادة التأمين	0.341	0.213
05	تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها باستمرار	0.559	0.843

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول والبالغة 05 فقرات والدرجة الكلية للمحور تتراوح بين 0.317 و 0.559 وذلك ما يفسر وجود ارتباط بين الفقرات والمحور الذي تندرج ضمنه عند مستوى دلالة (0.05) ، وهذا يؤكد أن المحور الأول من الاستبيان يتمتع بالاتساق الداخلي، وفقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

الجدول رقم(08) : معامل الإرتباط لفقرات المحور الثاني

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
06	تقوم وكالة saa بتأمين أخطار كبيرة تفوق قدرتها على تغطيتها	0.385	0.414
07	وكالة saa تعطي أهمية كبيرة لإحتمال وقوع الخطر عند إتخاد القرارات	0.707	0.782
08	تقوم وكالة saa بالإحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة تحويل	0.851	0.784
09	تقوم وكالة saa بتحويل الأخطار عندما تكون خسارتها المالية المتوقعة كبيرة	0.782	0.036
10	تواجد وظيفة إدارة المخاطر داخل الشركة مهم جدا	0.830	0.390

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول والبالغة 05 فقرات والدرجة الكلية للمحور تتراوح بين 0.385 و 0.830 وذلك ما يفسر وجود ارتباط بين الفقرات عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد أن المحور الثاني من الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وفقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة .

المطلب الثاني : قياس ثبات فقرات الإستبيان

تم حساب درجة الثبات بين فقرات الاستبيان عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ وذلك من أجل التأكد من دقة الاستبيان وقدرته على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الأشخاص عدة مرات في نفس الظروف، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (09) : معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحور	العنوان	عدد الفقرات	ألفا كرومباخ
المحور الأول	إدارة الخطر في الوكالة	05	0.739
المحور الثاني	إتباع أسس إدارة المخاطر	05	0.708
المجموع		10	0.723

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (09) أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مقبولة حيث حصل المحور الأول على نسبة مقدارها (73.9 %) وهي نسبة مقبولة، أما الحور الثاني فبلغت (70.8 %) وهي كذلك نسبة مقبولة لأنها أكبر من 60 % وقد بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بشكل عام (72.3 %) وهذا ما يعني بأنها قيمة مقبولة لثبات الاستبيان، ونسبة مقبولة لأغراض التحليل والقيام بالدراسة.

المطلب الثالث : تحليل اتجاهات الأفراد نحو متغيرات الدراسة

أولا – تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو المحور الأول "إدارة المخاطر في الشركة"

والجدول رقم (10) يوضح ذالك :

الجدول رقم (10) : إتجاهات أفراد العينة نحوى فقرات المحور الأول

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المؤوية					الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف	درجة الموافقة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
تهدف الشركة إلى معالجة خسائر المخاطر التي تواجهها بناء على إمكانياتها	التكرار	8	20	01	02	00	4.09	0.75	0.18	موافق بشدة
	النسبة%	25.8 %	64.5 %	3.2 %	6.5 %	0				

تهدف الوكالة إلى تجنب الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها	التكرار	7	17	04	02	01	3.87	0.95	0.24	موافق
	النسبة%	22.6 %	54.8 %	12.9 %	6.5 %	3.2 %				
تعتمد الوكالة على الخبراء في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر	التكرار	13	15	01	01	01	4.22	0.92	0.21	موافق بشدة
	النسبة	41.9 %	48.4 %	3.2 %	3.2 %	3.2 %				
تقوم الوكالة باتخاذ قرار تحويل الخطر إلى شركة إعادة التأمين	التكرار	05	15	01	09	01	3.45	1.17	0.33	موافق
	النسبة	16.1 %	48.4 %	3.2 %	29 %	3.2 %				
تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها باستمرار	التكرار	08	17	04	01	01	3.96	0.91	0.22	موافق
	النسبة	25.8 %	54.8 %	12.9 %	3.2 %	3.2 %				
نتائج المحور الأول							3.917	0.95	0.23	موافق

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

➢ **تحليل آراء أفراد العينة للحور الأول**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات اعتقاد المبحوثين حول إدارة المخاطر في وكالات شركة(saa) ، حيث نلاحظ أنه في العبارة الأولى التي تنص على معالجة الشركة بنفسها الخسائر المخاطر التي تواجهها بأن متوسطها الحسابي يقدر بـ (4.09) و الإنحراف المعياري (0.75).كما كانت قيمة معامل الإختلاف (0.18). وقد حصلت على درجت موافق بشدة وهو ما يشير إلى قيام الشركة بمعالجة خسائرها بنفسها .

أما بالنسبة للعبارة الثانية والمتعلقة بتجنب خسائر المخاطر فقد كان متوسطها الحسابي (3.87) .أما الإنحراف المعياري فكان (0.95) وقد حصلت على درجة موافق بمعامل إختلاف يقدر بـ (0.24) وهو أقل من 0.5 أي أنه لم يكن هناك تشتت في الإجابات .

وبالنسبة للفقرة الثالثة المتعلقة بالإعتماد على الخبراء في تحديد وسائل مواجهة المخاطر فقد كان متوسطها الحسابي (4.22) و إنحرافها المعياري (0.92) كما قدر معامل الإختلاف بـ (0.21) , ويمكن أن نقول أن أغلب أفراد العينة كانو موافقين على هذه الفقرة فقد تحصلت على درجة موافق بشدة.

وفيما يتعلق بالفقرتين الرابعة والخامسة فقد كان المتوسط الحسابي الخاص بهما كما يلي على التوالي (3.45) و(3.96) اما الإنحراف المعياري فقد كان (1.17) و(0.91) . كما كانت قيمت معامل الإختلاف كما يلي على التوالي (0.33) و (0.22) وقد حصلتا على درجة الموافقة .

أما فيا يتعلق بالدرجة الكلية للمحور فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.917) الامر الذي يشير إلى أن درجت الموافقة عالية للمبحوثين . وبلغ الإنحراف المعياري (0.95) وهو أقل من الواحد إي وجود إتفاق في الرأي حول أسئلة البعد .

ثانيا – تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو المحور الثاني "مدى توفر أسس إدارة المخاطر "

الجدول رقم (11) : إتجاهات أفراد العينة نحوى فقرات المحور الثاني

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المؤوية					الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف	درجة الموافقة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
تقوم وكالة saa بتأمين أخطار كبيرة تفوق قدرتها على تغطيتها	التكرار	0	08	02	15	06	2.38	1.08	0.45	غير موافق
	النسبة%	0 %	25.8 %	6.5 %	48.4 %	19.4 %				
شركة saa تعطي أهمية كبيرة لإحتمال وقوع الخطر عند إتخاد القرارات	التكرار	04	21	03	02	01	3.80	0.87	0.22	موافق
	النسبة%	12.8 %	67.7 %	9.7 %	6.5 %	3.2 %				
تقوم وكالة saa	التكرار	03	17	07	04	0	3.61	0.84	0.23	موافق

بالإحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة تحويلها	النسبة	9.7 %	54.8 %	22.6 %	12.9 %	0 %			
تقوم وكالة saa بتحويل الأخطار عندما تكون خسارتها المالية المتوقعة كبيرة	التكرار	07	15	05	03	01	3.77	1.02	0.27	موافق
	النسبة	22.6 %	48.4 %	16.1 %	9.7 %	3.2 %			
تواجد وظيفة إدارة المخاطر داخل الشركة مهم جدا	التكرار	14	15	01	01	0	4.35	0.7	0.16	موافق بشدة
	النسبة	45.2 %	48.4 %	3.2 %	3.2 %	0			
نتائج المحور الأول							3.58	0.9	0.25	

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

➢ **تحليل آراء أفراد العينة للحور الثاني**

يوضح الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات اعتقاد المبحوثين حول مدى توفر أسس إدارة المخاطر في وكالات شركة (saa)، حيث وكما نلاحظ في العبارة الأولى التي تنص على أن (saa) تقوم بتأمين أخطار كبيرة تفوق قدرتها على تغطيتها , حيث كان متوسطها الحسابي (2.38) و الإنحراف المعياري الخاص بها كان (1.08).كما كانت قيمة معامل الإختلاف (0.45). وقد حصلت على درجت غير موافق أي أن أغلب أفراد العينة رفضوا وهو ما يدل على أن الشركة تستند على أسس إدارة المخاطر عند قبولها للأخطار وذالك بعدم قبولها لأخطار تفوق قدرتها على تغطيتها.

أما بالنسبة للعبارة الثانية" شركة saa تعطي أهمية كبيرة لإحتمال وقوع الخطر عند إتخاد القرارات " فقد كان متوسطها الحسابي (3.80) .أما الإنحراف المعياري فكان (0.87) وقد حصلت على درجة موافقة بمعامل

إختلاف يقدر بـ (0.22) وهو أقل من 0.5 أي أنه لم يكن هناك تشتت في الإجابات أي أن الشركة تدرس الإحتمالات قبل قبول الأخطاروهو من أهم الأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر ..

وفيما يتعلق الفقرتين الثالثة والرابعة فقد كان المتوسط الحسابي الخاص بهما كما يلي على التوالي (3.61) و(3.77) اما الإنحراف المعياري فقد كان (0.84) و(1.02) . كما كانت قيمت معامل الإختلاف كما يلي على التوالي (0.23) و (0.27) وقد حصلتا على درجة الموافقة .

ومنه يمكن القول أن الشركة تبني سياستها على أسس إدارة المخاطر وهو أمر إيجابي.

أما بالنسبة للعبارة الخامسة المتعلقة بمدى اهمية إدارة المخاطر على مستوى (saa). فقد كان متوسطها الحسابي (4.35) كما كان إنحرافها المعياري (0.7).وقد تحصلت على درجة الموافقة بمعامل إختلاف قدر بـ(0.16) وهو ما يدل على عدم تشتت إجابات أفاد العينة . أي أنهم متفقون تماما على أهمية إدارة المخاطر .

أما فيا يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.58) الامر الذي يشير إلى أن درجت الموافقة عالية للمبحوثين . وبلغ الإنحراف المعياري (0.9) وهو أقل من الواحد إي وجود إتفاق في الرأي حول أسئلة البعد .

المطلب الرابع : مناقشة الفرضيات

أولا – إختبار الفرضية الاولى

والتي تنص على " لا تقوم شركة (saa) بأي خطوة من خطوات إدارة المخاطر" سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال التحليلات المتحصل عليها في المحور الأول إدارة المخاطر في الشركة وذالك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(12): ملخص نتائج المحور الأول إدارة المخاطر في الشركة.

ملخص نتائج المحور الأول				
العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف	درجة القبول
تهدف الشركة إلى معالجة خسائر المخاطر التي تواجهها بناء على إمكانياتها	4.09	0.75	0.18	موافق بشدة
تهدف الوكالة إلى تجنب الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها	3.87	0.95	0.24	موافق

تعتمد الوكالة على الخبراء في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر	4.22	0.92	0.21	موافق بشدة
تقوم الوكالة باتخاذ قرار تحويل الخطر إلى شركة إعادة التأمين	3.45	1.17	0.33	موافق
تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها باستمرار	3.96	0.91	0.22	موافق
المجموع	3.917	0.95	0.23	موافق

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن العبارة الأولى تهدف الشركة إلى معالجة خسائر المخاطر التي تواجهها بناء على إمكانياتها والمتعلقة بتحديد الهدف قد تحصلت على درجة موافق بشدة بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.09) و إنحرارف معياري بـ (0.75) كما كان معامل الإختلاف (0.18) وهو ما يشير إلى قبول هذه الفقرة أي توفر أول خطوة من خطوات إدارة المخاطر وهر تحديد الهدف,

أما بالنسبة للعبارة الثانية والمتعلقة بتجنب خسائر المخاطر فقد كان متوسطها الحسابي (3.87) .أما الإنحراف المعياري فكان (0.95) وقد حصلت على درجة موافق .

وبالنسبة للفقرة الثالثة المتعلقة بالإعتماد على الخبراء في تحديد وسائل مواجهة المخاطر فقد كان متوسطها الحسابي (4.22) و إنحرافها المعياري (0.92) كما قدر معامل الإختلاف بـ (0.21) , ويمكن أن نقول أن أغلب أفراد العينة كانو موافقين بشدة على هذه الفقرة فقد تحصلت على درجة موافق بشدة . وهو ما يبين تحقق خطوة أخرى من خطوات إدارة المخاطر وهي تحديد البدائل و إختيار الوسيلة المناسبة .

أما الفقرتين الرابعة والخامسة فقد كان المتوسط الحسابي الخاص بهما كما يلي على التوالي (3.45) و(3.96) اما الإنحراف المعياري فقد كان (1.17) و(0.91) . وقد حصلتا على درجة الموافقة . وهو ما يؤكد إتبابع خطوتين أخريين من خطوات إدارة المخاطر , خطوة تنفيد القرار والتى تنص عليها العبارة الرابعة , و التقييم والمراجعة والتي تتجلى في العبارة الخامسة . ومنه نسطيع القول أن خطوات إدارة المخاطر متوفرة.

إن كل ما سبق يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الأولى التي تنص على :

لا تقوم شركة (saa) بأي خطوة من خطوات إدارة المخاطر

ثانيا- إختبار الفرضية الثانية

والتي تنص على " تتبع شركة (saa) القواعد والأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر " حيث سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال التحليلات المتحصل عليها في المحور الثاني مدى توفر أسس إدارة المخاطر في الشركة وذالك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(13): ملخص نتائج المحور الثاني مدى توفر أسس إدارة المخاطر

ملخص نتائج المحور الثاني				
العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف	درجة القبول
تقوم وكالة saa بتأمين أخطار كبيرة تفوق قدرتها على تغطيتها	2.38	1.08	0.45	غير موافق
saa تعطي أهمية كبيرة لإحتمال وقوع الخطر عند إتخاد القرارات	3.80	0.87	0.22	موافق
تقوم وكالة saa بالإحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة تحويلها	3.61	0.84	0.23	موافق
تقوم وكالة saa بتحويل الأخطار عندما تكون خسارتها المالية المتوقعة كبيرة	3.77	1.02	0.27	موافق
تواجد وظيفة إدارة المخاطر داخل الشركة مهم جدا	4.35	0.7	0.16	موافق بشدة
المجموع	3.58	0.9	0.25	موفق

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن العبارة الأولى تقوم وكالة saa بتأمين أخطار كبيرة تفوق قدرتها على تغطيتها لم تتحصل على درجة الموافقة حيث قدر المتوسط الحسابي الخاص بها بـ (2.38) و إنحرارف معياري بـ (1.08) وهو ما يشير إلى أن أفراد العينة رفضوا هذه الفقرة , ما يؤكد أن الشركة لا تقوم بتأمين أخطار تفوق قدرتها على تغطيتها , وهو من القواعد المهمة في إدارة المخاطر .

و بالنسبة للعبارة الثانية فقد كان متوسطها الحسابي (3.8) .أما الإنحراف المعياري فكان (0.87) وقد حصلت على درجة موافق . أين أن الشركة تعطي أهمية كبير لإحتمال وقوع الخطر عند إتخا القرارات وهو أيضا من الأسس المهمة في إدارة المخاطر

أما العبارتين الثالثة والرابعة فقد كان المتوسط الحسابي الخاص بهما كما يلي على التوالي (3.61) و(3.77) اما الإنحراف المعياري فقد كان (0.84) و(1.02) . وقد حصلتا على درجة الموافقة . وهذا يبين أن الشركة تقوم بقبول الأخطار عندما تكون خسائرها المتوقعة صغيرة و تقوم بتحويل الأخطار عندم تكون خسائها المتوقعة كبيرة , وهو كذالك من الأسس المهمة في إدارة المخاطر , وعليه ومن خلال تحليل أراء العينة نقول بأه تتوفر أسس إدارة المخاطر .

إذن نستطيع القول أن كل ما سبق يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الثانية التي تنص على :

تتبع شركة (saa) القواعد والأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر

ثالثا- إختبار الفرضية الثالثة

والتي تنص على " وجود وظيفة إدارة المخاطر داخل شركة saa غير مهم " حيث سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال التحليلات المتحصل عليها في العبارة رقم (10) من المحور الثاني مدى توفر أسس إدارة المخاطر في الشركة وذالك من خلال ما يلي :

نلاحظ من خلال الجدول أن العبارة الأخيرة التي تنص على " تواجد وظيفة إدارة المخاطر داخل الشركة مهم جدا " تحصل على درجة موافق بشدة حيث قدر المتوسط الحسابي الخاص بها بـ (4.35) و الإنحراف المعياري بـ (0.7) كما كان معامل الإختلاف (0.16) حيث يشير إلى عدم التشتت في إجابات الأفراد , وه ما يؤكد على أهمية وجود وظيفة إدارة المخاطر داخل الشركة .

إن ما سبق يدفعنا إلى رفض الفرضية الثالثة التي تنص على :

وجود وظيفة إدارة المخاطر داخل شركة saa غير مهم

خلاصة الفصل الثالث

إذن ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن إدارة المخاطر ، أصبحت تلعب دورا أساسيا وفعالا في إدارة وتسيير أي مؤسسة ، وقد غدى هذا الإهتمام المتزايد بها نتيجة الظروف الراهنة والتطورات المتسارعة، هذه الظروف التي نتجت عنها جملة من المخاطر المعقدة البنية والمتعددة , الشيء الذي فرض على هذه المؤسسات بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة، ضرورة تبني خطوات عملية من شأنها الوقوف أمام هذه المخاطر التي تعتبر تهديدا وتحديا لها ،خاصة وأن شركات التأمين هي من تقوم بدور المؤمن في الحياة الإقتصادية ،أي هي من تقوم بإدارة مخاطر مختلف مفردات المجتمع سواء كانوا مؤسسات معنوية أو أشخاص طبيعيين ،لذا يجب عليها البقاء و الإستمرارية ، من خلال التحكم والسيطرة على أي خطر يهدد وجودها ,

من خلال كل ما سبق ومما تناولناه في الفصل الثالث ومن خلال النتائج المتوصل إليها من التحليل الإحصائي على نتائج عينة الدراسة التي أجريناها على مستوى الشركة الوطنية للتأمين تبين لنا أن الشركة تتبع خطوات إدارة المخاطر , كما أنها تتبع القواعد والأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر وهي تعطي أهمية كبير لإدارة المخاطر وهو يعتبر شيئ إجابي ويسمح ببقاء الشركة ونموها .

خـــاتمة

خاتمة

قطاع التأمين من أهم القطاعات التي لها دور مهم في بناء الاقتصاد الوطني ، وذلك عن طريق شركات التأمين الناشطة فيه ، و الوظائف التي تؤديها ومن أهممها أنها تكفل الأمان للمؤمن له و تخلق له جو من الراحة و الطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، و زيادة كفائتها الإنتاجية هذا من جهة ، و من جهة أخرى تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية و، ذلك من خلال الأقساط المجمعة و توظيفها في صور عديدة في إستثمارات مختلفة، و الحفاظ على الثروة المستغلة، كما تساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية و التجارية ، إضافة إلى أن لها أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية و المساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة.

حيث توصلنا من خلال الفصل الأول إلى تحديد مفهوم التأمين ,عقد تلتزم بمقتضاه شركة التأمين بأن تؤدي إلى المؤمن لهم مبلغا من المال أو إيرادا معينا في حالة تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل أقساط تدفع لها , حيث يكمن الهف الرئيسي للتأمين في التقليل من الأضرار المحتمل وقوعها .

وبما أن شركات التأمين كغيرها من المؤسسات الأخرى ،تنشط في محيط متغير بحيث تؤثر فيه وتتأثر به ، حيث أنها وأثناء مزاولتها لأنشطتها المختلفة يمكن أن تتعرض للمخاطر التي تهدد بقاءها وهذا ما فرض عليها حماية نفسها وتأمينها ضد أي خطر يهدد استمرارها في مزاولة نشاطها, وهذا ما تعرضنا إليه في الفصل الثاني حيث قمنا بتقديم تعريف للخطر على أنه إختلاف النتائج المحققة عن التوقعات التي كانت مرجوة, كما قمنا بتقسيم المخاطر إلى مخاطر مادية ومخاطر معنوية , كما تطرقنا إلى التعريف بإدارة المخاطر على أنها منهج علمي يعالج المخاطر عن طريق الوقع والرقابة والسيطرة على الخسائر المتوقعة ,كما أنها تسير وفق خطوات محددة وتقوم على أسس وقواعد علمية معينة .

أما من خلال الجانب التطبيقي فقد حاولنا من خلال الدراسة الإستبيانية التي قمنا بها على مستوى الشركة الوطنية للتأمين (saa) معرفة مدى تطبيق الشركة لإدارة المخاطر , حيث توصلنا في النهاية أن الئركة الوطنية للتأمين تقوم بخطوات إدارة المخاطر وفق القواعد المطلوبة ،حيث يقوم بها كل العملين داخل الشركة ككل أو داخل الوكالات التي قمنا بزيارتها أثناء فترة الدراسة .

❖ **نتائج إختبار الفرضيات**

- **بالنسبة للفرضية الأولى** " لا تقوم شركة (saa) بأي خطوة من خطوات إدارة المخاطر" فقد تم رفضها حيث أثبتنا أن الشركة تتبع خطوات إدارة المخاطر , وذالك من خلال تحليل نتائج الإستبيان المستخرجة من برنامج spss .
- **أما الفرضية الثانية** " تتبع شركة (saa) القواعد والأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر" فقد تم إثباتها وتحقيقها وبتالي قبولها . وذالك عن طريق تحليل نتائج إجابات أفراد العينة على الإستبيان الذي قمنا بتقديمه .
- **الفرضية الثالثة** " وجود وظيفة إدارة المخاطر داخل شركة saa غير مهم " قد تم رفض هذه الفرضية وذالك إستنادا على تحليل نتيجة إجابات أفراد العينة على السؤال الذي قمنا بطرحه في الإستبيان الذي كانت فحواه " هل تواجد وظيفة إدارة المخاطر داخل الشركة مهم ؟ " حيث تحصل على درجة موافق بشدة .

❖ **نتائج الدراسة**

- تواجه شركات التأمين في الوقت الراهن جملة من التحديات و الرهانات تتعددت أشكالها و أنواعها و أبعادها

- إدارة المخاطر في شركات التأمين هي الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية الشركة من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية .

- تقوم الشركة الوطنية للتأمين بتطبيق خطوات إدارة المخاطر سواءا على المستوى المركزي أو على مستوى الوكالات عن طريق موظفيها .

- كما أن الشركة تحرص على إتباع القواعد التي تقوم عليها إدارة المخاطر من طرف كل العاملين بها .

- تقوم الوكالة بتطبيق خطوات إدارة المخاطر عن طريق كل موظفيها

- إدارة المخاطر تلعب دورا هاما وفعالا في حماية نشاط المؤسسة من خلال تطبيق خطو اتها وانتهاج سياساتها بدقة.

- تعتبر وظيفة إدارة المخاطر وظيفة مهمة ولها وزنها داخل شركة التأمين , فهي التي تسمح لها بالنمو والإستمرار.

❖ الإقتراحات

على ضوء نتائج الدراسة التي قمنا بها يمكننا استخلاص بعض الإقتراحات :

- إيلاء المزيد من الجهد والإهتمام لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر .

- توفير دورات تكوينية في مجال إدارة المخاطر لصالح الموظفين الوكالات التابعة للشركة ، مما يزيد من ثقافة إدارة المخاطر لديهم ،وهذا في صالح الشركة ، ومنه في اقتصاد الدولة.

- محاولة تأسيس قسم خاص بإدارة المخاطر على مستوى الشركة ككل و على مستوى كل وكالة أيضا .

❖ أفاق البحث

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن دراستنا لا تخلو من النقائص، إذ بقيت العديد من النقاط التي تستحق التوضيح بشكل أدق وبكثير من التحليل، وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة في نفس هذا السياق :

- أهمية تكنولوجيا المعلومات في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين .
- الرقابة المالية وأثرها على إدارة مخاطر شركات التأمين.

وفي الأخير نقول أن دراستنا هذه ككل الأبحاث العلمية والتي تتصف بالنقص في غالبيتها, ولكن نتمنى أن تكون هذه الدراسة بداية في سبيل إثراء أكثر للموضوع و أن تفتح أفاق لدراسته أكثر , وتغطية بعض النقائص.

قائمة المراجع

أولا- الكتب

1- أسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى،"إدارة الخطر والتأمين"،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان

2- أحمد صلاح عطية: محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

3- أحمد أبو السعود: عقد التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009

4- بهاء بهيج شكري، إدارة التأمين بين النظرية والتطبيق ط1،،دار الثقافة للنشر والتوزيع,الأردن،2009

5- ثناء محمد طعيمة: محاسبة شركات التأمين، ط 1 ،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002

6- جديدي معراج،"مدخل لدراسة القانون الجزائري"،،ديوان المطبوعات الجامعيةا.الجزائر،2000

7- سامي عفيفي حاتم: التأمين الدولي، ط 1 ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1986

8- سمير عبد المجيد رضوان: المشتقات المالية، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005

9- طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003

10- طارق عبد العال حماد،"إدارة المخاطر (أفراد،إدارات،شركات،بنوك)"،كلية التجارة،عين الشمس،الدار الجامعية, الإسكندرية،2007

11- حمزة احمد ممدوح: إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر

12- عبد الرزاق بن خروف: التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، ج 1 ،ط 1 ،مطبعة ردكول، الجزائر، 2002

13- عبد ربه إبراهيم, علي إبراهيم: التأمين ورياضياته، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

14- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان_الأردن،2009.

15- محمد توفيق البلقيني ،جمال عبد الباقي واصف،" مبادئ إدارة الخطر والتأمين" ،دار الكتاب اكاديمية،مصر،2004

16- محمد حسين منصور: أحكام التأمين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999

17- مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة: مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة2001

18- منير إبراهيم هندي: أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999

19- ناشد محمود عبد السلام: إدارة الأخطار، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2003

20- خيرت ضيف: محاسبة شركات التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999
21- رمضان أبو السعود: أصول التأمين، ط 2 ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000
22- عبد القادر جعفر: نظام التأمين الإسلامي، ط 1 ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006
23- عيد أحمد أبوبكر ، إدارة أخطار شركات التأمين , أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزّيع، عمان,2011
24- مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة: مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسسكندريية ,سنة2022
25- منير إبراهيم هنيدي: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002
26- حربي محمد عريقات,سعيد جعة عقل, التأمين وإدارة الخطر,الطبعة الأولى ,دار وائل للنشر,عمان 2008,
27- عبد الله حسن مسلم، ادارة التأمين والمخاطر، دار المعتز، عمان، 2014
28- ممدوح حمزة احمد: إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، د.ت

ثانيا – المذكرات والرسائل والأطروحات

1- بن دخان رتيبة ,التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر ,رسالة دكتورة ,كلية الحقوق,جامعة الإخوة منتوري ,قسنطينة ,2017
2- مصعب بالي ,مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري ,أطروحة دكتورة , كلية العلو الإقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.2018.
3- بوزيدي لمجد،"إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،2009
4- عبد القادر عصماني: إدارة المخاطر في شركات التأمين ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، دفعة 2006/2005
5- نور الهدى لعميد: واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010
6- سهام رياش: قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2008/2007

7- عمر موساوي: محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري "حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA "،رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2006

8- كراش حسام , نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية , مذكرة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية ,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر, 2014

9- حكيمة عقون إدارة مخاطر شركات التأمين,مذكرة ماستر,كلية العلوم الإقتصادية ,جامعة أم البواقي الجزائر, 2013,2014

10- أسماء كواحلة , أماني منبه, إدارة المخاطر في شركات التأمين.مذكرة ماستر ,كلية العلوم الإقتصادية ,جامعة قالمة,الجزائر 2021

ثالثا –المطبوعات الجامعية

1- ناشد محمود عبد السلام: إدارة الأخطار، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر

2- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ط، 1 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000

3- رمضان أبو السعود: أصول التأمين، ط 2 ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000

رابعا – القوانين والمراسيم

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: الأمر رقم 73 – 54 المؤرخ في 1973/10/01 المتضمن إحداث الشركة المركزية لإعادة التأمين، الجزائر، العدد 83 ،1973 .

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجزائر، العدد 13 ،1995 .

خامسا– المواقع الإلكترونية

1- www.ccr.dz

2- www.allianceassurances.com

3- www.caat.dz

4- www-uar-dz/Liens_19854_1643_0_1.html

5- www.gam-assurances-dz.com

6- www.cash-assur.com

7- http://www.cardifeldjazair.dz/fr

8- http//www.saa.dz consulte

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث لعلمي

جامعة أمحمد بوقرة بومراس

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص . مالية و تأمينات

استمارة دراسة بعنوان : إدارة المخاطر في شركات التأمين

دراسة حالة : الشركة الوطنية للتأمين saa

في إطار القيام بدراسة علمية لنيل شهادة الماستير ، في تخصص . مالية و تأمينات . حول إدارة المخاطر في شركات التأمين ، والذي كانت شركتكم محل الدراسة، نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي ، بتعاونكم معنا عن طريق الإجابة الواضحة والصادقة على استمارة التي وضعناها بين أيديكم، من أجل السماح لنا بإتمام هذه الدراسة . ونحيطكم علما بأن هذه المعلومات تستخدم في إطار البحث العلمي فقط.

ملاحظة هامة : نرجو من كل مجيب أن يضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة .

تقبلوا منا فائق الإحترام و التقدير

من إعداد الطالبين :

- أسامة بوبطة
- سفيان حوشين

تحت إشراف الأستاذ :

- أوس ملوكي

السنة الدراسية : 2023/2022

المعلومات الشخصية

- الجنس : ذكر ☐ . أنثى ☐

- السن : أقل من 30 سنة ☐ . بين 30 و 40 ☐ . أكثر من 40 سنة ☐

- الأقدمية : من 01 إلى 05 سنوات ☐ . من 06 إلى 10 سنوات ☐ . أكثر من 10 سنوات ☐

المحورر الأول : إدارة الخطر في الوكالة

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تهدف الشركة إلى معالجة خسائر المخاطر التي تواجهها بناء على إمكانياتها					
02	تهدف الوكالة إلى تجنب الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها					
03	تعتمد الوكالة على الخبراء في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر					
04	تقوم الوكالة باتخاذ قرار تحويل الخطر إلى شركة إعادة التأمين					
05	تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها باستمرار					

المحور الثاني : مدى توفر أسس إدارة المخاطر

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
06	تقوم وكالة saa بتأمين أخطار كبيرة تفوق قدرتها على تغطيتها					
07	وكالة saa تعطي أهمية كبيرة لإحتمال وقوع الخطر عند إتخاد القرارات					
08	تقوم وكالة saa بالإحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة تحويلها					
09	تقوم وكالة saa بتحويل الأخطار عندما تكون خسارتها المالية المتوقعة كبيرة					
10	تواجد وظيفة إدارة المخاطر داخل الوكالة مهم جدا					

شكرا على حسن تعاونكم